

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية



مركز
الدراسات
والبحوث

التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة

الطبعة الأولى

الرياض

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة

الطبعة الأولى

الرياض

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

المقدمة

يشكل التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات عنصراً أساسياً وفعالاً في مواجهة هذه الآفة والحد منها والسيطرة عليها، سيما وأن مشكلة المخدرات تعتبر مسؤولية عامة ومشاركة تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن يتوافق تماماً مع الأغراض والمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات؛ بعد أن أصبح أي بلد في العالم ليس في منأى عن هذه المشكلة وأضرارها في ظل التسارع التكنولوجي والعولمة وسرعة الاتصالات والمواصلات التي جعلت من المخدرات جريمة عابرة للحدود والقارات.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أصبح تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الأجهزة والهيئات المعنية في مجال مكافحة المخدرات ضرورة ملحة لمواجهة التنظيمات الإجرامية الضالعة في جرائم المخدرات والأنشطة المتصلة بها، سعياً وراء تحقيق نهج شامل لتقاسم الخبرات والتتائج المستخلصة من التدابير والتجارب العملية والعلمية في هذا المجال لمواجهة هذه المشكلة على المستوى الدولي.

ولقد جاءت موضوعات الندوة شاملة لجوانب التعاون الدولي المختلفة، والتي تمثلت في مقومات التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، والتعاون الدولي القانوني والإجرائي في هذا المجال، والتعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات، والتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم

المتصلة بها ، ودور مجلس وزراء الداخلية العرب (الأمانة العامة وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة المخدرات .
وختاماً أمل أن تسهم الدراسات المعروضة في هذه الندوة في تطوير ورفع كفاءات العاملين في هذا المجال ، وتعزيز سبل التعاون الإقليمي والدولي بهذا الشأن .

والله الموفق ، ، ،

المشرف العلمي
د. صالح محمود السعد

العولمة والإجرام الوليد: المفاهيم والنظريات

الفريق . د. عباس أبوشامة عبد المحمود

١ . العولمة والاجرام الوليد : المفاهيم والنظريات

مقدمة

لقد حملت ارهاصات عصر العولمة معها العديد من التحديات ، ومن هذه التحديات ما تواجهه الأجهزة الأمنية العربية من أن تعيد صياغة الكثير من خططها وأساليب تنفيذ عملياتها لمواجهة هذا العصر . وسواء أردنا أم أبينا فإن عصر العولمة هو الذي يفرض نفسه علينا كأجهزة أمنية . وما دام الأمر كذلك فإنه يجب على الأجهزة الأمنية أن تعيد النظر في التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة .

وهذا التخطيط يجب أن لا يهدف إلى مصارعة هذا العصر ولا الخضوع الكامل له بكل ما يحمله ، ولكن يجب إعادة صياغة الخطط الأمنية بطرق تتناسب مع ما تفرضه العولمة وبكل ما تحمل . وهذا التخطيط يجب أن يكون مرناً لكي يكون مناسباً لمواجهة عصر العولمة وبالذات في مجال الجريمة ومكافحتها . وما دام الأمر عن الجريمة فيجب أن تتأكد من طبيعة الإجرام الملازم لعصر العولمة . ومن كل القراءات لعصر العولمة في عالمنا العربي فإن الجريمة الاقتصادية هي الغالبة في هذا الجانب .

أهمية الدراسة

تعود أهمية هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة في المفاهيم والنظريات بين عصر العولمة والتحديات التي تواجهها الأجهزة الأمنية العربية ، وكذلك ما ستتبع ذلك من نشوء نوع جديد من الإجرام يحمل كل مظاهر العولمة ومستحدثاتها ، وكذلك الكشف عن الغطاء الذي يندثر به هذا النوع من الإجرام وكيفية نشوئه ومظاهره ونتائجه ، ومخاطره ، وكيفية التصدي له .

وتجيء الأهمية من هنا في أهمية التخطيط الأمني لمواجهة ذلك النشاط الإجرامي العولمي .

والتخطيط العلمي يرمي إلى فهم عميق لهذه الظاهرة الإجرامية في ظل العولمة والكشف عن خصوصيتها وانعكاساتها كظاهرة تمكن هذا التخطيط من الاهتمام بها ومواجهتها والتصدي لها بكل الوسائل بما في ذلك البحث العلمي .

وهناك أهمية عملية في هذا التخطيط تهدف للكشف عن طبيعة هذه الظاهرة وارتباطها بنظام العولمة وعلاقتها بالتقنيات الحديثة التي استفاد منها الإنسان فائدة عظيمة في الآونة الأخيرة، وكذلك ثورة المعلومات والاتصالات والخدمات الجليلة التي تقدمها للإنسانية، وكيف أصبحت هي نفسها مصدر قلق للإنسان وللأجهزة الأمنية وذلك عندما أصبحت مطية في يد بعض المهرة في استعمالها واستغلالها لارتكاب أنواع مستحدثة من الجرائم .

وكمدخل لذلك فإن أهميته تكمن في التعرف على المفاهيم والنظريات المرتبطة بعصر العولمة وبالذات بالنسبة للأجهزة الأمنية، وهذا كمدخل سليم للتخطيط الأمني المناسب لمواجهة هذا العصر .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم والنظريات للعولمة وكذلك الإجرام الناشئ عنها، وذلك بما يجعل هذه الساحة متاحة أمام الأجهزة الأمنية للعمل على بيان تخطيط أمني سليم لمواجهة عصر العولمة وطبيعة الإجرام الذي يحمله معه .

كما أنه من أهداف هذه الظاهرة البحث في طبيعة وحجم ظاهرة الجريمة

العولمة، وكذلك التعرف على العلاقة الكمية والكيفية بين هذه الظاهرة والنظام العالمي الجديد تحت ظل العولمة ثم بعض المتغيرات التي ترتبط بهذه الظاهرة. وكل ذلك من خلال دراسة ظاهرة العولمة وكيفية ارتباطها بمستحدثات سارعت بقيام نوع خاص من الإجرام منه ما هو حديث أو قديم يرتكب بأساليب حديثة تحت ظل العولمة وذلك من خلال المعلومات التي توفرت وبالذات في أدبيات العولمة والمستحدثات الاجرامية.

إن هذه الدراسة تهدف للتعرف على مفاهيم الجريمة ومعانيها ونظرياتها الحديثة في ظل العولمة، وكذلك الظروف التي نشأت فيها. فالتعرف على المفاهيم والمعاني والنظريات يؤدي إلى المزيد من التعرف على أساليب اكتشاف هذه الظاهرة ويسلط المزيد من الضوء عليها، ثم التعرف على الرابطة بين هذا النوع من الإجرام والعولمة. وكذلك استخلاص أهم النتائج والمؤشرات ذات الدلالة، والتعرف على أسس التخطيط الأمني لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية وكيفية التصدي لها، وتحسين وتطوير خطط مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة وأهم النتائج والمؤشرات ذات الدلالة لتحسين وتطوير الخطط الأمنية لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية في عصر العولمة.

١. ١ العولمة

١. ١. ١ تعريفها

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة قد يبدو أمراً شاقاً نظراً لتعدد تعريفاتها وأن الإتجاه العلمي يدعو إلى استكشاف من الإنساق والضوابط الخفية التي تتحكم في مسيرة هذه الظاهرة وتشكيلاتها المعقدة، وهي تكشف لنا كل يوم عن وجه أو أكثر من وجوهها المتعددة والمتنوعة في العالم المتغير.

إن العولمة لم تزل مصطلحاً أو مفهوماً يحيط به شيء من الغرابة ، ولم يزل هذا المصطلح لا يعرف الاستقرار وبالذات في اللغة العربية حيث لم يزل المصطلح الحقيقي يضطرب ولم يعرف الاستقرار حتى في اللغة الانجليزية التي وجد فيها أصلاً .

إن العولمة ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً مع نهايات القرن العشرين ومازالت تتبلور حتى الآن مع بداية القرن الحادي والعشرين . وهناك دعوى بأن العولمة بمعناها الواسع تتعارض قبل كل شيء مع الأيدلوجيات السياسية ومع الاقتصاديات القومية .

إن الرؤيا التي يقترب منها العديد من المفكرين أن العولمة هي نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره . وقد ولد المفهوم في نهاية قرن يعج بمختلف التطورات والمناهج والأساليب . وجاءت حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه التطورات التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسان إلى أن تم الوصول إلى استكشاف العولمة في نهاية القرن العشرين .

إن من المفكرين الجدد من يتحدث عن تصادم الحضارات كوجه كالح للعولمة ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا بد من اعتناء الوجه الصالح للعولمة من أجل تكامل الحضارات لا تصادمها .

لقد نشر (هنتجتون ، ١٩٩٩) الاستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية الأمريكية الشهيرة بحثاً نال شهرة عالمية واسعة يطرح في عنوانه السؤال عن صراع الحضارات . وهو يقول أن المستقبل لن يتحدد من خلال اختلاف النظم الاجتماعية كما كان الحال إبان الحرب الباردة ، بل سيتحدد بما يدور بين الحضارات من صراعات دينية وثقافية . وقد نالت هذه الاطروحة اهتماماً واسعاً في الدول الصناعية الغربية على وجه الخصوص .

ولا ريب أن هنتجتون قد أيقظ في بحثه هذا الفزع القديم الذي كان يهيمن على أوروبا عندما تعرضت للكثير من الغزوات من قبل ، ولكن هل هنالك ما يبرر هذا الفزع؟ هل ستتحقق فعلاً نبوءة استاذ هارفارد والخبير بالشئون الاستراتيجية ، ويصطدم الغرب ذو النهج الديمقراطي بباقي العالم؟ ولكن هنالك من يشك في صحة هذه النظرية .

١. ٢. ١ تطور المفهوم

يقال إن أول من أطلق مصطلح العولمة معرفياً هو عالم الاجتماع الكندي مارشال «ماك لوهان» وذلك عندما صاغ منذ نهاية عقد الستينيات مفهوم القرية الكونية ، ويقال إنه منذ ذلك بدأ هذا المفهوم ، وكان المقصود به الوسائل الإعلامية والثقافية أكثر من اتصاله بالعلوم الاقتصادية وبخاصة أن هنالك اجماع على أن العولمة هي الإداة الحقيقية الأولى والمعاصرة والشاملة لمدى النمو الحقيقي الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات (هانس بيتر ، ١٩٨٨م) .

ويبدو أن مارشال ماك لوهان ركز على الوسائل الإعلامية والثقافية أكثر من الاقتصادية متأثراً بكونه أستاذ الإعلاميات الاجتماعية في جامعة تورنتو . ولقد تنبأ مارشال بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستخسر الحرب الفيتنامية حتى وإن لم تهزم عسكرياً وذلك لأنها تحولت إلى حرب تلفزيونية لن تسمح للامريكان بأن يستمروا في قصفهم فيتنام دون أي احتجاجات .

إن المفهوم الشائع هو أن فلسفة العولمة تعني تحويل العالم إلى قرية واحدة صغيرة حيث يكون هنالك حرية للتجارة والسوق وسهولة للانتقال ، سواء كان ذلك انتقال أشخاص أم بضائع ، وأن يكون ذلك الانتقال بدون قيود (أبو شامة ، ١٤٢٠هـ) . ويشار إلى أنه من آثار هذه العولمة على سكان العالم الثالث زيادة في البطالة وانخفاض في الأجور ، وتدهور في مستويات المعيشة لقطاع

كبير من السكان . وتقلص في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة مع إطلاق آليات السوق ، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي ، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين في عالمنا الثالث .

ويقول بعض مروجي ومنظري العولمة إنها من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية التي لا يمكن الوقوف في وجهها (بيتر هانس ، ص ١٥٥) .

إن العولمة ترتبط بتحرير السوق عامة والأسواق المالية خاصة ، والتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كان تسيير الحياة الاقتصادية والتي كانت تعمل على حماية النظام الاقتصادي عامة والنقدي خاصة للدول التي تنتمي للعالم الثالث . لذلك فإنه في ظل العولمة لن يكون هنالك ضوابط لعمليات دخول وخروج الأموال والتي لن تكون خاضعة لسلطة البنوك المركزية . وإن هذا من شأنه أن يروج لسوق المضاربات بالعملات والأوراق المالية ، وسيكون هؤلاء المضاربون هم المستفيدين بالدرجة الأولى من ذلك .

إن ذلك الوضع من شأنه أن يصب في حسابات الخسارة لعالمنا الثالث ، وللبعض منه وبالذات الذي يعاني من أوضاع اقتصادية متواضعة أن يزيد من البطالة والحرمان ، حيث أن استخدام التقنيات الحديثة كالحاسب الآلي على أوسع نطاق يعني الاستغناء عن العديد من العمالة التي كانت تقوم بهذا العمل ، وكذلك حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون أي قيود له تأثيرات سلبية في نفس المجال .

لذلك فإنه ينظر للعولمة على أنها تعمل على تعميق التفاوت في توزيع السلطة والثروة ، وما لهذا من تأثيرات اجتماعية سالبة ، فإن أحد هذه التأثيرات ربما يؤدي إلى زعزعة التماسك الاجتماعي .

ولكن من الجانب الآخر فإن المدافعين عن العولمة يرون أن من أسس الديمقراطية قيام سياسة السوق المفتوح ، وأن ذلك من شأنه أن يزيد من الرفاه الاجتماعي .

١ . ٢ العولمة والتأثيرات الأمنية

عندما نتحدث عن التأثيرات الأمنية فإننا نشير هنا إلى التأثيرات التقليدية وهي بروز بعض الجرائم المستحدثة المرتبطة بالظاهرة ، وربما كان للعولمة تأثيرات أمنية متعددة ولكن يهنا هنا الجانب الجنائي ، أي تأثيراتها على الجريمة وهو من أهم الواجبات التقليدية والهامة للأجهزة الأمنية أي مكافحة الجريمة وكذلك في عالم الجريمة فإن الاهتمام ينصب على الجريمة المستحدثة نتيجة لعصر العولمة وهي غالباً الجريمة الاقتصادية .

لقد نجحت الولايات المتحدة أكثر من غيرها في التخلي عن القنوات العتيقة للاتصالات بين القارات والشعوب ، وحلت بدلاً منها شبكات متلفزة ومراسلون طوروا الاتصالات السريعة ، كما بدؤوا بمخاطبة الفعل تليفزيونياً وإلكترونياً دون أي حواجز على الأرض في الوصول إلى استخدام الفضاء الكوني في الاتصالات ، فكان نتيجة ذلك أن انتشرت الحداثة الأمريكية بسرعة وشراهة فائقة في كل الأوساط .

عملت ثورة العولمة على تحويل الإنسان من المفاهيم السياسية الايدلوجية إلى مفاهيم اقتصادية وذلك من خلال الانقسام إلى شمال وجنوب ، بعد أن كان منقسماً ايدلوجياً إلى شرق وغرب ، وفي هذا الوضع تزيد وتيرة العولمة الاقتصادية (أبو شامة ، ٢٠٠٢م) .

إن أهم السمات الاقتصادية العادية الآن للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة هي :

١- اختلال في ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الحالي جورج دبليو بوش بقوله : «إن الولايات المتحدة الأمريكية من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي ومن الامكانيات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد ، وهي تريد في هذا النظام أن تكون المركز الوحيد غير القابل للمنافسة ، بينما تبقى بقية العالم اطرافاً» (بوش ، ٢٠٠٢م).

٢- نظام يقسم العالم إلى طرفين لا ثلاث - أغنياء وفقراء .

٣- أن توظف المنظمات الدولية والإقليمية لخدمة مركز الزعامة .

٤- بروز النزعة العسكرية .

٥- افتقار النظام للعدل في إطار علاقاته .

٦- عالمية الاقتصاد .

٧- بروز قوانين للقيمة والاسعار ذات مستوى عالمي .

٨- قياس الانتاجية والمردود يخضع لمواصفات وقياسات موحدة عالمياً .

٩- بروز ما يسمى بالشركات عابرة القومية .

١٠- الحديث عن العرب بأنهم لم يفعلوا الكثير لمواجهة مستقبل العولمة ولم يستوعبوا جدية التعامل مع العالم الجديد ، فأغلب الدول العربية منهمكة في شئونها الداخلية من أزمات اقتصادية حادة إلى تيارات دينية متطرفة ، ويقال أن العرب مهددون في أمنهم الغذائي والاقتصادي .

١١- في ظل العولمة سيكون هنالك (٢١٪) فقط من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام ، أما بالنسبة للبقية فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة الذين لن يمكنهم العيش الآمن إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير .

١٢- ظهر في أدبيات العولمة ما يسمى «الديكتاتورية والسوق والعولمة»، وهذه الأدبيات أطلقت تعميمات منها مثلاً: أن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق» (أبو شامة، ٢٠٠٢م).

١٣- من الأطروحات المهمة أنه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له، ومثال ذلك، أن (٣٥٨) مليارديراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (٢) مليار من سكان العالم. أي أن ما يزيد قليلاً من نصف سكان العالم تستحوذ على (٨٥٪) من الناتج العالمي الاجتماعي، وعلى (٨٤٪) من التجارة العالمية.

هذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت في دخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالجزء الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش.

١٤- إن إعادة هندسة عنصر العمل والاستخدام الموسع للأجهزة التقنية ومنها الكمبيوتر تؤدي إلى الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن، هذا ليس فقط في طبقة العمال بل يشمل مهنيي الطبقة الوسطى. إن هذا ما يسمى بمذبحة العمالة.

١٥- يعتقد أن العولمة التي تنحاز بشكل مطلق للاغنياء هي المسؤولة الآن عن كثير من مظاهر التوترات الاجتماعية المتصاعدة، وما ينجم عن ذلك من نمو الجريمة والعنف وانتشار الجريمة المنظمة.

١٦- التخلي عن الرقابة الحدودية والتجارة أفقدت بعض الدول سيادتها على فرض الجمارك والضرائب، وأصبحت الحكومات عرضة للابتزاز، وصارت أجهزة الشرطة مكتوفة الأيدي حيال المنظمات الجنايئة والعصابات الإجرامية.

١٧- نشأت ما يسمى بالوحدات الضريبية التي تعبأ برؤوس الأموال الهاربة من بلادها ومن دفع الضرائب ، كما أن هنالك مستشارين يقدمون التسهيلات للمتهربين من دفع الضرائب ، وكذلك انشاء شركات من اسم مالكها فقط ، ولا وجود لها في الواقع العملي ، ولا تمتلك سوى صندوق بريد ، ولكنها تملك كل الوثائق المطلوبة .

١٨- تقوم مؤسسات الـ (off Shore) كملاذ أمني يغسل الأرباح الناتجة من كل أنواع الجرائم أو مختلفها .

١٩- كمثال قدر خبراء الأمن في فيينا ثروة منظمات المافيا في المصارف النمساوية بمائتي مليار شيلنغ ، أي حوالي ١٩ مليار دولار (مؤتمر الجريمة المستحدثة ، كورت مايو ، إيطاليا ١٩٩٨ م) .

تعريف الجريمة العولمية (المفهوم والمعاني) :

إن الجريمة العولمية هي الجريمة التي نشأت تحت ظل العولمة ، أما أنها تظهر لأول مرة أو جريمة قديمة ولكنها ترتكب بأسلوب حديث ، وأغلب هذه الجرائم هي جرائم اقتصادية وذلك لأن تأثير العولمة كان تأثيراً بالغاً على الجانب الاقتصادي ، ومن أهم سمات هذه الجريمة :

١- أنها من جرائم المسؤولية المطلقة ، أي ذات ركن معنوي ضعيف ، والخطأ مفترض فيها فرضاً .

٢- أنها من الجرائم التي يسأل عنها الشخص المعنوي جنائياً على أساس من المسؤولية الاجتماعية والخطورة وليس على أساس المسؤولية الأخلاقية .

٣- أنه لا يحتج فيها بالجهل أو الغلط في الوقائع أو القانون ، لأن الاحتجاج لا يكون إلا إذا اشترك القانون لقيامها القصد الجنائي .

٤- إن معظمها من جرائم ذوي الياقات البيضاء ذات المسؤولية المطلقة .

إن أدبيات التعريف متعددة، ومع اختلاف المفهوم والتعريفات فإنه من المأمول القول أن المضمون يبقى واحداً وهو أن الجريمة العولمية هي لفعل مخالف غالباً للسياسة الاقتصادية، وأنها جريمة تستعمل فيها الوسائل الحديثة وبالذات التقنيات الحديثة، وأنها جرائم لم تكن معروفة من قبل ولكنها نشأت مع التطور العلمي الحديث أو بأساليب حديثة نشأت مع التغيرات في النظام العالمي الجديد الذي تم استحداثه في ظل العولمة.

١. ٣ العولمة والجريمة

في نظام العولمة فإن القضية الأمنية تصبح هاجساً مشتركاً لكل البلاد في ظل نظام أزيلت فيه الحدود، وأصبح تنقل الأفراد والبضائع متاحاً. وفي ظل العولمة يصبح النشاط الإجرامي العالمي وبالذات في المجال الاقتصادي أكثر اتساعاً. وعالمية الجريمة تزداد مساحتها حيث نرى الجرائم العابرة للحدود والقارات في ظل التقدم التقني والاتصالات.

وفي ظل العولمة فإن نشاط الجريمة المنظمة سيصبح دولياً أكثر منه محلياً، وظهرت هذه الملامح من خلال الزيادة الملحوظة في الجريمة الاقتصادية المرتكبة بواسطة تقنيات التقدم العلمي، ونتيجة لذلك الانفتاح العالمي.

إن التقدم العلمي في مجال المعلومات والاتصالات لعب دوراً بارزاً في اتساع الجريمة تحت ظل العولمة وفي ظل ما يسمى بالقرية الكونية أصبحت أجهزة المعلومات والاتصالات متاحة على نطاق واسع بما يشجع على ابتداء طرق جديدة لارتكاب الجريمة إما بأصلها القديم أو بشكلها الحديث. لذلك فإن المعطيات العلمية الحديثة أصبحت مطية في يد زعماء المافيا والعصابات الإجرامية حيث استفادت من تلك التقنيات في عمليات الاحتيال والتزوير،

والتنصت على المصارف والمؤسسات المالية والأمنية . وكذلك العمل على ابتزاز المؤسسات المالية عن طريق التهديد باستخدام التقنيات الحديثة لتدمير برامج تلك المؤسسات ، وكذلك التعقيم على الحسابات المصرفية وتدميرها . ولقد أصبح متاحاً للمنظمات الإجرامية التعرف والوصول إلى أسرار تلك المؤسسات المالية . وكل ذلك بفضل التقنية الحديثة في ظل العولمة .

كما أن هذه التقنية الحديثة في ظل العولمة فتحت آفاقاً واسعة للجريمة الاقتصادية المنظمة للتهرب من القانون والإفلات من العدالة .

١. ٤ الصعوبات التي تواجه حصر النشاط العولمي الإجرامي

من الصعوبة معرفة حجم الجرائم الناتجة عن العولمة وحصرها وذلك لأن هذه الجرائم عامة مرتبطة بعاملين هما الجريمة المنظمة وارتباطها بالتقنيات الحديثة كجهاز الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت . لذلك هنالك صعوبة بالغة في حصر دقيق لهذا النشاط الإجرامي وذلك للأسباب الآتية :

١- معظم هذه النشاطات وبالذات المرتبطة بالجريمة المنظمة هي نشاطات سرية ، والكثير منها يعتمد على الثقة بين المتعاملين داخل المنظمة (عز الدين ، ١٤١٧هـ) . لهذا كان من الصعب معرفة أسرار هذه المنظمات أو زرع مرشدين داخلها .

٢- إن الكثير من هذه النشاطات الإجرامية تتم بواسطة أجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت حيث يصعب إثبات الدليل لارتكاب الجريمة أو حتى معرفة المتهم نفسه . إن ذلك المتهم غالباً ما يكون جالساً في منزله وراء لوحة المفاتيح .

٣- إن نشاطات جرائم العولمة لا تقتصر على نوع واحد من الجرائم ، ولكنها تتشعب وتتنوع على جرائم لا يربطها ببعضها البعض صلات

مباشرة . فمجالاتها متعددة ومنها الاتجار بالنساء والأطفال ، والقمار ، والاتجار بالأعضاء البشرية ، والتهريب الدولي للسلاح والمواد المشعة ، وسرقة وتزوير اللوحات الفنية والاتجار في النفايات النووية ، وتزوير بطاقات الإئتمان .

٤- إن الجريمة الحديثة تحت ظل العولمة في كثير من حالاتها عابرة للدول ، لذلك تتفرع أنشطتها على نطاق واسع ، فجرائم الانترنت قد ترتكب في دولة ولكن أثرها الإجرامي يظهر في دولة أخرى والمستفيد منها في دولة ثالثة .

ومن أمثلة الجرائم المستحدثة في عصر العولمة :

١- ابتزاز عصابات أنظمة الحاسب الآلي والتي تهدد بتدمير أنظمة المعلومات ما لم تدفع لها مبالغ كبيرة ، وأن المبتزين قادرون على تدمير الأنظمة للمؤسسات المالية ما يؤدي إلى تهديد ثقة عملائها في مدى كفاءتها .
٢- الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تستغل التقنيات الحديثة وتعمل في سرية كاملة .

٣- الجرائم المرتكبة بواسطة الانترنت وبخاصة وأن الدول العربية جميعها قد دخلت في الشبكة العالمية للمعلومات ، ومنها محاولة تحويل بعض الأموال من حسابات مصرفية إلى أخرى ، وقد قدر البداية خسارة جرائم الحاسب الآلي في عام ١٩٩٩ م بـ (٨) مليارات دولار ، وهذا يشمل برمجيات الحاسب والمعدات (البداية ، ٢٠٠٠ م) ، وقد أشار إلى أن من خصائص جرائم الإنترنت :

أ- سرعة التنفيذ (عبر الهاتف أو الضغط على لوحة المفاتيح) .

ب- التنفيذ عن بعد (عن طريق الحاسب الآلي) .

ج- جريمة خفية (نسبة الاكتشاف فيها قليلة جداً) .

- د- الجاذبية (أكثر جذباً للاستثمار وغسل الأموال).
- هـ- عبارة للدول .
- و- جرائم ناعمة (لا تتطلب عنفاً) عن طريق الإنترنت .
- ز- صعوبة الإثبات (لعدم وجود آثار مادية).
- ٤- غسيل الأموال الإلكتروني .
- ٥- جرائم بطاقات الائتمان .
- ٦- جرائم البورصات العالمية .
- ٧- الفساد في ظل العولمة .
- ٨- الإرهاب الإلكتروني .

١. ٥ آثار الجريمة في عصر العولمة

- ١- المبالغ المالية الكبيرة المتداولة في عالم الإجرام ، يقدرها صندوق النقد الدولي عام (١٩٩٨ م) بما يقارب (٥٠٠) بليون دولار .
- ٢- النشاطات الإجرامية هذه تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية .
- ٣- خطر على الأمن . فقد يحدث نوعاً من الانفلات الأمني نتيجة للجريمة تحت ظل العولمة ونتيجة لصعوبة كشفها .
- ٤- هذه الجرائم المستحدثة تحدث نوعاً من الاضطراب الاجتماعي لما تدخله من خوف في نفوس كثير من الأفراد والمصارف والمؤسسات المالية .
- ٥- بعض هذه الجرائم المستحدثة تعمل على إفساد بعض الموظفين والمسؤولين نتيجة ترغيب أو تهيب أو ابتزاز .
- ٦- هذه النشاطات تسيء إلى استعمال التقنية الحديثة في أنشطتها الإجرامية .

- ٧- إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والأسرية والعائلية، وخلق النزاعات والتوترات والصراعات .
- ٨- تشجيع البعض للدخول في عالم الجريمة الحديثة، وذلك لقلّة المخاطر التقليدية المصاحبة .

التوصيات

- ١- أهمية التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة على أسس علمية، وأن تكون لهذا التخطيط خصوصية مختلفة عن التخطيط الأمني التقليدي، وهذه الخصوصية تنبثق من خصوصية التحديات الأمنية في عصر العولمة .
- ٢- تعديل التشريعات في حدود ما يسمح للأجهزة الأمنية بإعادة التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة بحيث يعطى تلك الأجهزة السلطات التقديرية والمتنوعة لمواجهة المخاطر الأمنية في ظل العولمة .
- ٣- إدراك الأجهزة الأمنية العربية للنشاط الإجرامي المصاحب لعصر العولمة، لذلك عليها في التخطيط مراعاة تحسين وسائل عملها لكشف ذلك النشاط، وكذلك تدريب العاملين بأحدث التقنيات وابتداع وسائل حديثة للتعرف على الأنماط الجديدة، وكيفية مواجهتها .
- ٤- فهم جديد لهذه الظواهر المستحدثة وابتكار أساليب حديثة ومتقدمة لفهم هذه الظواهر ومواجهتها، وهذا يتطلب استعداداً فكرياً وتأهيلاً وصياغة وتدريباً خاصاً وحديثاً .
- ٥- على الأجهزة العلمية إنشاء حلقة تفكير مبتكرة (Think Tang) أي مجموعة تفكير علمية لتنمية التفكير الإبداعي في حل المشكلات الأمنية المستجدة، وذلك بعدة طرق منها طريق العصف الذهني (Brain Storm) .

المراجع

- أبو شامة، عباس، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، الندوة العلمية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩ م.
- _____، العولمة وآثارها الأمنية، «مجلة الحرس الوطني»، الرياض، العدد (١٧)، يوليو ١٤٢٠ هـ.
- _____، ندوة الجريمة الاقتصادية، شرطة الشارقة، الشارقة، ٢٠٠٢ م.
- البداينة، ذياب، «جرائم الحاسب والانترنت»، الندوة العلمية عن الظواهر الإجرامية المستحدثة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩ م.
- عز الدين، أ. «المكاسب المادية من جراء ارتكاب الجرائم المنظمة»، الاجتماع الرابع للجنة الجرائم المستحدثة، تونس: مجلس وزراء الداخلية العرب، ١٩٩٦ م.
- هانس بيتر وآخرون (١٩٩٨ م)، فسخ العولمة، مترجم: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.
- هنتجتون (١٩٩٣ م)، «صراع الحضارات»، مجلة الشؤون الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية: جامعة هارفارد.

تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة

العقيد. د . عادل حسن علي السيد

١ . تحديات التخطيط الأمني لمواجهة العولمة

مقدمة

مُنذ سنوات قليلة مضت أقبل القرن الحادي والعشرون، وتكاثرت معه تحديات عديدة، أفرزتها مُتغيرات مُتعددة في عالم سريع التغير، وتأت ظاهرة العولمة كنتيجة منطقية لظروف الحياة المُعاصرة، بما تتميز به من تقنية وعلمية، وقد إكتسبت هذه الظاهرة أبعاداً عديدة من عولمة للإعلام والثقافة والتجارة والإدارة تكاد تُشكل صلب التحديات التي تواجهها الإدارة العربية^(١).

ولقد تضافرت عدة عوامل لتسبب نشأة وتنامي ظاهرة العولمة ومؤثراتها، فهذه تكتلات إقليمية بين دول مُتجاورة بهدف إنشاء سوق مُشتركة بينها، وتلك شركات عالمية مُتعددة الجنسية تطمح لإبتلاع أكبر قدر مُمكن من السوق العالمية بقدراتها التنافسية الهائلة، وهذه تحالفات لشركات عملاقة تهدف لتوسيع أسواقها عالمياً، وهذه معايير الجودة العالمية (أيزو ٩٠٠٠)، وتلك تحديات المنافسة الهائلة التي أفرزتها الإتفاقيات العالمية للتعرفة والتجارة (الجات) والتي استهدفت تحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات، ولاشك أن تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت في جعل العالم قرية واحدة وربطت أسواقه حتى كادت تُمثل سوقاً كبيرة يلتقي فيها المُشتري والبائع على شبكات الإنترنت وشاشات الحاسب، مُتخطين حواجز اقتصادية وسياسية وجغرافية وثقافية عديدة.

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الأستاذ الدكتور أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ١٩٩٨، ص ٥ ومابعدھا.

ومن هذا المنطلق، أصبح عصر القرن الحادى والعشرين، عصرًا جديدًا في حياة الإنسان، عصر التقدم التكنولوجى نحو الأفضل في الزمان والمكان، وقد أصبحت الجريمة في ظل نظام العولمة مُشكلة عالمية، وبدأت انعكاسات ظاهرة العولمة على الجريمة في الظهور، بل إنها ظاهرة محسوسة، وتأثيراتها واضحة، ولا مناص أمام الدول من القبول ومن ثم الرضوخ لمتطلبات العولمة، فالعولمة ظاهرة لا يُمكن تجاهلها، بل لابد من التعامل معها بأدوات مُتطورة في البحث والمُلاحقة^(١).

والمُلاحظ مُنذ الآن زيادة مُعدل الجرائم الدولية، ومنها جرائم (قراصنة برامج الكمبيوتر - الفساد - المُخدرات - الإنترنت والفاكسات - تزوير العملة بالكمبيوتر وأجهزة الحاسوب) والتي تتعاضم أهميتها يوماً بعد يوم.

(١) ويتعاضم كل يوم قدر تأثر المعمورة بإنجازات الثورة العلمية التي أصبحت تُمثل السمة الغالبة لمسيرة السنوات الأخيرة للقرن العشرين، وتُنبئ في الوقت ذاته بقفزات مُضاعفة في سنين القرن الحادى والعشرين، ويصعب حصر أو إحصاء تلك الإنجازات المُتسعة في كافة مظاهر الحياة المُختلفة بسبب توغلها في حركة الإنسان أثناء مسيرته اليومية بشكل أصبح يسيطر على واقعه ويوجه طموحاته، ويُمكن القول أنه بالرغم من تعدد تلك الإنجازات وإتساعها لتشمل كافة مظاهر الحياة، تركز أثرها في تقارب المُستوى الحضارى السائد في كافة المُجتمعات الإنسانية، وذلك نتيجة لأخذ كل منها بصورة أو أخرى من تلك الإنجازات بشكل يصعب معه تجاهل أى من تلك المُجتمعات لوجود تلك الإنجازات بمظاهرها المُختلفة، ويتحقق مثل ذلك التقارب بين المُجتمعات ولو بأى قدر بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها أو تناميها، وذلك بسبب ما تتميز به تلك الإنجازات، من ضرورة تفرض على الكافة وجوب الأخذ بأى منها كنتيجة طبيعية لظاهرة الإفتتان الحضارى، التي تُسيطر على حركة الحياة بين المُجتمعات بصفة عامة. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: السيد اللواء الدكتور أحمد ضياء الدين خليل، أستاذ القانون الجنائى بكلية الشرطة بجمهورية مصر العربية، مقال بعنوان «العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية»، مجلة كلية الشرطة المصرية، العدد (١٦)، عام ٢٠٠٠، ص ٨٠ وما بعدها.

والواقع أن الوسائل التقليدية في مكافحة الجريمة لن تؤدي إلى الحد من جرائم العولمة والتكنولوجيا وتأمين المجتمعات من أخطار الجريمة، ولهذا يجب البحث عن وسائل حديثة لمكافحة الجريمة تتواءم مع مقتضيات عصر العولمة، ويجب أن تتطور تطوراً مُمَثِّلاً في كافة الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة بحيث تكون أكثر كفاءة من خلال تأهيل وتدريب الضباط والمختصين^(١).

إن الانتقال من عصر الألفية الثانية إلى عصر الألفية الثالثة، عصر الحضارة الجديدة، يتطلب انتقالاً وتحولاً سريعاً في مختلف مجالات الحياة بصفة عامة والأمنية بصفة خاصة، وهو ما يفرض على الأجهزة الأمنية الاعتماد على التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، واتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجه التخطيط الأمني في عصر العولمة.

خطة الدراسة

اقتضت الغاية من هذه الدراسة، توزيع مفرداتها على ثلاثة مباحث.

الأول: العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية.

الثاني: المفاهيم الأساسية للتخطيط الأمني في عصر العولمة.

الثالث: تحديات ومعوقات التخطيط الأمني في عصر العولمة، ونسب

(١) وقد تزايدت في أواخر القرن العشرين والسنوات القليلة الماضية من القرن الحالي، الجرائم المنظمة ذات الطابع الدولي، سواء كانت ذات طابع جنائي أو إقتصادي أو إجتماعي بشكل ملحوظ ولم تعد قاصرة على دولة دون أخرى. ولعل مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة والذي عقد في مصر عام ١٩٩٥، هو أحد الوسائل لمكافحة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود لدعم الجهود الدولية في هذا الصدد. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: المستشار محمد فهم درويش، رئيس محكمة الاستئناف بالقاهرة، الجريمة في عصر العولمة، ٢٠٠٠، ص ٣٧ وما بعدها.

المباحث الثلاثة بمبحث تمهيدى نناقش فيه الإجتهدات الفقهية لمحاولة تحديد طبيعة العولمة «المفهوم والواقع المفروض» .
مبحث تمهيدى : العولمة «المفهوم والواقع المفروض» .
المبحث الأول : العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية .
المبحث الثانى : المفاهيم الأساسية للتخطيط الأمنى في عصر العولمة .
المبحث الثالث : تحديات ومعوقات التخطيط الأمنى في عصر العولمة .

العولمة «المفهوم والواقع المفروض»

أولاً: تداعيات العولمة وانعكاساتها على البيئة الإجتماعية
يُعتبر مفهوم العولمة أحد المفاهيم الشائعة في التحليل الإقتصادي والإجتماعي والثقافي ، ويثير هذا المفهوم الكثير من الجدل والنقاش ، إبتداءً من التعريف به وتحديدته ، مروراً بتحديد عناصره ومظاهره وأبعاده وطبيعة القوى المُحركة له ، فضلاً عن رصد وتحليل تأثيراته وإنعكاساته الإيجابية والسلبية القائمة والمُحتملة على الدول والمُجتمعات وبخاصة في العالم الثالث ، وطرح بعض الرؤى والأفكار بشأن كيفية تعظيم الفرص والإيجابيات التي تُتيحها العولمة وتقليل السلبيات والقيود التي تترتب عليها ، وإنهاءً بإثارة التساؤلات وتقديم بعض السيناريوهات والأفكار الإستشرافية حول حدود العولمة وآفاقها المُستقبلية^(١) .

(١) لمزيد من التفصيل حول العولمة ، أنظر : الدكتور نايف على عبيد ، «العولمة والعرب» ، المُستقبل العربي ، العدد ٢٢١ ، يوليو ١٩٩٧ . الدكتور أحمد عبد الرحمن ، «العولمة : المفهوم ، المظاهر والأسباب» ، مجلة العلوم الإجتماعية ، مجلد ٢٦ ، العدد (١) ، ربيع ١٩٩٨ م . الدكتور السيد ياسين ، مفهوم العولمة ، المُستقبل العربي ، العدد ٢٢٨ ، ١٩٩٨ . الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة وتأصيل العلوم الشرطية فى الوطن العربى : قضايا وتساؤلات حول المُستقبل ، مجلة الفكر الشرطى ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، أبريل ١٩٩٩ .

وقضية العولمة مُشعبة ولم يتحدد بعد إلا خطرها الداهم على البيئة الاجتماعية والحضارية للمجتمعات خاصة القديمة منها التي مكثت آلاف السنين راسخة مُقاومة كافة التحديات والمعارك والمستعمرات بكافة أشكالها وإشكالياتها. جاءت العولمة لتطمس معالم المجتمع الإنساني وتصل إلى طريق لا يعرف نهايته إلا الله تعالى. لقد جاءت العولمة مُتحدية الحضارات القديمة والحديثة، مُتجاوزة الثورات المُختلفة صناعية كانت أم شعبية أو صناعية^(١).

وقد جاءت العولمة بألية جديدة وميثاق جديد تعصف أمامها مجهودات المنظمة العالمية للعلوم والتربية الثقافية (اليونسكو) وتطيرت في الهواء أوراق الأمم والطفولة، وحقوق الإنسان، وبدأ حدث غير مسبق مصحوب بالتطبيقات العلمية لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات عبر الأقمار الصناعية والكمبيوتر والإنترنت، وبما عرف بالثورة المعرفية للإتصالات والمواصلات، مما أدى إلى ما نعرفه بالكونية والقرية الصغيرة. وإن كانت لتلك العولمة من إيجابيات فمما لا يدع مجالاً للشك هناك تداعيات الخطر

(١) فقد أشارت الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بقولها «نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد بنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف» لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الأستاذ الدكتور عصام الدين بسيم، منظمة الأمم المتحدة، ١٩٩١، ص ٥١ وما بعدها.

كما جاء بديباجة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان «لما كان الإعراف بالكرامة المتأصلة فى جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم». أنظر ميثاق الأمم المتحدة / ديباجة الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، ص ٧.

والتأثير السلبي قادم لسيطرة قوة واحدة على العالم ، ولكن ما هي العولمة؟ ومن أين أتت؟ لا يعرف أحد هويتها أو مصدرها . هنا يكمن الخطر عندما يأتي ما هو غير منظور ومن غير المعلوم^(١) .

هذا هو الصراع القائم بين البشرية والعولمة ، بين الفرض والتحديات ومالنا أن نقرب قبل أن نفرض هذا الصراع المعرفي ، وأن نتعرف على إحدائياتها وتدفعاتها على العقل البشري والنفس الإنسانية .

والأمر الحقيقي هو أن العولمة أبعد ما تكون عن فكرة مطروحة للنقاش وإنما أشبه ما تكون بظاهرة طبيعية كالزلازل أو البراكين التي من العبث أن نناقش هل هي أشياء جيدة أم سيئة ، والصواب أن نعمل التعامل معها أفضل وأنجح تعامل ، لأن البشر يختلفون في مواجهة وكيفية التعامل مع الواقع ، ولكن الكارثة تكون كامنة عندما يُحاولون مُناقشة أيقبلون أم يرفضون الزلازل والأعاصير والبراكين ،

(١) ذلك أن الخوف يأتي من الغزو القادم ، الغزو المعرفي والثقافي لدى العالم أجمع ، غزو يهدم الثقافات القومية والهوية الذاتية للشعوب ، خطر يُهدد الشمال كما يُهدد الجنوب ، يسحق الأبيض كما يسحق الأسود . لا بد أن ندق ناقوس الإنذار ونرفع رايات الخطر لقدوم هذا غير المعلوم القادم من المجهول (العولمة) ، من هنا فرض علينا الواقع أن نلقى ببعض التساؤلات لفض هذا الغموض حول حقيقتها وهويتها ، هل العولمة ظاهرة حياتية قابلة للإستمرار والبقاء ، أم هي زوبعة قادمة مصيرها للزوال؟ هل هي حركة ثورية مثل الإشتراكية والماركسية خرجت لتنتهار يوماً ما؟ هل هي حالة مرضية أصابت العالم ، أم هي حالة صحية وإنتعاش؟ هل للعولمة إفرازات ومُخرجات أم فقاعات خرجت لتتلاشى؟ ماذا نحن فاعلون؟ منغمسون فيها أم منكمشون عنها؟ هل سوف نستوعبها أم ستسحقنا؟ هل سنحتويها أم ستجرفنا؟ . لمزيد من التفصيل حول هذه التساؤلات ، أنظر الزميل والأخ الكريم العميد عمرو نصار «رحمه الله وأدخله فسيح جناته» في مقاله القيم حول التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد (١٧) يناير ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٧ ومابعدا .

لأنهم من جهة لا يملكون مُعطيات الواقع ، كما أن تركيزهم على مُحاولة التغير المستحلية تجعلهم لا يعملون في المجال الوحيد المُتاح وهو التعامل الذكي والأمثل والأكثر مردودية وفائدة مع الواقع ومُحاولة إيجاد هامش جيد لقيمتهم المُضافة في ظل الواقع^(١).

لقد أصبحت العولمة رياحاً فكرية توج بتغيرات تسير بل تنجح بالبشرية نحو طريق إنهيار الحدود وتقلص السيادة والوطنية وتغيرات في الجغرافية البشرية ، وإذا اعتمدنا على منطقة الحتمية مع هذه الظاهرة ، فلن يكون أمامنا من أجل البقاء إلا خيار واحد وهو تدعيم القُدرة التنافسية وخلق الفرص مع الاحتماء بالهوية الثقافية والحضارية للأمة ، ومن ثم فإن مخاطر العولمة تكمن في ذوبان تراث الأمة ، وتفكك الثقافة القومية ، وإنهيار الهوية الحضارية ، وغزو قيمي جديد غير مُحدد الهوية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ثلاث فجوات تتسع هونها مع التغلغل والإنغماس في العولمة ، (الأولى) إتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء إتساعاً مُتزايداً يجعل الحياة المعاصرة مطبوعة بالإزدواجية والإنشطار إقتصاديّاً وإجتماعياً وثقافياً ، (والثانية) إتساع الهوة بين

(١) ولعل أبلغ ما كتب في هذا المجال هو ما كتبه الأستاذ الدكتور على الدين هلال ، عندما قال «إن العولمة تشبه قطاراً تحرك بالفعل بينما لا يزال البعض يتساءل هل وجود وحركة هذا القطار شرعية أم لا؟ بينما لا يوجد من سألهم عن شرعية وجود وحركة القطار كما أن سؤالهم (وكل قدراتهم) لا تملك أن تمنع وجود وحركة القطار بأي شكل من الأشكال . لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ، أنظر : الأستاذ طارق حجي ، العولمة أمر واقع ، جريدة الأهرام ، ١٩ مارس ١٩٩٩ ، ص ١٠ .

أطفال الأغنياء وأطفال الفقراء وظهور جيل مُنقسم له عالمه الخاص مما يجعل التواصل في الجيل الواحد أصعب من التواصل بين الأجيال، (والثالثة) إقصاء وتغيب البُعد الإنساني في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية مع تغليب الغاية التي تُبرر الوسيلة، وأن تصبح الغاية الأسمى والوحيدة هي الربح^(١).

ومن هذا المنطلق يجب العمل ضد استئراء الجوانب السلبية التي تصنع الواقع المأساوي الذي تعيشه الإنسانية اليوم والذي مع الأسف نعتاده ونألفه كما إعتدنا اليوم بعض ما كنا نبغضه بالأمس . بحيث أصبح الواقع مأسوياً يمس مساساً خطيراً حق الإنسان في الحياة بل الإنسانية نفسها، ولهذا هناك عمل يطرح نفسه (إعادة صياغة هوية الإنسان والإنسانية من جديد) إنها دعوة من أجل وضع (ميثاق أخلاقي) للحفاظ على الأبعاد الإنسانية والاجتماعية في ظل الشبح الهاجم والغزو القادم للبشرية^(٢).

ثانياً: التعريف بظاهرة العولمة: يُشير مفهوم العولمة إلى بعض الظواهر والمتغيرات التي تحدث على الساحة العالمية، والتي تؤدي إلى مزيد من الترابط والتداخل بين دول العالم، فمؤلفاً ككتاب «نهاية التاريخ

(١) وقد جاء بندوة «مُستقبل الأسرة العربية والعولمة الاقتصادية» التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي ٧ و٨ ديسمبر ١٩٩٧ بالقاهرة، إن القرن القادم يحمل العديد من المظاهر السلبية من أهمها (أ) صراع القيم واضطراب المادية، (ب) التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، (ج) التخلف عن تكنولوجيا العصر، (د) تنامي البطالة، (هـ) مُتغيرات سياسية تفرضها ظروف العصر.

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: العميد عمرو نصار، المرجع السابق، ص ٢٥٠ وما بعدها.

Fokayama «وكتاب» صراع الحضارات Henlegton «وكتاب» صعود وهبوط الإمبراطوريات Pnal Keenedy «وكتاب» الموجة الثالثة Tofler «، وكتب أخرى من تلك التي برزت خلال السنوات الأخيرة تأتي ضمن سياق المشروع الفكري في الدول المتقدمة لفهم طبيعة اللحظة الحضارية المستجدة وإستكشاف آفاقها وفرصها أو تحدياتها ومسارها المستقبلية^(١).

أ- تعريف ظاهرة العولمة كحقبة تاريخية: ينظر هذا التعريف إلى العولمة بإعتبارها حقبة محدودة من التاريخ أكثر منها ظاهرة إجتماعية أو إطاراً نظرياً، وهى في نظر البعض تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة «الوفاق»، والتي سادت في الستينيات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي - حينذاك^(٢).

(١) تُحاول جميع هذه الإجتهاادات إستيعاب التحولات التي يعيشها العالم حالياً والتعرف على القوي الدافعة لها والتي تؤسس اللحظة الحضارية الراهنة بكل فرصها وتحدياتها المتداخلة، وذلك من أجل الإستفادة من الفرص والتقليل من المخاطر المحتملة. هذه الكتابات تُشكل درجات عالية من الوحي باللحظة الحضارية القائمة، تليها بعد ذلك مجموعة من الكتابات التي لا تخرج عن نطاق ردود الأفعال المهمة وغير المهمة التي لا تُضيف أى جديد حضارى لأنها في مجملها إنفعالات وخطابات عاطفية صادرة إما عن سوء فهم أو عن ضعف فكري يحمل كل عوارض عدم القدرة على مُجاراة المُستجدات الحياتية والفكرية التي تؤسس للحظة العولمة. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الدكتور محيي محمد سعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الشعاع الفني، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٤٢ وما بعدها.

(٢) ونعني به الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، إلى أن إنتهى الصراع والذي يرمز له بإنهيار حائط برلين الشهير، ونهاية الحرب الباردة، فهذا التعريف يقوم على الزم من بإعتباره العنصر الحاسم، وبغض النظر عن موضوع السببية ونعني الأسباب التي أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: العميد عمر نصار، المرجع السابق، ص ٢٥٥ وما بعدها.

ب- تعريف العولمة كمجموعة ظواهر اقتصادية: يُركز هذا التعريف على الدول وظيفياً باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، وخصوصاً في مجال الرعاية الاجتماعية ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنوع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتكامل بين الأسواق الرأسمالية.

ج- تعريف العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية وقد أبرز هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكي الياباني الأصل (فوكوياما) «نهاية التاريخ» والذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتي وإنهيار الكتلة الشرقية انتصاراً حاسماً على الشيوعية^(١).

د- تعريف ظاهرة العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية: يرى هذا التعريف أن العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الصناعية^(٢).

هـ- العولمة في نظرنا: والتساؤل الذي يطرح نفسه هو هل يجب أن نختار تعريفاً واحداً للعولمة ونسقط باقي التعريفات؟ أم أن كل تعريف منها يمس في الواقع من جوانب تلك الظاهرة المعقدة التكوين والتركيب.

(١) وهناك من يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الأيديولوجية والتي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية.

(٢) ويُعارض هذا التعريف الذي ينظر للعولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية وإجتماعية، التعريف الثاني الذي لا يرى في العولمة سوى مجموعة مُشابكة من الأنشطة الاقتصادية.

ومن خلال تلك الأطروحات والمحاوَر يُمكن لنا أن نُعرف العولمة بصفة عامة بأنها ذلك المنظور الموحد الذي بدأ يسود تجاه الظواهر المُختلفة أياً ما كانت طبيعتها، بشكل أصبح يؤدي إلى تقارب في الفهم، وتطابق النشأة، وتمائل في الأثر، وتحتّم في الحدوث، وإن تباينت نسبة التعرض أو الحدوث بسبب الاختلاف الذي مازال قائماً في بعض المُعطيات الثقافية أو البيئية السائدة التي تسعى بعض المُجتمعات إلى إستمرار التمسك بها تعبيراً عن هويتها، وتجسيدا لتفردِها.

ويُمكن القول أن سمة العولمة قد بدأت تسود الحياة الإجتماعية وتُسيطر على حركتها، وانها قد ظهرت كبديل لسمة الخصوصية أو الفردية أو المحلية أو الإقليمية التي كانت تحكم تلك الحياة فيما مضى خاصة فيما قبل بداية النصف الثاني من هذا القرن الذي بدأت آخر أيامه تنقضى ليعلن بزوغ فجر قرن جديد بإرهاصات تلوح بمزيد من التوحيد والعولمة في غالبية مظاهر الحياة وحركتها ليحيل العالم في النهاية إلى أسرة صغيرة محكومة الأطراف والمرامى.

ثالثاً: عناصر العولمة: وتعتمد العولمة في وجودها على عنصرين أساسيين (أولهما): العنصر المادي المتمثل في الأخذ بنتائج التقدم الحضارى من إنجازات ومُعطيات أصبحت تتسع لتشمل كافة مجالات الحياة المُختلفة، وبصورة قاربت في النهاية نتيجة لانتشار تلك الإنجازات والمُعطيات والأخذ بأي قدر منها بين المُجتمعات كافة، وأدت إلى اختصار المسافات، وتلاشي الحدود. ويتحقق ذلك العنصر المادي كنتيجة طبيعية لظاهرة الافتتان الحضاري التي أصبحت تسيطر على حركة الإنسان وتوجهاته في كافة المُجتمعات ومُختلف الأزمان. ومن

ثم تدفعه بحماس إلى مُجاراتة ذلك التيار الجارف من إفرات الحاضرة المادية، وذلك لإرضائه نفسياً من جانب، ومُجاراته لمظاهرها المتوارثة تجنباً لوصمه بالتخلف عنها من جانب آخر، وتنحصر الدولة المصدرة للعملة والمُتبنية لفكرها والساعية لتحقيقها، على تشجيع الأخذ بمظاهرها، والعمل على تعظيم قدر الإفتان بوسائلها، والتأثر بنتائجها. وذلك بهدف تحقيق العديد من المزايا المادية والمعنوية الكفيلة في النهاية بتحقيق أقصى قدر من الإرتباط بحضارتها، والقادرة على ضمان حُسن تسويق مُنتجاتها، والرامية إلى تمكينها من إحكام السيطرة على توجهات العالم وحركة مُجتمعاته وطموحات شعوبه^(١).

ويتمثل (العنصر الثاني): في ذلك الاعتقاد الذي بدأ يُسيطر على فكر الشعوب وأفرادها بتميز مظاهر العملة وتفردتها، وقدرتها على تحقيق كافة الطموحات المأمولة بشكل لا يُمكن الحيدة عنها، أو إختيار أي طريق آخر كبديل لها. وذلك بإعتبارها الطريق الوحيد الكفيل بتحقيق نماذج أخرى مُتكررة من ذلك المجتمع أو من تلك المُجتمعات التي ظهرت فيها مظاهر العملة، وبدأت تُخطط لتصديرها لبقية المُجتمعات الأخرى لتُحقق بمثل تلك المظاهر والوسائل والإنجازات ما حققته مُجتمعات نشأتها، وبدء الظهور فيها. ولعل تقدم مُجتمعات نشأة العملة، والمصدرة لمظاهرها، يُعتبر من أهم العوامل المروجة لها، والمُحفزة لوجوب الأخذ بها، والحرص على تسويق أفكارها، وتبني إجازاتها. لما تُثيره مثل تلك الإنجازات من مدلولات شاهدة على عظم العملة، بشكل يُضاعف من قدر المُتحمسين لتبنيها، الراغبين في وجوب الأخذ بها، والساعين لتحقيقها.

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: اللواء الدكتور أحمد ضياء الدين خليل، المرجع السابق، ص ٨١ ومابعدها.

رابعاً: سمات العولمة وخصائصها الرئيسية: تتضمن العولمة بعض المعطيات التي تُعد بمثابة صفات تميزها، يُمكن إستنتاجها مما أصبح يُشير لفظ العولمة في الواقع الحياتي للمُجتمعات على إختلاف نشأتها، ودرجة تقدمها، ونوعية شعوبها، من دلالات خاصة سواء على المُستوى الرسمي أم على المُستوى غير الرسمي، وسواء من حيث الاستعمال الفردي للفظتها أم بالنظر لتطبيقاتها الفعلية الشاهدة على وجودها، والمؤكد على جدواها. ويُمكن حصر أهم السمات الجوهرية لظاهرة العولمة، وما قد يترتب عليها من خصائص، فيما يلي:

أ- العلمية: تعتمد العولمة في وجودها وتعظيم قدر الإقناع بها، على العديد من الوسائل العلمية ذات التقنية العالية والتي تؤدي بحُسن توظيفها إلى الإنجذاب لها، والحرص على وجوب الأخذ بها. وتُركز العولمة على إختيار تلك الوسائل العلمية لقُدرتها الفائقة على تحقيق أمرين. (أولهما): التدليل على مدى التطور الإرتقاء الذي حققته العولمة كمنهج تفكير وأسلوب حياة في مُجتمع نشأتها. (وثانيهما): تعظيم درجة التحمس لضرورة الأخذ بها، والتوجه إلى محاكاتها وتقليدها، ومُسايرة مطلوباتها، بإعتبارها أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الدول والشعوب، نظراً لقُدرتها على توفير الرفاهية المأمولة لها^(١).

(١) وتوضح خصيصة العلمية التي تتسم بها العولمة في بوتقتها نتيجة أن التوجه الطبيعي بل والفطري بات يلزم المرء بصفة عامة في تفكيره إلى تبني كل ما هو علمي مُسايرة ركب الحضارة بمظاهرها المُختلفة من حوله من جانب. فضلاً عن أن العلمية هي المنهج الوحيد الكفيل بضمان المُعاونة في حل مُشكلات الحياة اليومية، والقادرة في الوقت ذاته على خلق فرص لإمكان التواجد والمُنافسة في سوق العمل الدولي.

ب- الشمولية: تشمل العولمة كافة أنحاء المعمورة دون اقتصار على طائفة من المجتمعات دون الأخرى، أو دون اقتصارها كما أشرنا على مجموعة من الأفراد دون غيرهم، وذلك بسبب اعتمادها على منهج إعادة صياغة العالم في شكل جديد يسهل من إمكان السيطرة عليه نتيجة الاعتماد على الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بعد اختصار المسافات وتلاشي الحدود والفواصل. وتُمثل الشمولية، فضلاً عن كونها إحدى السمات الجوهرية المميزة لظاهرة العولمة، أهم الأهداف التي تسعى العولمة أيضاً لتحقيقها ليُمكن بواسطة وسائلها المتحضرة والمتطورة إحكام السيطرة على العالم بأسره عن طريق صهره في بوتقة واحدة يتعاضم فيها قدر الارتباط المصلحي بين كافة أرجائه المترامية^(١).

ج- الحتمية: بمعنى فرضها على كافة مظاهر الحياة، وتدخلها فيها بشكل لازم لا يُمكن للإنسان تجاهلها سوى ضرورة الأخذ بها، والتعامل معها، والتسليم لها. وترجع حتمية العولمة إلى طبيعة نشأتها كنتيجة طبيعية لإنجازات تلك الثورة الهائلة في عالمي الانتقال والاتصال، والتي أصبحت تُسيطر بشكل لا إرادي على

(١) ويُمكن القول بأن الحتمية والشمولية لا يعينان إطلاقاً سهولة طمس الهوية الذاتية للدول وشعوبها، وذلك كنتيجة لعملية البصمة الخاصة المميزة لمجتمعاتها، المعبرة عن تاريخها، والدالة على شخصيتها. ويتوقف ذلك بالطبع على مدى تمسك تلك الدول بروافد، وإثراء أصول حضارتها، والحفاظ على مصادر ثقافتها، لتتمكن من خلال ذلك كله من إمكان الحفاظ على هويتها والصمود أمام تيار التغيير العولمي الطاغى، والهادف في النهاية كما أشرنا إلى قبوله كافة المجتمعات في بوتقة العولمة. ولعل ذلك يوضح حقيقة الدور الذي يتعين أن تلعبه آليات الثقافة، والإعلام، والتعليم، والأوقاف، فضلاً عن دور الأسرة، وذلك للإبقاء على سمة الدولة كمقابل لظاهرة العولمة.

حركة الإنسان في حياته اليومية، وتُغريه بمظاهرها التقنية العالية على وجوب مُجاراتها، والاستفادة من مُعطيات العلمية. ويرتب على تلك السمة نتيجة غاية في الأهمية تتمثل في سيطرة العولمة بمظاهرها المُختلفة، أو بمُعطياتها المُتعددة والمتنوعة، على كافة مناحي الحياة في شتى المُجتمعات أياً ما كانت درجة تقدمها، أو قُدرة أفرادها على الأخذ بكافة تلك المظاهر أو بأي قدر منها حسب إمكانياتها، ومدى الحاجة الحقيقية لها. ويُمكن القول في ضوء ذلك باستحالة إمكان الاستغناء عن مُعطيات العولمة ومظاهرها المُختلفة ولو في أقل صورها، أو بأدنى إنجازاتها، حيث باتت تفرض وجودها بغض النظر عن تنبه المُستفيدين منها، أو عدم إدراكها لوجودها، أو لمضمون لفظها^(١).

د- الدولية: يمتد نطاق العولمة ليشمل العالم بأسره من خلال وسائل علمية مُتطورة يُمكن بواسطتها تجاوز قيدي الزمان والمكان، ليبدو العالم في ظلها وكأنه قرية أو مدينة صغيرة يسهل السيطرة عليها، ويُمكن التحكم فيها. ويختلف الأمر بالنسبة لنطاق العولمة بين نشأتها، وآفاقها، حيث يقتصر نطاق النشأة على البيئة التي ظهرت فيها باعتبارها تأتي إفراساً طبيعياً لظروف التقدم الهائل في مُجتمع النشأة نتيجة لوصوله في مُختلف مناحي الحياة إلى ذروة التطور والإرتقاء بشكل قد جعل منه في النهاية الصورة المُثلى

(١) ويُساهم في إرساء حتمية العولمة، ويُساعد في تعظيم قدر الاقتناء بها عدم وجود الوسائل البديلة الأخرى التي يُمكن الاعتماد عليها خارج نطاق سقف العولمة، والتي تتسم بالاستقلالية، ومن ثم لا تُساعد على مزيد من الانخراط في إطار العولمة نتيجة التحمس لوسائلها، والتسويق لمنهجها.

للمجتمعات البشرية قاطبة . تلك الصورة التي أصبحت تغرى
الآخرين إلى ضرورة المحاكاة والتقليد ، والتطلع إلى الأخذ منها ،
والنقل عنها باعتبارها في النهاية أقصى ما يحلم به الإنسان ،
ويحرص على إمكان الوصول إليه^(١) .

خامساً: مظاهر العولمة : هناك مجموعة من العوامل والتحويلات الكبرى^(٢)
التي أحدثت وتحدث تحولاً في المنظومة العالمية ، حيث يترتب عليها
خلق أوضاع وتعادلات قوى عالمية جديدة ، وتمثل هذه العوامل في
(الثورة الصناعية الثالثة - إنهاء القطبية الثنائية وإنهاء الحرب الباردة -
تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود - تفاقم الأزمات في دول
الجنوب)^(٣) . ولقد كان لتلك العوامل الفضل في إنطلاق العولمة على
الساحة ، وما يدور حولها من نقاشات وحوارات .

أ- الثورة الصناعية الثالثة : تستند هذه الثورة إلى إنتاج العقل البشري
المتدفق واللانهاثي من الأفكار والمعلومات والمعرفة المكثفة ،

(١) أما النطاق الآخر للعولمة فيتمثل في تلك الآفاق التي تحرص على اختراقها بوسائلها
المختلفة ، وتسعى للوصول إليها بشتى أفكارها وإمكاناتها . ويتسع مجال ذلك
النطاق كما أشرنا ليشمل العالم بأسره مضافاً بذلك خصيصة العالمية أو الدولية لها
كمجال أساسي تسعى العولمة إليه لتصديرها إليه وتسويقها فيه ، في مقابل المحلية
كمجال أساسي لنطاق نشأتها وبدء ظهورها .

(٢) ذلك أن جوهر التحدي يكمن في التوفيق بين الإرتباط المتبادل الذي تطرحه العولمة
من جانب ، وعدم التكافؤ بين طبقات العمال المستخدمين في القطاعات ذات
القدرة التنافسية غير المتكافئة ، واقتصاديات تمثل مواقع متباينة في هرم المنظومة
العالمية في مواجهة مقتضيات العولمة من الجانب الآخر . لمزيد من التفصيل حول
هذا الموضوع ، أنظر : الدكتور سمير أمين ، في مواجهة أزمة عصرنا ، سينا للنشر ،
الطبعة الأولى ، القاهرة ، ص ٩٩ .

(٣) أنظر : الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، العلاقة بين أطر وحتى (نطاق عالمي جديد)
و«العولمة» ، مجلة منبر الجوار ، العدد ٣٧ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

وتتمثل أبرز مظاهرها في التقدم التكنولوجي الهائل ، وبخاصة في مجالات الاتصال والمعلومات والفضاء والحاسب الآلي بأجياله المختلفة والإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية ، وهكذا فإن هذه الثورة تمثل حجر الزاوية فيما يُعرف بمجتمع المعلومات الذي يُجسد العديد من مظاهر العولمة^(١) .

ب - تفكك نظام القطبية الثنائية وإنهاء الحرب الباردة: أدت التحولات التي شهدتها الإتحاد السوفيتي (السابق) وبقية بلدان أوروبا الشرقية والتي إنتهت بتفكك الإتحاد السوفيتي ذاته كقوة عظمى ، وتسرع عملية التحول السياسي والإقتصادي نحو التعددية وإقتصاد السوق في هذه الدول ، فضلاً عن انفتاحها على المعسكر الغربي واتجاهها للانخراط في الإقتصاد العالمي ، إلى تداعي أسس وأركان نظام القطبية الثنائية ، كما إنتهت الحرب الباردة ، وبدأت تبرز قوى ومُعطيات جديدة شكلت مصادر للتغيير على الصعيد العالمي^(٢) .

(١) ولا شك أن الثورة الصناعية الثالثة وما يرتبط بها من تحولات وتطورات إنما تُمثل عنصراً هاماً لإعادة تعريف عناصر القوة والتأثير سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة للقوى والكيانات الأخرى من غير الدول ، فضلاً عن إعادة تعريف بعض المفاهيم الرئيسية ، مثل السيادة والأمن والحدود الدولية . لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ، أنظر : الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولي الجديد وإشكالية التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، قضايا وتساؤلات ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ . الدكتور عبد المنعم سعيد ، العرب ومُستقبل النظام العالمي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ١ .

(٢) حيث شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز نظام دولي ثنائي القطبية ، حيث تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية المعسكر الرأسمالي ، وتزعم الإتحاد السوفيتي (السابق) المعسكر الاشتراكي ، كما شكلت بعض مناطق العالم الثالث ساحات للتنافس والمواجهة بين القوتين العظمتين . لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ، أنظر : العميد عمرو نصار ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩ ، ص ٢٦٠ .

ج- تزايد حدة المُشكلات العالمية عابرة الحدود للدول : أدت التغيرات والتحويلات التي شهدها العالم إلى تزايد حدة المُشكلات العالمية العابرة لحدود الدول ومنها مُشكلات (تلوث البيئة- الإشعاع الذري ومخاطره- تزايد احتمالات نضوب بعض الموارد الطبيعية- المخدرات- الإرهاب- الهجرة غير المشروعة- الأمراض الفتاكة «كالأيدز وخلافه»). وتُمثل هذه المُشكلات تحديات جديدة، بدرجات جديدة ومُتفاوتة، وأشكال مُختلفة لمُعظم دول العالم، خاصة وأن التصدي لهذه المُشكلات يتجاوز قُدرات دولية أو مجموعة من الدول، ويتطلب نوعاً من التعاون والتنسيق بين الدول، ومن ثم فإن وجود مثل هذه المُشكلات وتزايد حدتها إنما يُمثل عنصراً للتغيير في البيئة العالمية الراهنة .

د- تفاقم الأزمات في دول الجنوب : إذ تكشف تقارير التنمية البشرية التي تُصدرها الأمم المتحدة عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي تشهدها دول عديدة في الجنوب في الوقت الراهن، بل إن بعض الحالات حدث تراجع عن بعض الإنجازات التنموية التي تحققت خلال فترات تاريخية سابقة . وتتمثل أبرز المُشكلات التي يُعاني منها الجنوب في الوقت الراهن في مُشكلة الهوية والتكامل القومي^(١) .

(١) وقد ترتب على هذه المُشكلة تزايد وتصاعد حدة الانقسامات والصراعات ذات الطابع القومي والعرقي والديني في عديد من الدول . وقد تفككت دول بالفعل وأصبحت دول أخرى مهددة بالتفكك الداخلي، مما أدى إلى بروز مفارقة كبرى مُتمثلة في التزامن بين ظاهرتي العولمة والتفكك على الصعيد العالمي، ففي الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو مزيد من الترابط والتداخل بفضل ظواهر العولمة ومُتغيراتها، فإن هناك مناطق عديدة في العالم وبخاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وشرق وسط أوروبا عانت، وتُعاني من العديد من الصراعات الداخلية والإقليمية القائمة على إعتبارات عرقية ودينية وطائفية وجغرافية . انظر: العميد عمرو نصار، المرجع السابق، ص ٢٦١ .

سادساً: مُسببات العولمة : اجتمعت عدة عوامل إلى خلق واتساع ظاهرة العولمة ومنها (ثورة تكنولوجيا المعلومات - التكتلات الإقليمية الدولية إتفاقية الجات - التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة - الشركات العالمية مُتعددة الجنسية وعابرة القارات - معايير الجودة العالمية - تزايد حركة التجارة والإستثمارات العالمية) .

أ- تكنولوجيا المعلومات : تُعتبر تكنولوجيا المعلومات أحدث ما أفرزه التطور التكنولوجي ، حيث أدى تطور تكنولوجيا النقل والإتصال لإلغاء حواجز الوقت والمسافة بين البلاد ، وتنامي نقل السلع جواً وبسرعة بين أسواق مُتجاورة في دول الإتحاد الأوروبي مثلاً ، وحتى بين الدول العربية وأسواق دول مُجاورة . كما تطورات وبسرعة وسائل الإتصال الإلكترونية لنقل الصوت والبيانات مُضمنة البريد الإلكتروني والفاكس والانترنت وشبكات الاتصال التليفوني العالمية السرية .

ب- التكتلات الإقليمية : حيث بدأت بوادر التكتلات الإقليمية في الظهور مُنذ أواخر الخمسينات ، بظهور السوق الأوروبية المُشتركة في عام ١٩٥٩ ، ثم تكتل جنوب شرق آسيا «ASEAN» في ١٩٦٧ ، ثم مُنتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي «APEC» في ١٩٨٩ ، فالسوق الأمريكية الشمالية «NAFTA» في عام ١٩٩٤ ، فسوق «ميركوسور» الأمريكية الجنوبية في ١٩٩٥ . وأخذت التكتلات الدولية شكل أسواق مُشتركة ، مما جعل من أسواق الدول الأعضاء بكل تكتل سوقاً شبه واحدة تناسب فيها

التجارة البينية بشكل أيسر ، حيث حرية إنتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة^(١) .

ج- الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة T.T.A.G : حيث أدى إبرام هذه الإتفاقية وما تضمنه من خفض تدريجي للتعريف الجمركية ولحصص الاستيراد إلى الإسهام في عولمة التجارة والاستثمارات وجعلها أيسر على نطاق أسواق الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية .

د- التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة : إذا لم يعد تحديد وتحليل الفرص والتهديدات يتطلب - فقط - منظوراً محلياً أو إقليمياً ، بل أصبح المنظور العالمي ضرورة أساسية ، وأصبح تصحيح إستراتيجية عالمية مُعاصرة يتضمن شراء سلع أو خدمات اجنبية ومُجابهة تهديدات من مُنافسين أجنب ، أو التخطيط لدخول أسواق أجنبية خارج الحدود المحلية . ويتطلب التصدي لتهديدات المُنافسة العالمية لا تغنى عن السعي الحثيث لإختراق أسواق أجنبية ، وقد أصبح تكوين استراتيجيات تحالفية أحد أهم سُبُل ذلك^(٢) .

هـ- الشركات العالمية : حيث تزايد حضور وتأثير وسطوة الشركات مُتعددة الجنسيات وعابرة القارات على الساحة العالمية . وهي شركات يقع المركز الرئيسي بكل منها في دولة المقر وتدير

(١) للتعرف تفصيلاً على هذه التكتلات الإقليمية ، أنظر : الأستاذ الدكتور أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي ، ص ١٦ وما بعدها .
(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع والتعرف على التحالفات الاستراتيجية للشركات العملاقة ، أنظر : الأستاذ الدكتور أحمد سيد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٣ وما بعدها .

عملياتها في أسواق متعددة عبر العالم ، بهدف الإستحواذ على فرص سوقية مُتزايدة .

و- زيادة حركة التجارة والاستثمارات العالمية : وكان ذلك من خلال تزايد حجم الصادرات عبر العالم ، وتزايد حركة الاستثمارات الخارجية ، وانفتاح النُظم المالية العالمية ، وجاذبية أسواق شرق آسيا للإستثمارات العالمية^(١) .

١ . ١ العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية

١ . ١ . ١ عولمة الجريمة

عولمة الجريمة هي الحالة التي آل إليها العالم ، بعد تطوير الجريمة تطويراً يعتمد على التقنية العلمية الحديثة ، إذا صارت الدول بلا تمييز ، مستهدفة لتلك الجرائم المستحدثة ، وسيطرت تلك الجرائم المستحدثة على العقول والقدرات التقليدية .

ومن هذا المنطلق ، فإن البعد الأمني لقضية العولمة لا يتقيد ببعدها في مجالات الاقتصاد والتجارة والسياسة ، وإنما يتعلق الأمر هنا بسلم وإستقرار البشرية بما يعنى إمكانية السباحة ضد التيار^(٢) .

(١) أنظر : الأستاذ الدكتور أحمد سيد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ وما بعدها .
(٢) فقد طالعنا الصحف الصادرة يوم ١٩ / ٧ / ١٩٩٨ بموافقة المؤتمر الذى عقدته الأمم المتحدة لإنشاء أول محكمة جنائية دولية دائمة في التاريخ (بموافقة ١٢٠ دولة وإمتناع ٢١ دولة ومعارضة ٧ دول) . وتختص المحكمة بنظر جرائم الإبادة الجماعية ، والجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب ، مع إقرار النظام الأساسى للمحكمة ، بما يعنى تدعيم النظام القانوني الدولي المعاصر الساعي إلى ترسيخ مبادئ العدالة الجنائية ، وتطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي بين جميع الدول والشعوب دون تفرقة ، وهو ما يمثل خطوة هامة نحو مكافحة الإجرام الدولي وإستيعاب السلم والأمن الدوليين .

وفي هذا الإطار ، فإن عولمة الجريمة تشكل تحدياً لقدرات العقول البشرية في مواجهة الحاسبات الإلكترونية وبقية التقنيات Technologies التي تهدر الأرواح والممتلكات ، وليس هناك ما يمنع الإرهابيين من استعمال أسلحة الدمار الشامل Weapons of mass Destruction^(١) .

وعلى نحو مواز ، فإن للعولمة بوصفها أعلى درجات أو مراحل التطور التاريخي الذي يحييها الإنسان ، إنعكاسات على الناحية الأمنية في المجتمعات البشرية ، سواء أكانت مجتمعات نامية أم في طريقها للنمو ، مجتمعات شرقية أم غربية ، إلا أن المتوقع والمعقول أن تختلف إنعكاساتها تلك درجة ونوعاً ، وتتنوع بحسب نوعية تقدم أو تحضر أو تماسك المجتمعات^(٢) .

١. ١. ٢. الانعكاسات الإيجابية لظاهرة العولمة في المجال الأمني

ترجع هذه الانعكاسات الإيجابية لما تتميز به آليات العولمة من سرعة وسهولة الاتصال وأدوات فائقة في حفظ واستخدام نظم المعلومات

(١) أنظر : الدكتور فاروق عبد السلام ، العود إلى الجريمة من منظور نفيس ، المركز العربي ، الرياض ١٩٨٩ ، ص ١٣ . ولعل أخطر ما في هذه الجرائم المستحدثة ، أن أغلب النصوص التشريعية التقليدية لا تنطبق عليها ، فلا تعد الممتلكات العقلية ما لا حتى ينطبق عليها صفة المال في جرائم السرقة كما أن إرسال فيروسات الكمبيوتر لتقضي على محتويات أجهزة الكمبيوتر مسببة خسائر فادحة ، لا يعقل أن تعتبر على الإجراءات اللازمة للجرائم المستحدثة إذ لم تُعد النصوص الحالية تكفي لإجراءات الجرائم المستحدثة ، وقد ترفض بعض المحاكم إجراءات تلك الجرائم المستحدثة ، أو ترفض أدلة الإثبات فيها صارت مجرد نبضات كهربائية .

(٢) لمزيد من التفصيل حول العولمة وإنعكاساتها الأمنية المستجدة ، أنظر : العميد الدكتور محمود وهيب السيد ، ظاهرة العولمة وتحديات إختيار القادة العرب ، مجلة الفكر الشرطي ، الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، المجلد العاشر ، العدد الرابع ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ وما بعدها .

والقدرات العظيمة في الإنتقال ، الأمر الذي يمكن به تزويد أجهزة الأمن ورجالها بقدرات هائلة وعظيمة تساعدهم في القيام بعبء وظائفهم^(١) ومنها ما يلي :

أ- الإستفادة من التقدم العلمي والتقني الذي توفره العولمة ، كشبكة الإنترنت والتي توفر المعلومات بيسر وسهولة وكفاءة وفعالية ، وبالتالي تُسهم في تطور عمليات البحث الجنائي والتدريب والتعليم وإجراء البحث العلمي الأمني ، كما تُسهم في عملية التدفق المعلوماتي ومرورتها وإستمرارية مُتابعها عبر الحدود الإقليمية وخارجها .

ب- زيادة وتنوع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمشاهدة ، مع تمتعها بحرية أكثر في عمق وانفتاح أوسع على المجتمع ، الأمر الذي يُعطيها القُدرة الأوسع على التأثير الإيجابي أو السلبي في الجماهير ، وأيضاً تعمل بنشاط على إزالة الفجوة وتحقيق التقارب بين الشرطة والجماهير .

ج- زيادة فرص وإمكانات التعاون الأمني في مجال نقل الخبرات والمعلومات المُسجلة عن المُجرمين ، وكذا زيادة عقد الإتفاقيات الأمنية والمؤتمرات العلمية في المجال الشرطي ، وزيادة التعاون بين أجهزة الشرطة في مُختلف الدول لملاحقة المُجرمين ، ومُقاومة العصابات الدولية والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية ، الأمر الذي يؤدي لزيادة تقارب أنماط وأساليب الشرطة في مُقاومتها

(١) أنظر : العميد الدكتور محمود وهيب السيد ، إتفاقية الجات كآلية نحو الإتجاه للعولمة ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للإستعلامات بالقاهرة ، العدد ٧٢ ، ١٩٩٩ .

للجريمة العابرة للحدود ، وزيادة اعتمادها على الإمكانيات العلمية والتكنولوجية .

د - زيادة الحس والوعي الأمني لدى الأفراد ، نتيجة لكثافة نقل أخبار الجريمة بأنواعها المختلفة ، وزيادة الوعي الثقافي والتعليمي لديهم ، الأمر الذي يجعلهم على علم ودراية أكثر بأخطار الجرائم وأساليبها ، ويزيد من تأثيرهم بتأثيرها ، وهو ما ينعكس على زيادة تعاونهم مع جهات الأمن .

هـ- عدم إمكانية إخفاء أي ممارسات شرطية أو أمنية عن النشر والعلانية سواء أكانت ممارسات قانونية أو غير قانونية ، حيث بات في إمكان شتى وسائل الإعلام أن تُنقل تلك الممارسات للكافة ، الأمر الذي يجعل الممارسات الشرطية أكثر رُقياً وإنسانياً ، وأيضاً يُخضعها دوماً للرقابة الشعبية والجماهيرية ، ويدفعها للبحث عن النظم الحديثة والمتقدمة والتكنولوجية في كشف الجرائم بدون انتهاك حرّمات وحرّيات المواطنين .

و- الإسهام في عملية التدفق المعلوماتي ومرورها واستمرارية متابعتها عبر الحدود الإقليمية وخارجها خاصة أن الأعمال الشرطية في مجال البحث الجنائي والسياسي لاسيما عقب الإنتقال لمسرح الجريمة وتباين الآثار التي ترتبط به إزاء اتخاذ القرار ، ارتباطاً وثيقاً وحتماً على إعتبار أن صورة إتخاذ القرار وكيفيته وماهيته وطبيعته من أدق الأعمال بالنسبة لرجل الشرطة^(١) .

(١) ويترتب على القرار الشرطي اتخاذ مواقف قد تمس من قريب أو من بعيد حريات الأفراد وهي بالطبع مواقف شرطية وقانونية غاية في الأهمية ، على إعتبار أن مثل تلك القرارات تصدر بصورة سريعة ودقيقة لمواجهة مواقف أمنية تمس أمن المجتمع في أعز ما يملك وهو أمنه وسلامته وتجهض القانون الوضعي بل والدولي أيضاً . انظر : العميد الدكتور محمود وهيب السيد ، ظاهرة العولمة وتحديات اختيار القادة في الشرطة ، مرجع سابق ، ص ٣ .

ز- انتشار مفاهيم ومبادئ الديمقراطية بما تحمله من فرص النمو وإزدهار الدول والبعد عن التخلف والقضاء على مشاكل المواطنين ، الأمر الذي يزيد من فعاليتهم ومشاركتهم في إدارة شئون بلادهم ، ومن ناحية أخرى يساعد ذلك على القضاء على المشاكل الإجتماعية والاقتصادية التي تعد بيئة صالحة لنمو وانتشار الجريمة .

١. ١. ٣ الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة في المجال الأمني

وترتبط هذه الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة ، بإعتبار أن الأمن وظيفية إجتماعية . وعلى ذلك فإن الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة هي انعكاسات ذات صفات وخصائص إجتماعية أو سياسية أو إعلامية أو إجتماعية أيضاً ، وغالباً ما يكون لها مداخل اقتصادية أو ثقافية أو إعلامية أو إجتماعية خالصة ، وتتمثل الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة في المجال الأمني في الآتي :

أ - اسقاط الحواجز والحدود والفواصل بين الدول أمام عمليات التدفق الإعلامي والبت الإذاعي والتليفزيوني ، من خلال القنوات الفضائية والتي يُمكن ضبطها أو التحكم فيها ، بل إن قُدرات الدول على القيام بذلك تتراجع بشكل ملحوظ ، مع استمرار التقدم التقني في هذا المجال ، فضلاً عن عدم امتلاك الإمكانيات والمقومات اللازمة لفرض رقابة كاملة على الإنترنت ، وهذا يجعل دولاً عديدة عُرضة للتأثيرات السلبية الوافدة عبر البث الفضائي والإنترنت ، وهو ما يؤدي لزيادة التأثير بقيم وعادات وتقاليد وافدة ، مما يؤدي إلى تفكك وتحلل المجتمعات ، الأمر الذي يُهدد السلام

الاجتماعي ، ويعكس صفو الأمن الداخلي ، ويُهدد مُعتقداته وخصوصياته الحضارية^(١) .

ب- إنتشار الإنعكاسات السلبية والتأثيرات الضارة للعولمة وآلياتها وأدواتها على بعض الفئات الاجتماعية وخاصة على النشء والشباب ، الأمر الذي يُزيد من إحساسها بالاغتراب الإجتماعي ، وهو ما يُضعف من تجانس وترابط تلك المُجتمعات وكذا يُضعف برامج التنمية ، مما يؤدي إلى الوقوع في براثن الجريمة وشرورها وبالتالي زيادة العنف والتفكك الأسري ، وجرائم المُخدرات وجرائم الأحداث الجانحين^(٢) .

ج- ضعف عمليات وإجراءات الوقاية من الجريمة المُستجدة والوافدة من الخارج بصفة خاصة ، فمهما كانت فاعلية عمليات المُكافحة الأمنية للجريمة ، فإنها تظل قاصرة على تجفيف منابع الجريمة والقضاء على أسباب تزايدها ، وهو ما يُحتم ضرورة تضافر جهود مُختلف الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية والتربوية والثقافية والاجتماعية والدينية من أجل تحقيق هذا الهدف ، وتحصين مُختلف فئات المجتمع من مخاطر الجريمة والانحراف^(٣) .

د- زيادة تأثير فئات وطوائف مُعينة من أبناء المجتمع الواحد بموجب

(١) أنظر : الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة وتأصيل العلوم الشرطية فى الوطن

العربى ، قضايا وتساؤلات حول المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) أنظر : الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، الظواهر والقضايا الأمنية على مشارف

القرن القادم ، الشرطة ، العدد ٣٠٠٧ ، يوليو ١٩٩٦ ، ص ١٦ .

(٣) أنظر : الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة وتأصيل العلوم الشرطية فى الوطن

العربى ، قضايا وتساؤلات حول المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

البث والإعلام وإنبهارهم بما يُشاهدونه من أنواع ثقافية مُختلفة عنهم في السلوك، الأمر الذي يؤدي إلى وجود فئة تنفصل عن بقية أبناء المجتمع الواحد، وهو ما يؤدي لزيادة إنقسام المجتمعات وإحداث الفارقة وعدم التوافق بينها، وهو ما يُشكل بيئة صالحة للإجرام.

هـ- زيادة تأثير الأفراد بأفلام العنف والجريمة التي تنقل عبر القنوات الفضائية والإنترنت، الأمر الذي يدفع بعض الشباب كي يتقمصوا ما يُشاهدونه بها ويُحاولون تقليد ابطالها وفق ظاهرة (التقمص الوجداني)، فتزداد أعمال العنف والجريمة.

و- أدت سيطرة الشركات عابرة القارات على نسبة كبيرة من الإقتصاد العالمي، وما إستتبعه ذلك من سهولة تدفق الأموال بين الدول، على سرعة تأثير الأسواق الداخلية فيها بالأزمات الإقتصادية والمالية التي يُمكن أن تحدث في دولة تبعد عنها آلاف الأميال، الأمر الذي يُلقي بظلاله على الأوضاع الإجتماعية والأمنية داخل المجتمع ويجعل منها بيئة مُناسبة لظهور الجريمة والعنف.

ز- إزداد مُعدل وجود وإنتشار أنواع مُعينة من الجرائم، والتي تقوم بها العصابات المُنظمة، لعمليات التهريب عبر الحدود الوطنية، سواء كانت لبضائع مسموح بتداولها ولكن بإجراءات إدارية ومالية مُعينة، أم لبضائع يمنع حيازتها وتداولها إلا وفق شروط مُعينة، كتهريب المُخدرات والأسلحة بأنواعها، وكذلك إزداد عمليات تزوير المُستندات والآثار واللوحات والأعمال الفنية ذات القيمة العالية، وذلك باستغلال ما تتيحه تقنية الكمبيوتر والإتصال عبر الدول من إمكانات لم تكن تتوافر من قبل.

ح - ظهور أنواع جديدة من الجرائم ذات الصفة الاقتصادية لم تكن معروفة من قبل ، مثل جرائم غسل الأموال وانتقالها من دولة لأخرى لإستغلالها في تمويل أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة^(١) .

ط - تنامي نشاط جرائم العصابات المنظمة ذات التنظيم الدقيق والإمكانات الواسعة والأدوات العلمية فائقة التقدم ، والتي تأخذ من عمليات تهريب المخدرات والأسلحة والمواد النووية والأعضاء البشرية والذهب والأحجار الكريمة أسلوباً لعملها .

ى - تحول نسبة كبيرة من أنواع الجرائم العادية والتقليدية إلى جرائم تتم بواسطة مجرم مثقف ، يستخدم ذكائه وإمكاناته وقدراته العلمية والعقلية في ارتكاب جريمته ، التي تعتمد في ارتكابها على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، الأمر الذي يستلزم أن يكون رجل الشرطة على مُستواها العلمي والتدريبي والتسجيلي ، ومُزوداً بإمكانات مناسبة لها .

ك - سرعة إنتقال الأساليب الإجرامية الجديدة والمبتكرة وطُرق ارتكاب الجرائم بين التشكيلات العصابية بعضها البعض ، وزيادة تعاونها وإعتمادها على أفراد من تشكيلات عصابية أخرى للقيام نيابة عنها ببعض المهام التي توكل إليها .

ل - تُفسح ثورة المعلومات والاتصالات مجالاً واسعاً لما يُعرف بـ(الإرهاب المعلوماتي) ، خاصة وأن شبكة ونُظم المعلومات

(١) أنظر : الدكتور محمود وهيب السيد ، غسل الأموال جريمة العصر ، مجلة الأمن العام ، العدد (١٥٥) ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٤٢ وما بعدها

المتطورة أصبحت تُمثل العصب الرئيسي لكثير من أنشطة الدولة والمجتمع ، وهو ما يعني أن أي إختراق خارجي لشبكات المعلومات في دولة من الدول ، أو أية عمليات تخريبية تلحق أضراراً كلية أو جزئية بها ، فإنه يُمكن أن يترتب عليها إصابة الدولة أو بعض قطاعاتها الحيوية بالشلل ، فضلاً عن تعريض مصالحها الوطنية للخطر .

م- ظهور أنواع حديثة من الجرائم لم تكن تعرفها البشرية من قبل مثل جرائم تلوث البيئة ، من خلال إحداث تلوث عمدي أو غير عمدي لشواطئ بعض الدول عن طريق مُخلفات تُلقى من السفن ، أو تلوث البيئة بالنفايات الذرية والتي تلقى بالبحار أو تدفن باراضى بعض الدول دون علمها ، أو الاستخدام السيئ لبعض الغازات المنزلية التي تؤثر على الأوزون فترتفع درجة حرارة الأرض وتُهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية بالخطر ، فضلاً عن زيادة مخاطر إمكانية استخدام الإشعاعات النووية والمواد الكيماوية في العمليات الإرهابية والإجرامية .

ن- صعوبة إحكام قبضة القانون على رجال العصابات والجريمة ، نتيجة ما تُقدمه لهم التكنولوجيا المُتقدمة من مُساعدات ، تُمكنهم من ارتكاب الجرائم بسهولة ، وهو ما يُشكل تحدياً جديداً على رجال الأمن مُجابهته .

س- تصاعد موجات العنف والإرهاب ، وهي من أكثر المشاكل والأزمات التي تمر بها بعض دول العالم ، ولا يرتبط بأنظمة حكم معينة ، أو حتى بديانات محددة^(١) .

(١) مثل حادث الإنفجار الشديد في المبنى الحكومي بأوكلاهوما سبتمبر عام ١٩٩٥ ، والهجوم على مترو الأنفاق بطوكيو بغاز السارين بمعرفة طائفة (أوم ستيزيكو) .
أنظر : الدكتور محمد الدنيا ، الإرهابيون الجدد ، مجلة الشرطة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٠ وما بعدها .

ع- تفاقم مشكلة الهجرة غير المشروعة لدول الشمال المتقدم والناجح عن إستمرار تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في العديد من دول الجنوب^(١) .

ف- ظهور أنواع حديثة من الجرائم لم تكن تعرفها البشرية من قبل من جرائم تلوث البيئة مثل إحداث تلوث عمدي أو غير عمدي لشواطئ بعض الدول عن طريق مخلفات تلقى من السفن ، أو تلوث البيئة بالنفايات الذرية والتي تلقى بالبحار أو تدفن باراضي بعض الدول دون علمها^(٢) .

١ . ١ . ٤ أهم التهديدات التي تواجهها أجهزة الأمن في عصر العولمة

أشارت الدراسة الإستقصائية الثانية للأمم المتحدة عن إتجاهات الجريمة ، وكذا التقرير الذي أعدته الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ، الذي عُقد في هافانا بكوبا خلال الفترة من ٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ تحت عنوان «عمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجية منع الجريمة» إلى ما يلي :

(١) وقد أدى ذلك إلى زيادة حركة النزوح البشري من مناطق التوتر والصراع إلى المناطق الأكثر أمناً ، الأمر الذي يترتب عليه مشكلات إجتماعية وأمنية . أنظر مجلة الحوادث اللبنانية في ٨ / ٣ / ١٩٩٦ ص ٦ وما بعدها .

(٢) ومن هذه الأمثلة أيضاً الإستخدام السيئ لبعض الغازات المنزلية التي تؤثر على الأوزون فترتفع درجة حرارة الأرض وتهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية بالخطر ، كذا زيادة مخاطر إستخدام الإشعاعات النووية والمواد الكيماوية فى العمليات الإرهابية .

١ - زيادة معدلات الجريمة في دول العالم - وتشير التنبؤات بأن معدل الجريمة سيرتفع بشكل كبير في الدول التي تتسم بمعدلات زيادة سكانية منخفضة، في حين يرتفع في الدول التي تحقق معدلات زيادة سكانية أكثر من ذلك .

٢ - أظهر التقرير حقيقة لافتة للنظر فحواها أن معدلات الجرائم الخطيرة في تزايد في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ، وقد أرجع التقرير ذلك إلى القرارات التي تمر بها هذه الدول وأبرزها ما يلي^(١) :

أ - سهولة الإتصال وسرعة الإنتقال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة لاتفصلها المسافات ولاتمنع الحواجز الإنتقال من جزء إلى آخر في توقيتات لاتذكر من عمر الزمن . هذه الثورة المذهلة في هذين المجالين كما كانت السبب في التقدم والحضارة التي نعيشها ، فإن لها آثارها السلبية التي انعكست في انتشار الجريمة وظهور أنماطها الجديدة ، يتحقق ذلك في تأثير مشاهد العنف والإثارة التي تبثها أجهزة الإعلام الخارجى على الفئات المجتمعية ذات القابلية العالية للتأثير كالأطفال والمراهقين بسلبيات الثقافات الدخيلة .

كما أدت سرعة الانتقال إلى اتساع المجال الحيوي لنشاط العصابات الدولية والمنظمات الإرهابية ، فظهرت لها فروع إقليمية ، وإعتمدت على الوكلاء والوسطاء لتسهيل أعمالها وبسط نشاطها .

(١) وتشير الإحصائيات (عام ٢٠٠٠) أن النسبة بلغت في النوع الأول من الدول ٢٣٪ بعد أن كانت ١١٪ في فترة السبعينات ، وقد تركزت في جرائم المخدرات والسرقة بالإكراه والإحتيال والغش والإعتداء والقتل العمد . أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم للجمعية العامة (سبتمبر ١٩٨٢) .

ب- سرعة التغيير الاجتماعي والحضاري الذي يشهده عالمنا المعاصر مما افرز أنماطاً جديدة من العلاقات الاجتماعية والظواهر التي أطلت من بينها ظاهرة الجريمة بسماتها الحديثة وأشكالها التي لم نعرفها من قبل مثل جرائم الحاسب الآلي ، وجرائم سرقة المصارف عن بعد ، وسرقة الأعضاء البشرية .

ج- ازدياد سطوة العصابات الدولية ، فقد ترتب على انتشار الجريمة المنظمة التي تتسم بالتمويل والعنف والتدويل ، ما تحققه من أرباح مالية طائلة أن ظهرت عصابات قوية تضم جيوشاً من المجرمين المدربين المسلحين ، وتتمتع بنفوذ هائل وإمكانيات غير مسبوقه مكنها من مد نشاطاتها إلى العديد من دول العالم ، وأصبحت تمثل خطراً داهماً ليس فقط على دولها وإنما أيضاً على الدول الأخرى ، وتهديداً صريحاً على أجهزة الأمن ومعوقاً لها عن أداء دورها في مكافحة الجريمة وتحقيق الاستقرار ، ولم تعد المافيا هي النموذج الوحيد في مجال الجريمة المنظمة ، بل ظهرت عصابات أقوى تنظيمياً وأوسع نفوذاً في العديد من دول أمريكا اللاتينية ودول المثلث الذهبي ، أمتد نشاطها ليشمل كافة قارات العالم .

د- يُعاني الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن من مشاكل هائلة لها انعكاساتها الأمنية الخطيرة ، وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة في غالبية دول العالم وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون أسفل خط الفقر ، وكلنا يعلم العلاقة الوثيقة بين البطالة والفقر والجريمة ، فالكساد العالمي امتد من الولايات المتحدة إلى أوروبا خاصة المانيا الموحدة وإنجلترا ، وآسيا خاصة اليابان وكوريا واندونيسيا ولم ينجح منه معظم إقتصاديات دول العالم .

هـ- يشهد المجتمع الدولي حالياً تصاعداً في حدة التطرف بكافة أشكاله وصوره سواء الديني أو العرقي أو القبلي المصحوب دائماً باللجوء إلى العنف لفرض منهجه عن طريق القسر ، وبيئته دائماً هي تيارات التفكك والتوقع في الوقت الذي تتجه فيه الدول إلى الوحدة والتجانس ، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً وتحدياً هاماً لأجهزة الأمن في تلك الدول .

لقد أصاب الجريمة في النصف الثاني من القرن العشرين تطور كبير أملتته ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي ومعطياتها حيث أضفي عليها أبعاداً جديدة لم تكن نألها من قبل ظهرت في أشكالها وأساليب إرتكابها . وبالقطع لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعيش بمنأى عن الإجرام وآثاره ، فقد تميزت الجريمة في العصر الذي نعيش فيه - النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين - بخصائص معينة يجب أن نخطط لمواجهةها . ومن هذا المنطلق يتعين على جميع الأجهزة الأمنية وضع خطط إستراتيجية وبرامج فاعلة لمواجهة الجرائم المستحدثة التي أفرزتها العولمة ، ويكون ذلك من خلال التخطيط الأمني الذي خصصنا له هذا المبحث التالي لعرض مفاهيمه الأساسية في عصر العولمة .

١ . ٢ . المفاهيم الأساسية للتخطيط الأمني فى عصر العولمة

١ . ٢ . ١ مفهوم التخطيط الأمني

من المؤكد أن التخطيط الأمني قد بات ضرورة حتمية حيث ينبغى لكل مجتمع أن يعمل على تحقيقه وترجمته واقعياً وتفعيله وفق القواعد العلمية المتعارف عليها في عالم التخطيط وعلم الإستراتيجيات . وقد ودعت المجتمعات القرن العشرين ووضعت خطواتها في القرن الحادى والعشرين ،

الأمر الذي يفرض على المسؤولين في كل مجتمع الأخذ بأسباب العلم ونظرياته ومخترعاته وتقنياته بما يحقق متطلبات الحاضر والتزاماته وبما يتيح التنبؤ بالمستقبل وتبعاته ، وبما يضمن مواجهة التحديات الأمنية التي يفرضها عصر العولمة .

ويتفق التخطيط في الشرطة في جوهره مع التخطيط العام . فهو يعني تحديد الوسائل التي تبلغ بها الشرطة أغراضها وتحقيق أهدافها . وأهداف الشرطة في أى مجتمع واضحة فهي التي تصون وترعى وتحمي الحريات والأموال ، والسيطرة على الجريمة ومنعها قبل أن تقع وما يتطلبه ذلك من توفير الأمن والأمان ، وحماية النظام العام داخل المجتمع وذلك بمراعاة الحفاظ على الصحة العامة والسكينة العامة والأمن العام .

والشرطة كجهاز تنفيذى داخل المجتمع يقع عليها العبء الأكبر في تحقيق الانضباط داخل المجتمع فهي اليد التي تنفذ القانون وهي التي تنظم السلوك ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تخطيطاً منظماً لكافة العمليات المستقبلية التي تقوم بها الشرطة ، سواء ما تعلق منها بسياساتها العامة والإجراءات أم العمليات الإضافية المختلفة .

وهناك عدة طرق لتقسيم خطط الشرطة إلى أنواعها المختلفة على أنه يمكن الإكتفاء هنا لمجرد تسهيل مناقشة الفكرة بصورة منظمة بتقسيمها إلى خمسة أنواع هي خطط (إجرائية - تكتيكية - عمليات - خطط الإدارة - خطط بالتعاون مع هيئات أخرى غير هيئة الشرطة) .

ومع أنه من المحتمل أن يكون هذا التقسيم ومسمياته موضع خلاف إلا أن هذا لن يغير من قيمته لأن التخطيط عموماً سيحتاج دائماً إلى معاودة البحث فيه باستمرار^(١) .

(١) أنظر : التخطيط فى مجال الشرطة الدكتور ويلسون ، ترجمة اللواء شفيق عصمت ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٨ ، الطبعة الأولى ، ص ٢٣ .

١. ٢. ٢. متطلبات التخطيط الأمني ومحدداته في عصر العولمة

يقوم مجموعة من الخبراء والمتخصصين في شؤون التخطيط بالإضافة إلى مجموعة القيادات الأمنية المتميزة بتكوين منظومة علمية أمنية قادرة على الانتقال بالجوانب والأسس النظرية للتخطيط إلى الميدان العلمي والتطبيقي من خلال تلك المتطلبات والمحددات الآتية^(١):

١ - تحديد الغايات الرئيسية والأهداف البعيدة والقريبة: إن تحديد مجموعة من الغايات والأهداف التي يسعى التخطيط الاستراتيجي الأمني إلى تحقيقها من أهم الوسائل التي ينبغي ابتداء وانتهاء ألا تغيب عن أعين خبراء التخطيط الاستراتيجي الأمني، ومن المتصور أن تبدأ عملية تحديد الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية بتحليل موقفها المتكون من أمرين أساسيين هما . البيئة الداخلية، البيئة الخارجية ويرى مجموعة من الخبراء أهمية القيام بقياس المتغيرات التي تؤثر في الوضع الأمني باعتبارها مدخلات يجب تحليلها للوصول إلى أفضل المقترحات لمواجهتها^(٢).

٢ - وجود عقلية علمية ومنهجية تجمع بين حقائق العلم وحقائق الأخلاق: يُعتبر وجود مثل هذه الذهنية العلمية المنهجية القادرة على الربط المحكم والوثيق بين حقائق العلم والأخلاق من أهم

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: التخطيط الأمني، مجموعة أبحاث الضباط الدارسين بدبلوم إدارة الشرطة بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة المصرية، مرجع سابق، ص ١٩٣ وما بعدها.

(٢) أنظر: الدكتور عبد الكريم ابو الفتوح درويش، نحو الأخذ بمفهوم الإدارة الاستراتيجية في مجال المؤسسات الشرطية، مجلة كلية الدراسات العليا، العدد الثاني، ص ٤٩٦ .

التقنيات التي يجب إعطاؤها أولوية خاصة نظراً للنتائج المترتبة عليها. ذلك أن من أخطر ما يسيء للتخطيط الاستراتيجي ويعرقل تحقيق الأهداف المنوطة به عدم وجود تلك الرؤية الشاملة التي تتميز بها عقلية القائمين على التخطيط، وهذه العقلية هي القادرة على تجاوز مظاهر التخلف الإداري^(١)، وفهم مجالات التنمية الإدارية الحاضرة والمستقبلية، والقادرة على الربط بين العلم وبين الأخلاق في منظومة واحدة.

وقد يثور التساؤل حول كيفية إيجاد مثل هذه العقلية العلمية والمنهجية ذات الرؤية الشاملة داخل الإدارة وما هي الطرق الكفيلة باستمرار وجودها وإثراء دورها؟ والجواب أنه على الرغم من صعوبة وجود مثل هذه العقلية من الناحية العملية وبالخصوص عندما تكون مثالب الإدارة كثيرة، فإنه بالإمكان الإشارة لعدد من الخطوات العملية والمنهجية لايجاد هذه العقلية.

أ- تكريم المتميزين وتحفيز الباحثين وتشجيع المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية.

ب- ضرورة اهتمام القيادة العليا بإيجاد مناخ علمي ومنهجي وإثراء التفكير الابتكاري سواء داخل المؤسسات الإدارية في الدولة أو في مختلف المؤسسات في المجتمع.

ج- قيام القيادات العليا الأمنية بتكوين مراكز ومعاهد عليا تتولى تقديم دورات تدريبية تتحقق في مخرجاتها هذه العقلية العلمية والمنهجية من خلال ما تتلقاه من معلومات ومهارات.

(١) د. صلاح الدين فوزي، الإدارة العامة بين عالم متغير ومُتطلبات التحديث، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٤٨ وما بعدها.

د- وجود قيادة متميزة تشجع الإبداع والابتكار وتجيد صناعة القرار : لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية ودور القيادة في التخطيط الاستراتيجي الأمني ، فإذا كانت الإدارة المؤقتة لا يمكن أن تستغنى عن القيادة فكيف إذا كان الأمر على مستوى تخطيط إستراتيجي يشمل عدداً كبيراً من الأجهزة والإدارات ويشمل مجموعة من الموارد البشرية والفنية ويتوسع في مهمته الزمنية حيث يمتد من الحاضر إلى عمق المستقبل ، من هذا المنطلق فإن وجود قيادة متميزة متفوقة تتصف بالإخلاص في العمل والقدرة على الابتكار والنبوغ هو أمر ضروري جداً للتخطيط الاستراتيجي الأمني ، حتى إنه يمكن القول بأن فشل أي تخطيط إستراتيجي أمني إنما يقع على عاتق القيادة وليس من الصعوبة وجود مثل هذه القيادة المتميزة والمخلصة التي تعمل على تغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة ، إذ يمكن عن طريق وضع معايير دقيقة ومحددة لا يمكن لأي شخص تجاوزها الوصول إلى مرتبة قيادية عالية .

هـ- وضوح الأهداف وتفعيل الرقابة والمتابعة والتقويم : إن الأهداف التي يسعى التخطيط الاستراتيجي إلى تحقيقها على قدر كبير من الأهمية ، لكن على الرغم من ذلك فقد تغيب تلك الأهداف عن صانعي القرار أو المسؤولين عن التخطيط خلال عملية التطبيق فيكون هذا الغياب سبباً في الفوضى التي تصيب مسيرة التخطيط وقد يؤدي إلى إيجاد خلل كبير فيه .

ومن هذا المنطلق ينبغي على المشرفين على التخطيط إستمرار حضور الأهداف في كل عملية من عمليات التخطيط وعند كل مرحلة من مراحلها ، فالهدف إذا كان واضحاً ودائماً الحضور ينعكس

أثره على الوسائل والتقنيات المستخدمة من جانب ، وعلى القرارات المتخذة من جانب آخر فضلاً عن دوره في عمليات المتابعة والتقييم والرقابة والمراجعة .

كذلك ينبغي استمرارية عملية المتابعة والتقييم باعتبارها أدوات لمعرفة حقيقة ما يجري داخل إدارات التخطيط الاستراتيجي وحقيقة المراحل التي تم الإنتهاء منها وحقيقة المراحل المتبقية وكيفية الربط بين الأهداف والوسائل .

إن هذه المقدرة العلمية^(١) تجعل المسؤولين عن التخطيط والمشرفين على مراحلها في موقع السيطرة على التخطيط حيث يمكنهم أن يعرفوا أين وصل التخطيط وماذا حقق في تلك الفترة الزمنية التي قطعها؟ وهل يحتاج الأمر إلى تعديل الأهداف أو تغيير الوسائل والتقنيات أو تبديل في الأدوار والأجهزة والإدارات .

لكن كيف بالإمكان إيجاد هذه المقدرة العلمية والمعارية المرتبطة بالمتابعة من جانب والرقابة من جانب ثان والتقييم العلمي السليم والهادف من جانب ثالث وما هي الوسائل والآليات والتقنيات الكفيلة بتحقيقها؟ والجواب أنه بإمكان القيادات الأمنية المتسمة بالعملية والمنهجية والمرونة تكوين عدد من اللجان المتخصصة التي يكون أعضاؤها على درجة عالية من الخبرة والكفاءة والنزاهة، ويكون اختصاص إحدى هذه اللجان يرتبط بمتابعة ما تم الاتفاق عليه من خطوات علمية ضمن الإستراتيجية الأمنية خلال تنفيذها،

(١) أنظر : اللواء مدحت سيد زعتر ، نحو إستراتيجية دولية لمكافحة الجرائم المعلوماتية ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد التاسع ، ص ١٧ .

بالإضافة إلى تكوين لجنة عليا للتقويم العلمي لمراحل الخطة الاستراتيجية أو عند الإنتهاء من تنفيذها .

ويمكن لضمان حسن سير هذه اللجان وجود زيارات مفاجئة من قبل القيادات الأمنية العليا للتعرف بنفسها على الخطوات التي تم اتخاذها والمراحل التي تم إنجازها والعقبات التي تواجه المنفذين ، وغير ذلك حيث تلعب الزيارات على المكان دوراً أساسياً في المتابعة والرقابة والتقويم العلمي الهادف والسليم ، فضلاً عن جميع العاملين وكذلك الجمهور المتعامل مع المشروعات الإستراتيجية وإدارتها المختلفة على تقديم الملاحظات وكشف الأخطاء النظرية أو العلمية في الاستراتيجية الأمنية لتقديدها للقيادات الأمنية العليا للعمل على تعديل الخطة إذا كانت تلك الملاحظات على المستوى المطلوب .

هـ- وجود قاعدة بيانات ومركز للمعلومات : ومن الوسائل والتقنيات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي الأمني وجود قاعدة بيانات أو مركز علمي يضم منظومة كبرى من المعلومات العامة الشاملة والمتخصصة ، حيث يكون من المستحيل إجراء تخطيط استراتيجي أمني قادر على تحقيق الأهداف والغايات ضمن الحدود الأمنية والإمكانات المتاحة إلا إذا ارتكز هذا التخطيط على قاعدة معلوماتية علمية وإحصائية يتم ترتيبها منهجياً ، حسب نظام علمي متفق عليه ويحقق الغاية المنشودة من وجوده ، ويهيئ للتخطيط الاستراتيجي كل ما يلزم من البيانات والمعلومات بالسرعة المطلوبة والدقة العلمية المنشودة .

ويمكن القول بأن من الضروري لهذه القاعدة العلمية من البيانات أن تتضمن ما يلي^(١) :

- إحصاءات وبيانات شاملة عن الأوضاع التعليمية والتدريبية في المجتمع ونسب الكفاءات فيه وغير ذلك ما يرتبط بالجوانب الثقافية والعلمية والبحثية .

- بيانات وإحصاءات شاملة عن القطاع الأمني والجريمة وما في حكمها .

- إحصاءات دقيقة وبيانات عن التركيبة السكانية في المجتمع ، ونسبة المقيمين ومعدلات الوفيات والمواليد والهجرة والحالة التعليمية وغير ذلك من المتغيرات .

- إحصاءات وبيانات شاملة عن جميع الخطط والبرامج السابقة سواء كانت خططا خاصة بقطاع معين أو تلك الخطط العامة للدولة .

- إحصاءات محددة وبيانات عن الأحوال الاقتصادية في المجتمع والبطالة ونسب العاملين من مختلف الجنسيات والموارد وغيرها من الإمكانات المادية والاقتصادية المتاحة .

و- التعرف الدقيق على كافة المشكلات الراهنة والمتوقعة : من المتعارف عليه في علم التخطيط أو غيره من العلوم ألا يخلو عمل من العوائق التي قد تعترض طريقه ، ومن عقبات ومشكلات تواجه مسيرته ،

(١) أنظر : المقدم عبد الله محمد الطويجي ، الإستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة الكويت ، رسالة دكتوراة مُقدمة إلى كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة المصرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٥ وما بعدها .

بحيث تعتبر تلك المشكلات وتلك العوائق بمجموعها تحديات عنيفة إن لم يتمكن القائمون على ذلك من معرفتها وحصرها ووضع الحلول المناسبة لها ، فقد تؤدي إلى إفشال العمل وإخفاق الخطط والبرامج ، فإذا كان الأمر يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي الذي قد يغطي فترة زمنية كبيرة وبعيدة المدى ويشمل إدارات مختلفة ويستقطب أجهزة إدارية مساندة ويستثمر موارد وإمكانات بشرية وفنية ومادية كبيرة ، فإن ذلك يعني أن المشكلات والعقبات التي تواجهه مثل هذا التخطيط قد تكون كبيرة^(١) .

ولكن التساؤل الذي يثور هو كيف يمكن تحقيق مثل هذا الحصر للمشكلات والتحديات والعوائق وما هي الآلية المطلوبة للوصول إلى ذلك؟ والجواب أنه بإمكان القيادة الأمنية في القطاع المخطط له الإلتزام ببعض الخطوات للوصول إلى الغاية المنشودة والمتمثلة بالتعرف الدقيق على كافة العقبات التي يمكن أن تواجه التخطيط الاستراتيجي حاضراً ومستقبلاً ، ومن هذه الخطوات على سبيل المثال لا الحصر^(٢) :

- قيام القيادة الأمنية بإستطلاعات للرأي والاستبيانات التي يتم توزيعها على عينات داخل الإدارات الأمنية والتي يكون الهدف من بيانات تلك الإستطلاعات الوصول إلى حصر شامل لكافة المشكلات التي يراها افراد العينة أنها عقبات في طريق الإستراتيجية الأمنية .

(١) أنظر : اللواء محمود السباعي ، إدارة الشرطة فى الدولة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٩٦ .

(٢) أنظر : الدكتور ويلسون ، التخطيط فى مجال الشرطة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٦٢ .

- يُمكن للقيادة الأمنية الواعية أن تستفيد من الدراسات والأبحاث التي يقدمها رجال الأمن المتخصصين ، حيث يمكن أن تحتوي هذه الدراسات على كثير من المشكلات الأمنية وحلولها .

- قيام الإدارة الأمنية بإرسال خطابات رسمية إلى جميع الإدارات الأمنية التابعة لها تتضمن تساؤلات عن جميع المشكلات التي تراها تلك الإدارات أنها عقبات في طريق الخطة الإستراتيجية الأمنية الراهنة .

وهكذا تتعدد الطرق التي من خلالها يمكن الوصول إلى أفضل حصر للمشكلات الأمنية سواء الراهنة أو المُستقبلية .

ز- وجود إدارات متعاونة تستثمر كافة الإمكانيات المتاحة : تلعب الإدارة في وقتنا الحاضر دوراً مهماً في الوصول إلى تحقيق الأهداف التي يسعى التخطيط الاستراتيجي إلى بلوغها ، وخاصة أن الإدارة قد باتت في عصرنا الحاضر الذي يطلق عليه عصر الإدارة ، كانت عنصراً أساسياً من عناصر المؤسسة أو المنظمة . ومن المؤكد أن القطاع الذي يخضع للتخطيط الاستراتيجي غالباً ما يتكون من إدارات مختلفة وأجهزة إدارية متعددة ، سواء كانت تسمى بالإدارات الفرعية أم الإدارات العامة ولكل إدارة تخصص محدد في التنظيم الهيكلي للقطاع كله ، ما يعني أن لهذه الإدارات تأثيراً كبيراً في عملية التخطيط الاستراتيجي ، خاصة بحيث ينبغي أن تكون تلك الإدارات على وعي كامل بعملية التخطيط ، وأن تمتلك القدرة العلمية لمعرفة الإمكانيات المتاحة وإستثمارها أفضل استثمار وتقديم المعلومات الصحيحة والوافية إلى القيادة العليا المشرفة على التخطيط الاستراتيجي .

ثالثاً : العوامل المؤثرة في التخطيط الأمني في عصر العولمة : للتخطيط الأمني في عصر العولمة عوامل مؤثرة فيه وتنقسم تلك العوامل إلى عوامل بشرية وإجتماعية وعوامل شرطية .

١- العوامل الشرطية التي تؤثر في التخطيط الأمني : تؤثر بعض العوامل الشرطية في فاعلية التخطيط الأمني^(١) ومن هذه العوامل :

أ- إيمان المخطط الشرطي بأهمية التخطيط كوسيلة لتنفيذ برامجه .

ب- دقة البيانات الشرطية المستخدمة في التخطيط الشرطي .

ج- مدى بساطة فهم المخطط الأمنية الموضوعة .

د- مدى توفر الوعي التخطيطي لدى القيادة الشرطية ومدى إقتناع هذه القيادة بالتخطيط كمنهج وأسلوب عمل .

هـ- مدى توافر القيادات التخطيطية المتميزة في المستويات المركزية والقطاعية والإقليمية .

و- صرف الحوافر المادية والمعنوية التي تحفز المبدعين وتكافئ الملتزمين وتحاسب المقصرين ، وتعاقب المهملين .

ز- مدى تقدم أساليب العمل والنظم والقوانين التي تهتدى بها أجهزة الشرطة التخطيطية .

ح- التنسيق بين مجموعة العاملين بإعتبار أن الكل واحد يعملون في جهاز واحد .

(١) اللواء الدكتور فريدون محمد نجيب ، المدخل فى التخطيط الشرطى ، مركز البحوث والدراسات ، دى ، سنة ١٩٧٩ ، ص ٢٧٢ . وأيضاً اللواء الدكتور محمد أبوزيد محمد ، إدارة الأفراد ، مرجع سابق ، ص ٨٧ وما بعدها . التخطيط الأمنى ، مجموعة أبحاث الضباط الدارسين بدبلوم إدارة الشرطة بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة المصرية ، دور مايو ٢٠٠١ ، ص ٣٧ وما بعدها .

ط - القدرة على التنبؤ بما يتوقع أن تكون عليه المتغيرات الداخلية والخارجية والقدرة على استشفاف مدى التقبل الجماهيري لها، والاستجابة الشعبية للأحداث المهمة الاجتماعية .

٢- العوامل الاجتماعية والبشرية التي تؤثر في التخطيط الأمني : وتمثل هذه العوامل فيما يلي :

أ- تطور المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد .

ب- تعدد وتنوع أسلوب ارتكاب الجرائم .

ج- الاختلاف بين المدن والريف في نوعية الخطط .

د- تنوع الأحياء السكانية .

هـ- اختلاف الأجناس البشرية .

و- النظم التي تسود المجتمعات من نظم سياسية وإجتماعية وإقتصادية .

ز- مستوى علاقات أجهزة الشرطة مع باقي أجهزة المجتمع ومؤسساته .

رابعاً : مراحل التخطيط الأمني في عصر العولمة : تتمثل مراحل التخطيط في مجال الشرطة فيما يلي^(١) :

١- وضع الفلسفة الفكرية للشرطة : أول ما يجب أن يحدد في مجال

الشرطة هو مجموعة الأفكار والقيم والعقائد التي ينبغي أن يقوم عليها عمل الشرطة في الدولة ، أي تحديد ما تقوم به الشرطة داخل

(١) أنظر : التخطيط الأمني ، مجموعة أبحاث الضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ، مرجع سابق ، ص ٤٥ وما بعدها .

المجتمع ، وتحديد دورها الحقيقي وأهدافها ، والوسائل التي تعتمد عليها في تنفيذ برامجها .

٢- تحديد السياسة العامة : وهو تقدير الإمكانيات البشرية- المالية- المعنوية وغير ذلك من العناصر اللازمة لمواجهة احتياجات الشرطة وتحديد ما ينبغي عمله لسد تلك الاحتياجات ، وعلاج ما يعترض عمل الشرطة من مشاكل .

٣- تخطيط الإجراءات : وهو إلزام كل أفراد الشرطة بالقواعد العامة التي يلتزم بها الجميع أثناء تأدية عملهم وأثناء القيام بواجبهم دون تمييز ، أى إلزام جميع أفراد هيئة الشرطة بهذه القواعد دون تمييز بين درجاتهم ، والتخطيط الإجرائي يشمل الأعمال النظامية والإدارية والقضائية والاجتماعية للشرطة .

٤- تصميم التنظيم : وهو يتناول تحديد وتصميم العمليات التي لها صفة الدوام في مجال الشرطة ، والخاصة بأنسب تكوين من المركبات ، والأسلحة ، والذخائر ، والأفراد التي تمكنها من أداء واجبها على الوجه الأكمل ، وكذلك التركيز على الأفراد الذين تحتاج إليهم أجهزة الشرطة وتخطيط طرق تدريبهم وتحديد مرتباتهم وإجراءات ترقيتهم بما يضمن تدفق العمل وإستمراريته داخل أجهزة الشرطة .

٥- تخطيط أسلوب العمل : وهو مراعاة أسلوب العمل في بعض المواقف الخاصة التي تواجه رجال الشرطة مثل الإضطرابات العامة ، ومظاهر الشغب ، والكوارث الطبيعية ، والكوارث الصناعية .

٦- تخطيط العمليات : وهو تخطيط تضعه الشرطة لمواجهة مواقف معينة لها صفة مؤقتة كوضع خطة لضبط لص في حادث سطو مسلح ، أو ضبط شقي هارب من العدالة ، وتحمل هذه العمليات طابع المفاجأة والتي يكون احتمال تكرارها بنفس ظروفها أمراً مستبعداً .

٧- تخطيط العمليات الاضافية أو المفاجئة : وهو يتناول عمليات الشرطة التي تخرج عن وظيفتها الأساسية في حفظ الأمن العام والنظام العام كما يحدث عندما يطلب من الشرطة تقديم بعض الخدمات الإجتماعية ، أو التعاون مع الهيئات الحكومية الأخرى . ويستهدف هذا التخطيط مدى تعاون الشرطة في الحدود التي لا تشغلها عن أعبائها الرئيسية .

خامساً : إجراءات التخطيط الأمني في عصر العولمة : لعملية التخطيط الأمني أو لوضع الخطة الأمنية في عصر العولمة في مجال التنفيذ، يلزم عدة إجراءات وخطوات يجب أن تمر بها الخطة الأمنية لكي تحقق افضل النتائج ، وقبل استعراض إجراءات الخطة يجب أن نوضح أن الخطة الأمنية مجرد فكرة في خيال واضعها فإذا لم يقدر لهذه الفكرة أن تمر بالخطوات الأساسية التي ترقى بها إلى مستوى الفعالية كان مصيرها الإخفاق، ويمكن أن نحصر الإجراءات التي تتكون منها الخطط الأمنية فيمايلي^(١):

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: التخطيط الأمني، مجموعة أبحاث الضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها.

١- إيضاح مدى الحاجة للخطة وضرورتها وتحديد أهدافها: ينبغي قبل التفكير في وضع الخطة التأكد من أن ثمة مشكلة حالية أو مستقبلية تحتاج إلى حل وأن يتخذ قرار تمهيدي للقيام بعمل ما إزاء هذه المشكلة، وأن يكون هذا العمل المرسوم مؤدياً إلى تحقيق الهدف المنشود.

٢- جمع المعلومات: ينبغي ألا توضع خطة إلا بعد جمع كافة المعلومات المتصلة بالمشكلة التي تعالجها ففيما يتعلق بسلسلة حوادث السطو التي قد تقع في حي من الأحياء يتعين مراجعة جميع حالات السطو التي حفظت قضاياها مراجعة دقيقة، وذلك لتحديد الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة، ثم دراسة كافة المعلومات المتعلقة بآماكن ارتكاب هذه الحوادث وطريقة توزيع دركات الحراسة بالمنطقة، وطريقة تشغيل رجال الشرطة السريين على غير ذلك من المعلومات التي تتصل بالمشكلة.

٣- إلقاء الضوء على المشكلة وأسبابها: بعد التأكد من ضرورة وضع الخطة وتحديد أهدافها، تأتي الخطوة الثانية وهي دراسة المشكلة من جميع نواحيها، والتصرف وفقاً لطبيعتها وأسبابها وسوابقها، والحلول المحتملة لها.

٤- تحديد المراجع الخاصة ببحث المشكلة: ويتطلب ذلك مراجعة دقيقة للمؤلفات التي تبحث الموقف أو المشكلة الذي تعد الخطة من أجلها، والإستئناس بآراء وافكار ذوى الخبرة بشئون التخطيط، والإستعانة بخبرة رجال الشرطة المختصين بهذا النوع من المشكلات.

٥- تحليل المعلومات : بعد أن يتم تجميع هذه المعلومات التي أوضحناها تدرس وتحلل تحليلاً دقيقاً وترد على عناصرها حتى يتم استخلاص الحقائق التي تصلح لأن تكون أساساً للخطة مع مراعاة أن يكون التحليل والتصنيف لكافة المعلومات التي تم التوصل لها حتى يتم وضع الخطة على أسس ومعايير منضبطة ، ولذلك فإن أهم مراحل وضع الخطة هي مرحلة التحليل الكامل والشامل للمعلومات وكذلك يمكن الإستعانة بأهل الخبرة في المجالات المختلفة عند تحليل المعلومات .

٦- إعداد عدة خطط واختيار أفضلها : تعتبر كل المراحل السابقة هي مراحل التحضير لإعداد الخطة فكلها تعنى تحليل المشكلة وجمع المعلومات عنها ، واستخلاص الحقائق الدالة عليها ، وبإنهاء هذه المراحل تبدأ المراحل الفعلية لوضع الخطة ويحسن أن توضع عدة خطط بديلة تهدف إلى تحقيق الغرض المطلوب ، ثم يتم اختيار أفضل هذه الخطط ويتم ترتيب هذه الخطط حسب الأفضلية في الاختبار ، وذلك لاختيار خطة تكون هي الأفضل من جملة الخطط الموضوعه - وفي حالات الطوارئ قد يمكن استخدام أكثر من خطة أو يمكن في حالات أخرى تغيير الخطة وهنا يمكن أن نرى فائدة وضع عدة خطط وليس خطة واحدة واختيار الأفضل من هذه الخطط للتنفيذ^(١) .

(١) أنظر : الدكتور ويلسون ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

٧- الإقناع بأهمية الخطة : من الضروري أن يشترك في بحث الخطة جميع المختصين والمشرفين على تنفيذها وأن يقتنعوا بأهميتها وجدواها ، كما ينبغي أن يحاطوا علماً بأي تغيير في جزئيات الخطة قبل تنفيذها ، حتى يمكن التقليل من احتمالات فشل أو اخفاق الخطة .

٨- الإعداد لتنفيذ الخطة : يتطلب تنفيذ الخطة توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذها ثم إصدار الأوامر والتعليمات على الأشخاص والوحدات المشتركين في تنفيذ الخطة والتأكد من علمهم بموعد تنفيذ الخطة والدور الموكل لكل فرد منهم مفصلاً تفصيلاً دقيقاً^(١) .

٩- تقدير نتائج الخطة : يجب الوقوف أولاً بأول على نتائج تنفيذ مراحل الخطة ، وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقدير ما إذا كان من المستحسن الإستمرار في تنفيذ الخطة أو تعديلها أو إعداد تخطيط إضافي لها أو تغيير الخطة ذاتها أو تنفيذ خطة بديلة في حالة إخفاق الخطة الأولى .

١٠- اختيار الوقت والمكان : من الإعتبارات الأساسية التي ينبغي مراعاتها قبل تنفيذ الخطة ، لما لها من أهمية بالغة في التأثير على مدى نجاحها ، اختيار الوقت والمكان المناسبين لتنفيذ الخطة بما يساهم مباشرة في النجاح للخطة .

(١) أنظر: اللواء محمود السباعي ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

١. ٣. التحديات والمعوقات التي تواجه التخطيط الأمني في عصر العولمة

١. ٣. ١. التحديات التي تواجه التخطيط الأمني في عصر العولمة

وفيما يلي ذكر لبعض التحديات التي يمكن أن تواجه التخطيط الأمني في عصر العولمة وهي^(١):

١ - التنبؤ بالمستقبل

إن انتقال البشرية من عصر إلى عصر يحمل معه كثيراً من المتغيرات والمستجدات^(٢) ويدعو في الوقت ذاته إلى إعادة التفكير والتخطيط الأمني وفق مقتضيات العصر الجديد ، انطلاقاً من أن المجتمعات البشرية تتأثر وتختلف أساليبها ومعاييرها من حقبة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر .

ومن جانب آخر فإن ما يشهده العالم أولاً ومجتمعاتنا التي هي جزء من هذا العالم ثانياً، من متغيرات واضحة المعالم كالثورة المعلوماتية الهائلة ممثلة بتكنولوجيا الاتصالات وما رافق ذلك من مشكلات علمية ضخمة وتقنيات عالية الأداء يمكن للمنظمات الإجرامية استخدامها لمصلحة الجريمة، وغير ذلك من المتغيرات والتطورات يعتبر من أهم دواعي الاعتماد على التخطيط الأمني لمواجهة هذه التحديات الكبرى والاستفادة قدر الإمكان من متغيرات العصر ومستجداته من ابتكارات علمية ومخترعات تكنولوجية .

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: التخطيط الأمني، مجموعة أبحاث الضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، مرجع سابق، ص ١٨٤ وما بعدها .

(٢) أنظر: المقدم عبد الله محمد الطريجي، مرجع سابق، ص ١٣٥ .

ومن جانب آخر فإن ما تركته الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات من آثار ونتائج من حيث تسهيل الانتقال والتبادل وتدفق المعلومات تحول معها المجتمع الدولي إلى قرية صغيرة ، يمكن عن طريق الإنترنت أو غيره من المبتكرات الحديثة إرسال أو إستقبال رسالة أو إصدار أمر لا يستغرق أكثر من ثوان للقيام بعملية إجرامية بعد ظهور منظمات كبرى ترعى الجريمة ، الأمر الذي يدعو للإرتقاء بمفاهيم الأمن ونظرياته وأن يكون على مستوى الأحداث بكل أبعادها كي تكون الجريمة تحت السيطرة^(١) .

٢ - الظروف والمتغيرات الطارئة

لا يمكن للتخطيط الأمني أن يحقق أهدافه من جانب أو يكون على مستوى الواقع والعصر وعلى مستوى الطموح والفكر إلا إذا أدرك المسئولون عنه الظروف المحيطة بالعمل الأمني والمتغيرات والمستجدات الطارئة ، وبالتالي إدراك الآفات الكبرى والمعالم العامة والعوامل المؤثرة التي تحيط بالتخطيط للعمل الأمني ، حيث يعتبر هذا الإدراك الواعي للواقع والمستقبل من أهم المبررات التي تؤدي إلى الأخذ بأفضل أساليب التخطيط الأمني وحشد الطاقات لإيجاد إستراتيجية أمنية بعيدة المدى قابلة للتطبيق محققة للنتائج والأهداف المنشودة بإذن الله^(٢) .

(١) أنظر : اللواء الدكتور نشأت عثمان الهاللي ، الإستراتيجية العربية في مكافحة الجريمة ، مجلة الفكر الشرطي الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، المجلد السادس ، ص ٢٦٤ .

(٢) أنظر : المقدم عبد الله محمد الطريجي ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

٣ - قيم وثقافة المجتمع

إن القيم الأخلاقية لما لها من عمق في المجتمع وُقديسية فإن علاقتها بالأمن تبدو وثيقة جداً ما يستوجب للاستراتيجية الأمنية أن تأخذها بعين الاعتبار .

٤ - درجة الاستقرار في المجتمع

إن الاستقرار في كل مُجتمع هو أساس الانطلاق نحو التنمية الشاملة الإجتماعية والإقتصادية والعلمية والثقافية والإعلامية ، فإذا وقع خلل في الاستقرار إنعكس ذلك على الأمن ، مما يعنى أهمية العلاقة بين الأمن وبين الاستقرار حيث يعمل الأمن على دعم هذا الاستقرار وتفعيله واستمراريته .

فكيف يُمكن تحقيق مثل هذا الاستقرار الذي ينبغي أن يكون أحد أهم أهداف الخطة الأمنية الاستراتيجية في المجتمع؟ والجواب أن على المخططين أن يجعلوا للاستقرار دوراً كبيراً في الخطة الاستراتيجية الأمنية ، وذلك من خلال إدراج عدد من الخطوات التي بموجبها يتحقق الاستقرار في المجتمع ، فالقضاء مثلاً على البطالة من خلال توظيف الشباب وملء أوقاتهم بالعمل والعلم ، وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية ، وتكافؤ الفرص بين الموظفين وحرية التعبير عن الرأى ، والإرتقاء بالخدمات التي تلتقى مع الجهود الأمنية في الوقاية من الجريمة ومنعها ومكافحة الانحراف بشتى أشكاله في حاضر المجتمع وفي مُستقبله .

ومما سبق يتضح أنه لا بد وأن نأخذ بعين الإعتبار هذه العوامل عند التخطيط الأمني لإستراتيجية أمنية في عصر العولمة تُحقق الأمان للمجتمع وذلك لتحديد مُتطلبات وضع الإستراتيجية الأمنية ومعوقاتها وهذا ما سوف نوضحه .

٥ - تزايد الجرائم ونوعيتها

هناك العديد من المتغيرات والمستجدات سواء كانت إجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وأيضاً العديد من المجالات التنموية ونتيجة لسوء التخطيط وغير ذلك من العوامل، قد أفرزت واقعاً سلبياً في بعض الجوانب كان مشجعاً على انتشار الجريمة وتزايد أسباب نموها، فالبطالة وتدني المستوى الإقتصادي لبعض الشرائح الإجتماعية في المجتمعات المختلفة، والهجرة غير المنظمة التي أفرزتها الحروب أو النزاعات الإقليمية، أدى كل ذلك إلى وجود واقع يتحدى الأجهزة الأمنية، ويفرض عليها نوعاً من المواجهة غير العادلة، وذلك إذا لم يعمل القطاع الأمني على إعادة النظر في أهدافه ووسائله، وفي غاياته وتقنياته، وبالتالي في خططه العامة واستراتيجياته، بحيث يساهم القطاع الأمني ليس فقط في منع الجريمة وإنما أيضاً في تحقيق التوافق بين نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية من ناحية وبين مبادئ العدالة الإجتماعية من ناحية أخرى^(١).

مما سبق يتضح أن هناك تحديات أمنية واضحة، ومستجدات علمية حديثة فرضت نفسها على الساحة الأمنية ما يتطلب إعادة النظر عند وضع الإستراتيجية الأمنية وبحث العوامل المؤثرة فيها.

٦ - المتغيرات المحلية

إن العلاقة بين الأمن المحلي وبين الجمهور وتماسك الجبهة الداخلية علاقة وثيقة، فما دام الجمهور واعياً والجبهة الداخلية متماسكة في المجتمع فإن الأمن يعمل في الإطار السليم فإذا إختلت العلاقة إختل التوازن.

(١) أنظر: العميد عمرو نصار، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

وعموماً فإن التخطيط الأمني وهو يأخذ بعين الاعتبار تلك المتغيرات المحلية التي تستهدف جميع شرائح المجتمع من أسرة ومدرسة وبيئة وإعلام وقانون وعادات وأخلاق ومعرفة ومؤسسات خاصة وعامة وذات نفع عام، ينبغي أن يخضع هذا الأمر لدراسات علمية واستطلاع الرأي بهدف التعرف على اتجاهات الجمهور للكشف عن الإيجابيات عامة والسلبيات خاصة، من أجل العمل على التخلص من تلك الأخيرة، بحيث ينعكس ذلك على الخطة الاستراتيجية الأمنية المستقبلية بالقدرة على تحقيق نتائج أفضل.

٧ - المتغيرات العالمية

لقد بات الأمن المحلي والأمن العالمي جزءين لا ينفصلان وبخاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة والترابط العالمي والدولى كنتيجة للثورة المعلوماتية والاتصالات والتي جعلت العالم كقرية في ظل العولمة ، ما يعنى أن أى اختلال في الأمن العالمى هو اختلال للأمن المحلى ، والعكس صحيح من الناحية الإيجابية حيث إن قوة الأمن المحلى قوة للأمن العالمى وقوة الأمن العالمى هي قوة للأمن المحلى .

ولاشك أن هذا الترابط بين الأمن المحلى والأمن العالمى ينبغى أن يؤخذ بجديّة من خبراء التخطيط الأمنى ، حيث يشهد العالم بين الحين والآخر مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على الأنظمة السياسية والاقتصادية العالمية مما يؤثر على العلاقات المتشابكة بين الدول ، فقد يحدث أن يتجه النظام العالمى اتجاهاً سلبياً نحو دول معينة بسبب ضغوط داخل الدول الكبرى التي تسيطر على هذا النظام العالمى ، مما يؤثر على الأمن فى داخل تلك الدول المرتبطة بهذا النظام العالمى بحكم العلاقات الضرورية بينهم ، وبإختصار فإن كل تغيير فى النظام العالمى إنما سيؤتى بظلاله على الأمن فى العالم ، وبالتالي على الأمن فى جميع تلك الدول المرتبطة بهذا النظام ،

وعلى الأخص الدول الصغيرة التي ينبغي أن تكون أكثر ذكاءً في استخدام قدراتها الذاتية والتخطيط بعيد المدى .

٨ - المعطيات العلمية والتكنولوجية المتاحة

إذا أراد الأمن أن يحتل مكانته اللائقة في المجتمع ويقوم بدوره خير قيام، فلا بد أن يرتبط بالمعطيات العلمية، وما تمخضت عنه علوم العصر من مُشكلات ومُخترعات ونظريات علمية ومنهجية، فالأمن والعلم عنصران لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وكلما تفاعلت عناصر الأمن والعلم كلما إرتقى العلم وإزدهر الأمن .

فالعلم لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار ضمن الإستراتيجيات الأمنية، وبخاصة ذلك العلم القائم على استنباط الأفكار وقواعد البحث العلمي والمُرتبطة بواقع المجتمع ومُشكلاته والمنطق من قيم الأمة وتاريخها ومروراً بحاضرها ومُستقبلها .

١ . ٣ . ٢ معوقات التخطيط الأمني في عصر العولمة

تتعدد العقبات والمعوقات التي تقف في طريق التخطيط عامة أو الخطة الاستراتيجية خاصة ما يؤثر سلباً على تنفيذها وتحقيق الأهداف المنشودة التي لم تكن القيادة العليا المختصة بالتخطيط والمُشرفة عليه على دراية كاملة بتلك المعوقات مُنذ البداية ومعرفة البدائل التي ينبغي تطبيقها عند وجود عقبة قد تظهر فجأة خلال إحدى مراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية^(١) ، ومن هذه العوائق والعقبات ما يلي^(٢) :

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: مجموعة أبحاث الضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، مرجع سابق، ص ٢٠٠ وما بعدها .
(٢) أنظر: المقدم عبد الله محمد الطريجي، مرجع سابق، ص ١٧٧ وما بعدها .

١ - البيئة الداخلية والخارجية للقطاع : من المعلوم أن كل قطاع يعمل في بيئة معقدة ومتقلبة نتيجة للمتغيرات والمستجدات وبالأخص في نهاية القرن العشرين حيث عصفت بالعالم ثورات تكنولوجية ومعلوماتية تؤثر بالقطع في عملية التخطيط .

كذلك الأمر على مستوى البيئة الداخلية للقطاع الأمني والتي ينبغي ضبطها والتعرف عليها بقوة حتى لا يكون الجهل بها إحدى عقبات الخطة ، وبمعنى آخر وعلى مستوى القطاع الأمني لابد من دراسة البيئة الداخلية والخارجية للقطاع ، وما تنطوي عليه البيئة من مزايا وسلبات يمكن أن تؤثر في مؤسسات الشرطة .

٢ - صعوبات التنبؤ وعدم التقدير الصحيح لاحتمالات المستقبل : إن التنبؤ عامل أساسي في عملية التخطيط الأمني الإستراتيجي ، ويُمكن عن طريقه الحصول على معلومات مستقبلية ، ولكن هذا التنبؤ نفسه يتضمن نوعاً من الغموض مما يعني أن المعلومات المُستقاة عن طريقه ليست دقيقة ، وهذا بالطبع سوف يُعيق عملية إنجاح الخطة الاستراتيجية ، ما يفرض على القيادات العليا المُشرفة على التخطيط الأمني القيام بأمرين :

أ- أن تبذل قصارى جهدها كي تكون على مستوى التنبؤ من الناحية العلمية وذلك لتضييق جوانب التقديرات الخاطئة ، وإفساح المجال للتقديرات الصحيحة .

ب - إيجاد خطط أو إجراءات بديلة تكون جاهزة كي تحل محل الإجراءات الخاطئة أو العقبة التي تظهر خلال تنفيذ الخطة .

٣- عدم فاعلية الأهداف : إن الكثير من الأهداف التي يتم إقرارها داخل التخطيط الأمني ، قد تكون غير واقعية وغير ملائمة أو يصعب تحقيقها أو تخضع للمبالغة أو التفريط وهذا كله يُعتبر عقبة في طريق تحقيق التخطيط الأمني ما يوجب اتخاذ الحيلة مُنذ البداية في هذا الشأن .

٤- تقييد الابتكار والإبداع : المقصود بتقييد الابتكار والإبداع أن التخطيط قد تتحول قواعده مع مرور الوقت إلى قواعد جامدة ينبغي للعاملين جميعاً تنفيذها دون إعتراض وبشكل آلي ما يؤدي إلى نوع من الجمود في التفكير والإبداع والابتكار لدى العاملين داخل التخطيط الأمني وعلى هذا الأساس يبدو دور القيادات الأمنية في إيجاد مناخ للإبتكار والإبداع .

٥- مقاومة التغيير ورفض التطوير : المقصود بهذه العقبة والتي غالباً ما تظهر في بداية التنفيذ ، هو أن الإنسان بطبيعته يكره التغيير ويُفضل الواقع الحالي ويعتبر أن التغيير يرتبط بالمجهول ، ما يعكس هذا التوهم على عملية التخطيط حيث يُمارس العديد من المشاركين في عملية التخطيط نوعاً من المقاومة الضمنية للتخطيط ومحاولة إفسادهم للتخطيط التي قد تكون غير مقصودة .

٦- تأخير التنفيذ وبطء التطبيق : يُعتبر تأخير التنفيذ من العوائق التي تقف في طريق التخطيط الأمني ، كما يُعتبر عامل الوقت والزمن من العقبات التي قد تواجه التخطيط ، حيث غالباً ما تستغرق عملية التخطيط وقتاً طويلاً حتى تتم صياغة الخطة بشكل نهائي بحيث يؤدي هذا التأخير إلى خسائر يتحملها القطاع المُخطط له نتيجة لتأخير التنفيذ على التوقيت المُحدد .

٧- النفقات الباهظة : حيث يتطلب التخطيط أموالاً كثيرة قد لا تمتلكها الإدارة أو قد يكون إنفاقها على حساب مشروعات أخرى ما يعني أن هذه النفقات الباهظة تُعتبر عقبة سواء من حيث إيجادها أو من حيث إنفاقها .

التوصيات

١- الطلب إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إجراء دراسة علمية حول «التحديات التي تواجهها أجهزة الأمن العربية في عصر العولمة» لتقييم فعالية التدابير الموجودة لمكافحتها ، وتحليل المخاطر المترتبة عليها ، وذلك نظراً لما تمثله هذه الدراسة من الإسهام في إنشاء قاعدة أكثر استنارة للبرامج الوقائية .

٢- تشجيع عقد المؤتمرات والندوات التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، والتي تناقش القضايا الأمنية للعولمة ، وطرق وأساليب رصدها وكشفها ومنعها ، وتدابير وإجراءات الوقاية منها ومكافحتها ، والتي تجمع بين أعضاء وسلطات إنفاذ القانون .

٣- الطلب إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، إستحداث نماذج عملية ومبادئ توجيهية مختلفة ، خاصة بالتشريعات الموضوعية والإجرائية ذات الصلة بالقضايا الأمنية لظاهرة العولمة ، والإعتماد في ذلك على تجربة الدول وخبراتها الفنية في هذا المجال .

٤- دعوة الدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب إلى النظر في إبرام الإتفاقيات الثنائية ومُتعددة الأطراف ذات القاعدة الواسعة ، لمواجهة الآثار السلبية لظاهرة العولمة في المجال الأمني ،

والاعتماد في ذلك على التجربة والنتائج الإيجابية التي أحرزتها الدول في هذا الشأن .

٥ - النظر في إنشاء نظام متكامل في إطار الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، ومتابعة الآثار السلبية لظاهرة العولمة في المجال الأمني ، وإجراءات وتدابير الوقاية منها ومكافحتها ، وتعميمها على الدول الأعضاء للاسترشاد بها في صياغة خطط وبرامج التخطيط الأمني في عصر العولمة .

المراجع

إبراهيم، حسنين توفيق، النظام الدولي الجديد وإشكالية التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وتساؤلات، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.

أحمد ضياء الدين خليل، مقال بعنوان «العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية»، مجلة كلية الشرطة المصرية، العدد (١٦)، عام ٢٠٠٠ م.
أمين، سمير، مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.
بسيم عصام الدين. منظمة الأمم المتحدة، ١٩٩١ م.

درويش، عبد الكريم، نحو الأخذ بمفهوم الإدارة الإستراتيجية في مجال المؤسسات الشرطة، مجلة كلية الدراسات العليا، العدد الثاني.
درويش، محمد فهميم، الجريمة فى عصر العولمة، ٢٠٠٠ م.

الدنيا، محمد، الإرهابيون الجدد، مجلة الشرطة، ١٩٩٦ م.
زعتري، مدحت سيد، نحو إستراتيجية دولية لمكافحة الجرائم المعلوماتية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد التاسع.

السباعي، محمود، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣ م.
سعد، محي محمد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الشعاع الفنى، الإسكندرية، ١٩٩٩ م.

سعيد، عبد المنعم، العرب ومُستقبل النظام العالمى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ م.

السيد، محمود وهيب، غسل الأموال جريمة العصر، مجلة الأمن العام، العدد (١٥٥)، أكتوبر ١٩٩٦ م. إتفاقية الجات كآلية نحو

- الإتجاه للعولمة، مجلة النيل، الهيئة العامة للإستعلامات
بالقاهرة، العدد ٧٢، ١٩٩٩ م.
- طارق حجي، العوالمة أمر واقع، جريدة الأهرام، ١٩ مارس ١٩٩٩ م.
- الطريجي، عبدالله محمد، الإستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة
الكويت، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الدراسات العليا بأكاديمية
الشُرطة المصرية، سنة ٢٠٠٠ م.
- ظاهرة العوالمة وتحديات إختيار القادة العرب، مجلة الفكر الشرطي، الإدارة
العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، المجلد العاشر،
العدد الرابع، يناير ٢٠٠٢ م.
- ظواهر الظواهر والقضايا الأمنية على مشارف القرن القادم، يوليو ١٩٩٦ م.
- عبد الرحمن، أحمد، «العوالمة: المفهوم، المظاهر والأسباب»، مجلة العلوم
الإجتماعية، مجلد ٢٦، العدد (١)، ١٩٩٨ م.
- عبد السلام، فاروق، العود إلى الجريمة من منظور نفيس، المركز العربي،
الرياض ١٩٨٩ م.
- عبيد، نايف على، «العوالمة والعرب»، المُستقبل العربي، العدد ٢٢١، يوليو
١٩٩٧ م.
- العلاقة بين أطر وحتى (نطاق عالمي جديد) و«العوالمة»، مجلة منبر الحوار،
العدد ٣٧، بيروت، ١٩٩٨، ١٩٩٩ م.
- عمرو نصار، مقال حول التخطيط الأمني لمواجهة عصر العوالمة، مجلة مركز
بحوث الشُرطة، العدد (١٧) يناير ٢٠٠٠ م.
- العوالمة وتأصيل العلوم الشُرطية في الوطن العربي: قضايا وتساؤلات حول
المُستقبل، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الثامن، العدد الأول،
أبريل ١٩٩٩ م.

مجموعة أبحاث الضباط الدارسين بدبلوم إدارة الشرطة بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة المصرية، مايو ٢٠٠١ م.

مصطفى، أحمد سيد، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ١٩٩٨ م. نجيب، فريدون محمد، المدخل في التخطيط الشرطي، مركز البحوث والدراسات، دبي، سنة ١٩٧٩ م.

الهلالى، نشأت عثمان، الإستراتيجية العربية في مكافحة الجريمة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد السادس، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

ويلسون، ترجمة اللواء شفيق عصمت، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو ١٩٦٨ م.

ياسين، السيد، مفهوم العولمة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، ١٩٩٨ م.

أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي

أ. د. حسن أبشر الطيب

١. أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي

١. ١ الفساد: ظاهرة مخترقة لكل الحضارات

إن الفساد كظاهرة اقتصادية واجتماعية موجود منذ قرون ممعنة في القدم، غير أنه قد زاد مع التوسع المتزايد في تدخلات الدولة في كافة أوجه الحياة العصرية. وأصبحت للفساد العديد من الأشكال والألوان لا سيما في البيروقراطيات المركزية التي تمثل الإدارة الرئيسية للدولة في تنظيم وتوزيع الموارد والخدمات. إن السلطات التقديرية التي يحظى بها البيروقراطيون، وسوء استعمالها من فئات منهم هي النافذة التي يدخل منها الفساد على مختلف أوجه الحياة اليومية في معظم الدول على تعدد مستويات تقدمها ونموها.

ما عاد هناك ما يمكن تسميته بالمجتمع الفاضل الذي يخلو تماماً من كل أشكال وألوان الفساد. فالاختلاف بين الدول لا يعدو أن يكون اختلافاً نسبياً في كم وعمق وممارسات ظاهرة الفساد المقوضة لكل القيم المجتمعية الحضارية الثقافية الفاضلة.

أما إذا تأملنا ظاهرة الفساد في المجتمع العربي بشكل خاص، فسنجد أن الدكتور محمود عبد الفضيل يثير انتباهنا بقوله: (إن القضية التي تشغل بال المجتمع العربي هذه الأيام، ليست بالتحديد وجود قدر من الفساد في معاملاتنا اليومية، بل حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل مجتمعنا العربي المعاصر في الصميم. ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة في العديد من الأقطار

العربية يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية^(١).

إن النظرة المتأمل في تنامي ظاهرة الفساد قطريا تبرز حقائق أساسية. من أهمها حقيقة أن الطابع المميز للدولة في مراحل نشأتها الأولى قد كان مبنياً على وظائف محدودة نسبياً، من أبرزها: كفالة الأمن الداخلي، والدفاع، وصون نظام معين للعلاقة بين طبقات المجتمع، وحماية المصالح المشتركة. وظل هذا المنظور المحدود لوظائف الدولة يتطور تدريجياً من حقبة لأخرى، تماثلاً مع تطور المجتمعات وما يتصل به من احتياجات ورغبات، الأمر الذي قاد عالمنا المعاصر إلى تدخل الدولة في العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سلفاً متروكة للمبادرات والجهود غير الحكومية.

لقد تعاضم دور الدولة في مجتمعنا المعاصر بالقدر الذي جعلها في العديد من النظم، لاسيما في البلاد النامية، السلطة المهيمنة، والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة، نسبة لتدخلها المتزايد والمتنامي في كافة شؤون المجتمع.

إن الدولة العصرية تنهض بوظائفها المتعددة والمتنوعة من خلال الإدارة الحكومية المتمثلة في مؤسساتها السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية. ومن هنا تبرز الحقيقة الجوهرية، وهي أن السمة اللازمة والمميزة للدولة الحديثة هي أنها دولة مؤسسات بالقدر الذي أصبح فيه بناء الدولة وتأسيس

(١) د. محمود عبد الفضيل : مفهوم الفساد ومعايره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، نوفمبر ٢٠٠٤ ، ص (٣٤) .

سبل النموّ والتجديد الحضاري فيها يعتمد اعتماداً أساسياً على كفاءة، وشفافية، ونزاهة، وعدالة، وفعالية مؤسساتها.

وعلماً بهذا الدور الأساسي المتميز للحكومة، وما ينتظمها من مؤسسات كأداة حركية للدولة العصرية في بلورة إرادتها المجتمعية، وتنفيذ سياساتها العامة في مختلف شؤون المجتمع، فإن قدرات وإمكانات الدولة الآنية والمستقبلية رهينة بتأصيل حالة كفاءة وشفافية ونزاهة وفعالية دائمة ومنتظمة في كل مؤسساتها على تعددها وتنوعها. وما ذلك بالهدف اليسير التحقيق، لاسيما إذا تأملنا في تأثير عناصر متعددة تتجاذب سلباً وإيجاباً هذه الحالة المأمولة في كفاءة وفعالية وشفافية الأجهزة الحكومية.

ونسبة لتنامي دور المؤسسات في مختلف أوجه الحياة العصرية فقد تضخمت البيروقراطية من جانب، وتضاءلت كفاءة وفعالية نظم المساءلة والمحاسبة من جانب آخر. وتعددت معوقات التنمية في معظم دول العالم الثالث. وبرزت إلى موقع الصدارة قضية الفساد كمعوق أساسي لمشروعات التنمية. تشير إلى هذه الظاهرة السلبية الدكتور هدى متكيس بقولها: [برغم تعدد معوقات التنمية في دول العالم الثالث، إلا أن قضية الفساد الإداري والسياسي تشغل موقعاً من مواقع الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من آثارها السلبية المحتملة على المسار التنموي، وهو ما يستوجب بطبيعة الحال ضرورة التعرف على أسباب تفشي هذه الظاهرة في كثير من دول العالم الثالث، والنظر في مختلف إستراتيجيات المكافحة، إلى جانب تقصي سبل العلاج ودور كل من الشفافية والمساءلة في هذا الشأن. ونتيجة خطورة ظاهرة الفساد تعددت الدراسات التي تناولتها بالفحص والتحليل، وتوصل معظمها إلى نتيجة هامة مؤداها أن استفحال الفساد يرجع في في أحد جوانبه إلى إحتكار القوة من قبل المسؤولين إضافة

إلى تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة . وعلى هذا النحو تتمثل معادلة الفساد على النحو التالي :

الفساد = إحتكار القوة + الإفتقار إلى الشفافية — المساءلة^(١) .

وتظل الحقيقة قائمة إن الحكم الراشد والأداء الفعال للأجهزة الحكومية لا يتأتى إلا بتحقيق المشاركة المجتمعية ، وتأکید الشفافية والمساءلة من خلال القانون ، ومتابعة تنفيذها تطبيقياً وفعالياً بحيث لا تكون ظاهرة رسمية شكلية لا تعبر عن الواقع الفعلي . ووفقاً لهذا المنظور المتكامل فإن الحكم الراشد Good Governance يعني بالدرجة الأولى بالآليات والعلاقات والمؤسسات الفعالة التي تمكن كل المواطنين من تحقيق مصالحهم المشروعة وممارسة حقوقهم وواجباتهم . إن مؤسسات الحكم الراشد المتمثلة في : الحكومة والقطاع الخاص ، ومنظمات المجتمع المدني ، لابد لها أن تكون متفاعلة متمازجة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك لا يتأتى إلا بتأصيلها للظروف السياسية والتشريعية والاجتماعية الملائمة لعدالة توزيع الموارد .

إن تحقيق الحكم الراشد يستوجب بالضرورة تحقيق التوازن بين واجبات الحكومة ، وفعاليات المجتمع وتمكينها من أداء أدوارها دون قيود تحد من طاقاتها وإمكاناتها وفعاليتها .

جوهر القضية إن مصطلح الحكم الراشد يعني التفاعل الحقيقي والحي والمتجدد بين الكيانات المجتمعية داخل الدولة ، ويرتبط بمفاهيم ثلاثة رئيسية وهي :

(١) د . هدى متكيس : الشروط السياسية للتنمية ، في كتاب الفساد والتنمية ، قضايا التنمية (١٤) ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص (٢٨) .

أولاً، الشرعية، وتشير إلى حق الدولة بإلزام جميع الأطراف بالتقيد بالقواعد العامة المشتركة والمثبتة في الدستور والقوانين .

ثانياً، المساءلة، تعني الكفاءة والفعالية والنفوذ في محاسبة الجميع دون استثناء لوضع الأمور في وضعها المطلوب .

ثالثاً، الشفافية، بما يعين على توافر القنوات والآليات والنظم التي تؤمن الفهم المشترك والتنفيذ في الإطار الموحد .

ومن بين أوجه التعريف الكثيرة لمصطلح الفساد يبرز نمط محدد من أنماط السلوك يمكن وصفه بأنه النمط السلوكي الفاسد أو السلوك فاسد الطبع، وهي الممارسات التي لا يمكن التغاضي عنها بالرغم من إختلاف المواقف والإتجاهات والمعايير السائدة في المجتمعات المختلفة، وتتمثل في المحسوبية والمحاباة والرشوة والإبتزاز والسرقه وانتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصالح شخصية، والتغاضي عن أنشطة غير قانونية، واستخدام الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية، وغيرها من الأعمال التي تتعلق بسوء إستخدام السلطات والاختصاصات والإمكانات .

وتظل الإدارة غير الأخلاقية هي النقيض للإدارة المسؤولة القائمة على المساءلة . وعندما يتم التغاضي والتنازل عن فكرة المسؤولية العامة والثقة، وترجح كفة إستغلال المنصب الوظيفي بهدف تحقيق مكاسب خاصة تتهياً الظروف المناسبة لظهور الفساد المؤسسي المنظم . فتأمل !

وإنه لمن المحزن حقاً أن يصبح الفساد في عدد من البلاد العربية ظاهرة مؤسسية . إن القضية لم تعد تتمثل في سوء الاستخدام الفردي للعمل الوظيفي، بل في ممارسة الفساد المؤسسي الذي يشكل تدميراً للمصلحة العامة . في مثل هذه الحالات قد أصبحت ممارسات الفساد - كما قدم

الدكتور سالم زرنوقه عبر تحليله لعدة قضايا - ليست ممارسات فردية معزولة ، وإنما ممارسات تتم من خلال أطر شبكية هي أقرب إلى تكوين «مافيات منظمة» . وبالتالي فقد اكتسبت تلك الممارسات الفاسدة نظاماً مؤسسياً يتشكل في إطار تلك المنظومات الشبكية .

يضاف إلى ذلك إن الفساد عادة تصاحبه ديناميات تغذية وتدعمه بالقدر الذي يشكل ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الفساد Culture of Corruption . وبالتالي فإننا نجد سلسلة متصلة الحلقات يغذي بعضها بعضاً ويكمل بعضها البعض الآخر ، وبما يشمل النظام الاجتماعي الثقافي ، والنظام الاقتصادي ، والنظام الإداري ، والنظام السياسي .

إن تأثير ديناميات الفساد سلبياً على قيم وممارسات النظام الاقتصادي ، والنظام الاجتماعي الثقافي ، وبطبيعة الحال يكون كل ذلك انعكاساً سلبياً على النظام السياسي والإداري . ومن تداعيات كل هذه المؤثرات السلبية أن يصبح الفساد ظاهرة مقبولة لدى عدد ليس بالقليل ، ويلبسوا أفعالها بعض المعاني التي لا تتسق مع قبحها وتأثيرها السلبي على المجتمع بصفة عامة وعلى مقومات الحكم الراشد بصفة خاصة . في إطار هذا المناخ الفاسد تلبس الرشوة مثلاً لبوس ومعاني الإكرامية والهدية والحافز . وينظر إلى المرششي بأنه الشخص المتفهم والمرن والمسائر للعصر . فتأمل !

وتجدر الإشارة إلى أن الفساد يعيد تشكيل أوجهه وتأثيراته من حين لآخر استجابة للمتغيرات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية . وبذات القدر الذي تؤثر فيه هذه المتغيرات على تشكيل صورة الفساد فإنه يؤثر فيها أيضاً بدرجة من الدرجات ، الوضع الذي تنتج منه في بعض الحالات تعديلات ذات أثر كبير في منظومة القيم والاتجاهات المجتمعية .

جوهر القضية إننا إذا تأملنا في ظاهرة الفساد في العالم العربي فإننا نجد شواهد عديدة ومتلاحقة تجسد أزمة في الشفافية والنزاهة ومنها على سبيل المثال : تزايد حالات الفساد المالي التي يتم الكشف عنها من حين لآخر في البنوك وقطاع الشركات ، وتزايد حالات وحجم غسل الأموال داخل حدود الدولة وخارجها ، والغش في مواصفات الجودة للعديد من السلع المطروحة في الأسواق ، وما تناقله الصحف والدوريات ، العربية والأجنبية ، من شبهات الفساد في خصخصة بعض المشروعات العامة ذات الإنتاجية والربحية العالية ، وغيرها . يضاف إلى ذلك أن مؤشرات الفساد الاقتصادي والاجتماعي المدرك في دول الوطن العربي ، تعتبر الأعلى في العالم وفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية Transparency International ، كما تعتبر من جانب آخر معدلات النمو فيها من أدنى معدلات النمو في الدول النامية .

١ . ٢ . تعولم الفساد

ماعاد بالإمكان إستمرارية تبني تعريف البنك الدولي لماهية الفساد ، الذي يعرفه بأنه : (استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية)^(١) فقد تجاوز الفساد ، نتيجة للآثار السلبية المتعددة والمتنوعة للعولمة ، هذا المفهوم المحدود . وأصبحت أشكاله ومراميه وآثاره على الصعيد العالمي ذات أبعاد سلبية عميقة على كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . لقد كان وسيظل للعولمة وآلياتها المتعددة

(1)W . Pattii Amaah & others, Combating Corruption, (Washington D.C. World Bank, 1999) P) . 2 .

أثرها السلبي المباشر على تصاعد ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. يثبت ذلك الدكتور داود خير الله بقوله: (لعل نموّ الفساد وانتشاره على صعيد عالمي من أهم الآثار السلبية للعولمة. فالاكتشافات العلمية والتسهيلات التجارية بين الدول، والتي ترافقت مع الحد من الضوابط القانونية والإجرائية قد ساعدت على إطلاق مخيلة الشبكات الإجرامية على صعيد دولي، وسهلت لها إمكانية تحقيق الثراء عن طريق أعمال غير مشروعة. فقد اخترقت ظاهرة الفساد التي كانت سائدة في دولة أو دول معينة الحدود الدولية مستفيدة من الفرص الملائمة التي تجعل احتمالات الإحتفاظ بثمار العمل الجرمي تفوق احتمالات العقاب الرادع عليه)^(١).

إن عالم اليوم أصبح كقرية كونية، تعيش نتيجة لشورة الاتصالات والمعلومات في تبادل وتكامل حيّ ليس على مدار اليوم أو الساعة بل على مدار الثانية. وما عاد بإمكان دولة أن تعيش كجزيرة منعزلة بمعزل عن تأثير التحولات والتغيرات العالمية. لقد تعولم كل جانب من جوانب الحياة، وأصبح الترابط والتأثير الاقتصادي ملحوظاً بدرجة أكبر وأوضح مما كان عليه في عقود ماضية. ويتضح ذلك كما يشير باتريك جلين وآخرون، في مقالتهم الموسومة تعولم الفساد في ثلاثة متغيرات متصلة ببعضها اتصالاً عضوياً ولها أكبر الأثر في تنامي ظاهرة الفساد وهي: (أولاً، يزيد توسيع التكامل الاقتصادي العالمي وتعميقه من إحتمال شيوع آثار الفساد في الاقتصاد العالمي بأكمله، وتردد أصدائها خلاله . . . وتحد امكانيات النفاذ

(١) د. داود خير الله: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص (٦٦).

المتزايدة من الحدود الوطنية من مجال تطبيق الولاية القضائية الوطنية، وتجعل عزل الاقتصادات أو السياسات الوطنية عما حولها، أي فصل المحلي عما هو دولي، مستحيلًا. وثانياً، يعمل بزوغ نظام مالي دولي متشابك الكترونياً على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ، وعلى صعوبة السيطرة عليه، وعلى الأضرار التي يحتمل أن يلحقها. وثالثاً، حدثت زيادة لافتة للنظر في عدد التحالفات التعاونية الاستراتيجية، داخل البلدان وعبر الحدود على حد سواء. وفي كثير من القطاعات الاستراتيجية، يمثل الاقتصاد العالمي الناشئ شبكة عالمية معقدة من الاتفاقات المعقودة فيما بين الشركات. ويزيد الطابع الارتباطي لهذه التحالفات من صعوبة ممارسة كل المديرين وصناع السياسات العامة للسيطرة إلى حد كبير . . . ويؤثر التعولم على كل المشكلة وحلها: فالحقائق العالمية الجديدة تيسر الفساد، علاوة على العمل على فضحه وكبحه بطرق أخرى^(١).

وتعصيماً لهذا الرأي الذي يوضح أثر التكامل الاقتصادي على احتمالات استئراء الفساد يقدم باتريك جلين مثلاً واقعياً عن دور بعض الشركات المتعددة في تنامي ظاهرة الرشاوي: (فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية - التي جرمت هذا الأسلوب من زهاء (٢٠) سنة مضت - تعرض الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية الرشاوي بشكل معتاد على المسؤولين في الدول النامية كوسيلة للفوز بصفقات الأعمال. ولا يسمح الكثير من الدول المتقدمة بتلك الرشاوي من الناحية القانونية فحسب،

(١) باتريك جلين وآخرون: تعولم الفساد، في كتاب الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير كيمبرلي أن اليوت، ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة، مركز الإهرام للترجمة والنشر، عام ٢٠٠٠م، ص (٢٦).

وإنما يسمح للشركات أيضاً بخصمها باعتبارها نفقات مشروعة لتصريف الاعمال . ولا يعتبر ذلك مثلاً للفساد واسع الانتشار وشنيعاً فقط ، وإنما يعتبر أيضاً ممارسة تشجع بها البلدان الصناعية ، فعلياً ، على الفساد في العالم النامي وتساهم فيه^(٧) .

إن تعولم الفساد قد وسع دائرة انتشاره وأثاره السلبية في معظم الدول ، في القطاع العام وفي القطاع الخاص الذي ظل يزداد نفوذاً وأثراً في السياسات العامة المالية والاقتصادية نتيجة لسياسات الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها حالياً معظم الدول العربية . ونتيجة للتنامي المطرد لممارسات الفساد ، فقد ظل مردود التشريعات العربية الهادفة لتحجيمه ذات مردود عملي محدود وغير مواكب لموجة العولمة المتصاعدة . ويبدو جلياً أن العقبة الأولى التي تحول دون فعالية التشريعات العربية الحالية في مكافحة الفساد متمثلة ، كما يثبت د . عادل عبد اللطيف في : (إن آليات ضبط الفساد ليس لها كيان مادي موحد ، فهي عبارة عن مجموعة من القوانين والقرارات والأنظمة المبعثرة بشكل أساسي بين القانون الإداري ، والقانون المصرفي ، والقانون المالي والضريبي ، والقانون الجزائي ، بالإضافة إلى السياسات التي تدعمها ، والمؤسسات المتعددة التي ترعى تطبيقها وتفسيرها . وبالتالي فإن النظر في مدى فعالية هذه المنظومة المعقدة ، وفي قدرتها على الإستجابة لمتطلبات الاقتصاد العالمي الجديد ، يحتم علينا البحث في مدى تواجد نصوص مكافحة الفساد في التشريعات العربية أولاً ، ومن ثم الانطلاق إلى البحث في جدية تطبيقها وقدرتها ، في ظل إطارها الإجرائي والمؤسسي الحاليين ، على مكافحة الفساد ، ولاسيما بوجهه الجديد المتعولم)^(٨) .

(١) باتريك جلين وآخرون : نفس المرجع السابق ، ص (٣٢) .
(٢) د . عادل عبد اللطيف : الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، نوفمبر ٢٠٠٤ ، ص (١٠٠) .

واستشعاراً لظاهرة تعولم الفساد وتأثيراتها السلبية على كافة ميادين الحياة المادية وغير المادية، وعلى المستويات القطرية والإقليمية والدولية، فقد عنيت ثلاث منظمات دولية، وأبدت إصراراً بيناً على مكافحته. تلك المنظمات الثلاث هي:

١- منظمة الأمم المتحدة .

٢- منظمة الشفافية الدولية Transparency International

٣- البنك الدولي .

١. ٢. ١ منظمة الأمم المتحدة

عنيت منظمة الامم المتحدة وأبدت اهتماماً متزايداً ومتصلاً بقضية محاربة الفساد. ويتضح ذلك من قراراتها الصادرة من الجمعية العامة أو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعود اهتمامها وحرصها لقناعتها بعدة جوانب كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٥١ / ٩٩ لعام ١٩٩٧ :

١- إن الفساد يهدد استقرار وأمن المجتمعات، ويحد من قيم الديمقراطية، ويستنزف معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢- يرتبط الفساد بالعديد من أشكال الجريمة، وعلى وجه الخصوص الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية وما تشمل من غسل للأموال.

٣- أصبح الفساد ظاهرة عابرة للحدود القومية مما جعل تأثيراتها السلبية على كافة المجتمعات، ولهذا يصبح التعاون الدولي للسيطرة عليه ومكافحته أمراً مهماً.

٤ - أهمية تطوير المعايير الهادفة لتقديم المساعدات الفنية بغية ترقية مستوى نظم الإدارة العامة، وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة فيها^(١).

١. ٢. ٢. منظمة الشفافية الدولية

لقد قامت مجموعة من المسؤولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي بإنشاء منظمة «الشفافية الدولية» في عام ١٩٩٣ بهدف مكافحة كل أشكال وألوان الفساد، والترويج لغرس وتنمية درجة عالية من الشفافية في المعاملات على كل الأصعدة وبخاصة المعاملات المالية. وظلت هذه المنظمة غير الحكومية منذ نشأتها مكرسة جهودها لزيادة قدرات الحكومات لكبح جماح الفساد. وقد عبرت في كل تقاريرها السنوية عن أن إهتمامها بظاهرة الفساد، يعود إلى أسباب متعددة من أهمها:

١ - البعد الإنساني، علماً بأن الفساد ينتهك حقوق الإنسان، ويهدد جهود وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - الأبعاد الأخلاقية، فالفساد يقوض قيم المجتمع ويعوق تكامله وتفاعله على نسق أخلاقي متكامل.

٣ - أسباب عملية تتجسد في حقيقة أن الفساد يعوق عمليات وفعاليات السوق في إطار الواقع العملي، وبالتالي يحول دون أن يحصل المستحقون ما ينبغي أن يحصلوا عليه من منافع وحقوق.

ولقناعتها الكاملة بهذه الأسباب فقد ظلت منظمة الشفافية الدولية داعية لمواجهة الفساد بابتكار واستخدام كل السياسات والنظم والتدابير، مع العناية بشكل خاص بالمقاومة من خلال:

(1) Resolution 51/99 Action against Corruption, Resolution adopted by the General Assembly, 1997.

أ- إنشاء التحالفات بمشاركة كل الأطراف المتمثلة في الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وعملها معاً من خلال أفرع قومية National Chapters بهدف بناء النظم والتدابير التي تقاوم الفساد.

ب- السعي الجاد والمستمر لزيادة الوعي القومي والعالمي عن طريق المعلومة التي تبرز التأثير السلبي للفساد على كافة القطاعات .

لقد وجدت منظمة الشفافية العالمية قبولاً ودعماً واستطاعت أن تكون عشرات الفروع في العالم . وظل تقريرها الذي يصدر سنوياً منذ عام ١٩٩٥م موضع الإهتمام والدراسة من قبل الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمشروعات التنمية على تعددها وتنوعها .

والمأمل في التقرير السنوي الأخير لمنظمة الشفافية العالمية الذي يتناول حالة الفساد في ١٣٣ دولة، ويعنى في كل دولة برصد وتحليل (١٧) مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً بغية التعرف على نسبة اصطلاح على تعريفها بمؤشر الفساد المدرك (CPI) وهي تتدرج من درجة الصفر إلى عشرة. ووفقاً لهذه المؤشرات فإن الدولة الخالية من الفساد كلياً تنال عشر نقاط بينما تنال الدول التي يستشري فيها الفساد بصورة مطلقة صفراً.

والدارس للتقرير السنوي الأخير لمنظمة الشفافية العالمية الذي يشتمل على رصد وتحليل مؤشرات الفساد في (١٣٣) دولة يصاب بالحسرة للموقف المتدني للدول العربية حيث استشرى الفساد في العديد من القطاعات بدرجة كبيرة .

ومن جانب آخر فإن منظمة الشفافية العالمية تسعى لإبرام اتفاقيات متعددة الأطراف لمكافحة الفساد، وتعمل على متابعة تنفيذها، وتنتشر نتائج المتابعة في الصحف والدوريات وعلى صفحات الإنترنت .

١. ٢. ٣. البنك الدولي

لقد أكد البنك الدولي في العديد من اتفاقياته وتقاريره ودراساته أن الفساد عائق أساسي أمام كفاءة وفعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو من جانب يقوض الاستثمارات المحلية، ويحد من الاستثمار الأجنبي، ويؤدي إلى تضخم الإتفاق الحكومي، وينأى عن الأسبقيات الهامة في البنيات الأساسية والخدمات الضرورية كالتعليم والصحة إلى مشروعات أقل نفعاً وأكثر تكلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولهذا نجد أن كل استراتيجيات البنك الدولي مبنية على اجتثاث أسباب الفساد في كل أشكالها، واستهداف بناء مجتمعات مفتوحة، أكثر شفافية، وتحالفات أعظم فعالية في تعظيم عائدات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد استراتيجيات البنك الدولي في مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية على التنمية بشكل أساسي في العناصر التالية:

١ - الحرص على تجنب كل أسباب الفساد في كل المشروعات التي يمولها البنك. وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي: (قد قام بتعديل الإجراءات التي يتبعها بشأن المناقصات العامة، واستدراج العروض، وذلك بغية التمكن من الاستجابة السريعة لمقتضيات كشف الفساد وقمعه، بالنسبة إلى المشاريع التي يشترك البنك الدولي في تمويلها. فالبنك الدولي يتمتع بحق إلغاء القرض أو جزء منه، وبحق رفض الاقتراح المتعلق بتعيين من ترسي عليه المناقصة. وكذلك يتمتع البنك الدولي بحق التحقيق في الشكاوي والمخالفات التي يُبلغ البنك بها بالنسبة إلى كل متعهد أو شريك

- يتهم بمخالفة القواعد التي يفرض البنك الدولي الالتزام بها بالنسبة إلى تنفيذ كافة المشاريع التي يشارك البنك في تمويلها^(١).
- ٢ - دعم جهود الدول التي تطلب عون البنك في الحد من الفساد.
 - ٣ - دعم كل الجهود الدولية لتقويض الفساد في كافة صورته وأشكاله.
 - ٤ - حفز الدول على النهوض بإصلاح المؤسسات الحكومية والنأي بها عن كل أسباب ومظاهر الفساد.
 - ٥ - تعاون البنك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ، ومع الدول المانحة ، والقيام معها بأنشطة تعاونية مشتركة للحد من نواذ الفساد.
 - ٦ - تنمية وتطوير مجالات القضاء أو على أقل تقدير الحد من مجالات الفساد ، ومن بينها : منظمة التجارة العالمية ، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ، وبرنامج السيطرة على المخدرات التابع أيضاً للأمم المتحدة .
 - ٧ - التواصل والتفاعل مع المنظمات غير الحكومية ، كمنظمة الشفافية العالمية ، الهادفة للسيطرة والحد من كل أوجه الفساد .
 - ٨ - السعي المتصل لزيادة الوعي العالمي بالآثار السلبية للفساد عن طريق استخدام المؤتمرات ومختلف أجهزة الإعلام ، والتعريف بالجهود الفعالة التي اتخذتها بعض الدول لمواجهة .
- إن المتأمل في رؤى هذه المنظمات الثلاث وأهدافها العملية في تقويض بيئة الفساد ومكافحته في كل أشكاله ، يدرك مدى تأثير العولمة في تنامي وتعدد وتنوع أوجه الفساد وتأثيراته السلبية على كافة جوانب الحياة العصرية المادية وغير المادية . كما يدرك من جانب آخر مدى الاهتمام الدولي بتفاهم

(١) د . داود خير الله : نفس المرجع السابق ، ص (٩٠).

هذه الظاهرة السلبية، وأهمية التحالف وبناء الاستراتيجيات الهادفة لمواجهة وكبح جماح تعولم الفساد في كل المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

- معالم لأوجه الفساد العالمية

ليس من اليسير رصد وتحديد كل أشكال وألوان الفساد على الصعيد الدولي، علماً بأن مخيلة المفسدين قادرة على ابتكار أساليب جديدة بغية اقتناص الفرص للكسب المادي غير المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن معظم ممارسات الفساد على النطاق الدولي تدخل في إطار الجريمة المنظمة، باستثناء قطاع مشاريع الأشغال العامة والبناء التي تشترك في تمويلها وتنفيذها الشركات متعددة الجنسيات، والشركات الأجنبية بصفة عامة، وتدعمها الوكالات الدولية المتخصصة. لقد ظلت هذه المشاريع بالرغم من أنها أكثر القطاعات إثارة وجذباً للفساد، كما تشير تقارير منظمة الشفافية العالمية، خارج إطار ما اصطلح عليه على الصعيد العالمي بالجريمة المنظمة.

وغني عن القول أن الجريمة المنظمة على تعدد وتنوع أشكالها قد تنامت وتفاقت وازدادت آثارها المدمرة عمقاً على كافة الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية في ظل انتشار العولمة. يثبت ذلك أدام بيلوكس بقوله: (لقد نمت الجريمة المنظمة وتفاقت تحت مظلة التطور التقني وانتشار العولمة. فالعديد من الدراسات الميدانية تظهر العلاقة الوثيقة بين استشراف الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي والتقدم المتصل في وسائط الاتصالات الإلكترونية التي أتاحت وسهلت وسائل الإتصال بين المنظمات المنسقة والداعمة للجرائم الدولية. كما أعانت من جانب آخر منظمات الجريمة الدولية في سرعة نقل الأموال عبر الحدود بين الدول)⁽¹⁾.

(1) Adam Bouloukos & others: A Transnational Organized Crime in Europe and North America: Towards a Framework for Prevention in: Report on the Sixth United Nations Survey on Crime Trends and Criminal Justice Systems, (New York, Criminal Justice Press 2003) P. 176.

إن القارئ لمقالة الدكتور فتحي سرور الموسومة : العولمة والفساد والجريمة المنظمة ، يخلص إلى أنه يؤيد ذات الرأي الذي أثبتته أدام بيلوكس ، ويضيف إلى ه أن هناك ضرورة لإقامة نظام قانوني دولي جديد قادر على التعامل مع العلاقات الاقتصادية العابرة للأوطان : (إن دراسة العولمة والجريمة المنظمة تغطي مجالاً للواقع الحي . إنها إسهام في تحديد التحديات الجديدة للأمن والاستقرار داخل المجتمعات الوطنية وفي المجتمع الدولي والتي صاحبت النظام الاقتصادي المالي والتجاري الدولي الجديد وكذلك التطورات التكنولوجية الحديثة . وإذا كان المجتمع الدولي قد عرف الجريمة المنظمة خلال العقود الثلاثة الماضية وكانت الأمم المتحدة قد كثفت جهودها منذ أكثر من عشرين عاماً نحو تحقيق التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة إلا أن مناخاً جديداً شجع على ارتكاب هذه الجريمة وهو العولمة التي اتصف بها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فهذا النظام يختلف في طبيعته عن النظام الاقتصادي الدولي الذي ألفناه منذ سنوات طويلة . وإذا كانت العلاقات الدولية مستمدة بين الدول إلا أنها بدأت تأخذ نظاماً جديداً يختلف عما ألفته من قبل ، فلقد كانت الدول من قبل تتعامل مع غيرها من مواقع حدودها إلا ان تطور هذه العلاقات جعل هذه الحدود غير قائمة . فلم تعد تتعامل الدول مع بعضها من مواقع أوطانها بعد أن انكسرت الحواجز بين حدود هذه الأوطان ، وأكثر من ذلك فقد أصبح العالم اليوم يمثل مجتمعا واحداً بالنسبة للمعرفة في ضوء انتقالها السريع بواسطة الأقمار الصناعية والإنترنت حتى أصبحنا اليوم نعيش في إطار حقيقة واحدة . لقد تعودنا في الماضي على التعامل مع نظم وطنية ترميها نظم قانونية داخلية ولكن الحال أصابه التبدل فلم تعد النظم القانونية الداخلية كافية لمعالجة بعض الموضوعات الوطنية بعد أن تشعبت العلاقات وأصبحت نسيجاً من حقيقة

عالمية واحدة . ونشعر اليوم بضرورة إقامة نظام قانوني دولي جديد قادر على التعامل مع العلاقات الاقتصادية العابرة للأوطان يكون إطاراً قانونياً يحكم مشروعيته الاقتصاد العالمي . . . إن الفساد قد أخذ أبعاداً تنذر بالخطر بسبب تحرير التجارة الخارجية والخروج بها إلى نطاق العولمة وإدخال التكنولوجيا الجديدة وإلى تنامي دور الشركات متعددة الجنسية^(١) .

وبالرغم من أنه ليس من اليسير رصد وتحديد كافة أوجه الفساد على المستوى العالمي ذات العلاقة بالجريمة المنظمة عبر الحدود، علماً بأن هذه الأوجه في تنوع وتفاقم مستمر نتيجة لاستحداثات متجددة من قبل المفسدين، إلا أننا نستطيع أن نخلص باستقراء الوضع الدولي حالياً إلى أربعة أوجه تمثل المنظومة ذات الثقل الأكبر في الفساد العالمي المرتبط بالجريمة المنظمة وهي :

- ١ - التجارة غير المشروعة في السلاح .
- ٢ - تجارة المخدرات .
- ٣ - الاتجار بالإنسان .
- ٤ - تبييض المال .

أولاً: التجارة غير المشروعة في السلاح: تمثل الأسلحة الخفيفة الأداة الرئيسية للجريمة المنظمة في التجارة غير المشروعة في السلاح . ويقوم عادة تجار الأسلحة بدور رئيسي في تحريكها وعقد الصفقات بين المصدرين والمستهلكين الذين عادة ما يمثلون إما دولاً منتجة للأسلحة يبيعونها لثوار أو جماعات مناوئة أو معارضة لحكومات محددة، أو

(١) د. فتحي سرور : العولمة والفساد والجريمة المنظمة ، الإهرام الإقتصادي، العدد (١٦٠٠)، ٩ سبتمبر ١٩٩٩ ، ص (١٦) .

يصدرونها لجماعات مسلحة تعمل كمافيات للجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول والمعتمدة على تجارة المخدرات ، أو استغلال الفقراء والاتجار بهم ، أو القائمين على عمليات تبييض المال . وعادة ما يصاحب الاتجار غير المشروع في السلاح ، في كل حالاته ، الرشاوي لضمان تواطؤ المسؤولين الرسميين الذين من المفترض أن يشكلوا حرساً وحاجزاً حائلاً دون اختراق هذه التجارة غير المشروعة لحدود الدول . ولقد ظلت التجارة غير المشروعة في السلاح بمثابة الملتقى والمركز لنشاطات العديد من شبكات الجريمة المنظمة ، بل إن بعضها قد قام في الأساس على إذكاء وتأجيج الفتن والنزاعات بين الأثنيات والطوائف والدول بهدف إنشاء أسواق جديدة للاتجار بالأسلحة الخفيفة . ولقد كان من نتائج إضرار نار تجارة الأسلحة أن استعصى في كثير من الحالات إيجاد الحلول الناجعة للنزاعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المتجاورة . وبالرغم من هذه الآثار المدمرة للتجارة غير المشروعة في السلاح فإن التدابير التي اتخذت للحد منها على مستوى الدول أو على الأصعدة الإقليمية والدولية مازالت محدودة . يؤمن على هذا الرأي الدكتور داود خير الله بقوله : (على الصعيد الدولي لم تلق آفة الفساد حتى الآن الاهتمام المركز الذي تستحق ، فالحكومات تلجأ إلى الاتفاقيات الدولية بصورة عامة في معالجتها لبعض جوانب الإتجار بالسلاح . وعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية تحظر إنتشار السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي ، وكذلك الألغام الأرضية ، فإنه لا يوجد ميثاق شامل ينظم الاتجار بالسلاح الخفيف باستثناء ملحق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة الذي يتناول الحظر على تصنيع السلاح الناري والاتجار به)^(١) .

(١) د . داود خير الله : نفس المرجع السابق ، ص (٨١) .

لاجدال أن ملحق اتفاقية الأمم المتحدة الذي يتناول الحظر على تصنيع السلاح الناري والاتجار غير المشروع به يمثل مساهمة رائدة ومفيدة ضد جريمة الاتجار بالسلاح ، غير أنه يحتاج إلى قدر كبير من التدابير لتفعيله ووضع موضع التنفيذ العملي ، وما ذلك بالأمر اليسير .
يضاف إلى ذلك أهمية ابتداء مزيد من الاتفاقيات والنظم والإجراءات الإقليمية والدولية التي تدعمه وتقوض وتحد من آفة التجارة غير المشروعة في الأسلحة .

ثانياً: تجارة المخدرات : لقد أصبح ما يعرف أحياناً باقتصاد المخدرات في تنامي مطرد نتيجة عمليات إنتاج وتسويق المخدرات التي تنتظم في إطارها بعض الدول ، وبعض المؤسسات ، وعصابات إجرامية منظمة ، ينال كل منها نسبة من الثراء غير المشروع تؤثر تأثيراً عميقاً ومهدراً لإمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي . يضاف إلى ذلك ما يرتبط بهذه التجارة غير المشروعة من نشاطات إجرامية لإفساد البعض من : أجهزة الأمن ، وأجهزة الشرطة ، وضباط الجمارك ، وحرس الحدود ، وغيرهم من المسؤولين . بل إن جرأة تجار المخدرات وطموحاتهم مكنتهم في بعض الأحيان ، كما هو الحال في بعض دول أمريكا الجنوبية ، من تبوء مراكز رسمية في بعض الحكومات استخدموها استخداماً بشعاً في إضفاء درجة من التجميل الاجتماعي لزيادة نفوذهم واتساع تجارتهم الفاسدة .

إن العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية والمعاهدات الشائنة ، تشير إلى الاهتمام المتزايد على الصعيد العالمي بالتصدي لآفة الاتجار بالمخدرات والحد من أثارها التدميرية على كافة المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ومن أهم هذه الاتفاقيات الدولية ثلاث

حظيت بالمصادقة والتوقيع من عدد كبير من الدول، وهي :
«الاتفاقية الرئيسية للمخدرات للعام ١٩٦١ م»، و «اتفاقية المؤثرات
العقلية لسنة ١٩٧١ م» و «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير
المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ م» .

ويظل ميدان تجارة المخدرات محتاجاً إلى مزيد من الإهتمام ومزيد
من الاتفاقيات والنظم والتدابير التي تحد من هذه التجارة ذات الآثار
التدميرية ليس على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول فحسب،
بل على صحة وقيم المجتمعات الحالية وما تحلم به من قيم فاضلة
ورفاهية للأجيال القادمة .

ثالثاً: الإتجار بالإنسان : إن الفقر المدقع والعوز المادي القاهر من جانب،
والشره للإثراء المادي بكل آليات الفساد من جانب آخر، قد قاد إلى
تجارة واسعة في الإنسان عبر الحدود القطرية، بإرادة هؤلاء الفقراء
أحياناً وبغير إرادتهم في أحيان أخرى . وتشمل هذه التجارة غير
الإنسانية الرجال والنساء والأطفال . ويتم نقل هؤلاء الضحايا طوعاً
في بعض الاحيان، وقسراً في معظم الاحيان، ليعملوا كخدم
للمنازل، أو عمال مرتهين، أو في البغاء . كما يتم دفعهم أحياناً
لحمل السلاح في حروب لا يعرفون من أسبابها شيئاً، ليكونوا
وقودها وأكثر ضحاياها . يضاف إلى ذلك أن الضائقة الاقتصادية
التي تعاني منها بعض الدول قد جعلتها دولاً طاردة لمواطنيها الذين
يتطلعون إلى فرص مؤقتة وجاذبة في دول أخرى، الوضع الذي
أدى إلى زيادة شبكات الجريمة المنظمة في تهريب المهاجرين بصورة
غير قانونية .

ومما يبعث على الأسى أن الاتجار بالإنسان قد تعولم، فاتسعت شبكات المافيا التي كانت تعمل في مناطق محدودة، وسعت لإنشاء أسواق جديدة عبر الحدود لكي يتحقق لها السيطرة وتأمين توافر كل الاحتياجات من هذه التجارة الفاسدة .

ولا يزال علاج هذه المشكلة محدوداً، الوضع الذي مكن مقترفي هذه الجريمة من توسيع تجارتهم غير الإنسانية دون الخشية من تطبيق قوانين أو إجراءات رادعة. غير أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا المجال ظل يحظى باهتمام مطرد من المجتمع الإقليمي والدولي في العقود الأخيرة. وكان نتيجة هذا الاهتمام العديد من الاتفاقيات على الصعيد الإقليمي، واتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود التي نصت على مجموعة من الإجراءات لمواجهة ومكافحة الاتجار بالإنسان لاسيما النساء والأطفال، ومعاينة كافة مرتكبي أنواع الاتجار بالإنسان. وغني عن القول أن هذا المجال الذي يتسم ببشاعة تجارة غير إنسانية لا يزال محفوفاً بالمخاطر وبالمخازي وبالمفاسد، ويحتاج إلى تفعيل الاتفاقيات والمزيد من التدابير والنظم الإقليمية والدولية لاجتثاث مسبباته وإنزال عقوبات رادعة على مرتكبيه .

رابعاً، تبييض المال : Money Laundering : إن مصطلح تبييض المال يعني إخفاء المصدر الأساسي للمال باتخاذ سلسلة من الإجراءات تكون نتيجتها أن يظهر المال كأنه آت من مصدر شرعي، وبذلك يتمكن من حصولوا عليه بطرق فاسدة وباقتراف جرائم منظمة عبر الحدود، من استعماله بحرية ومن دون التعرض لملاحقات قضائية .

ولقد كان تبييض المال في بدايته مرتبطاً بجريمة الاتجار بالمخدرات بشكل خاص ، إلا أنه الآن ونسبة لتتائج العولمة الاقتصادية قد أصبح مرتبطاً بمعظم الجرائم الاقتصادية المنطلقة من كل بؤر الفساد والجرائم المنظمة على تعددها وتنوعها . لقد استغل المفسدون في هذا الجانب توسع السوق المالي على المستوى العالمي ، واستفادوا من الفوارق بين أنظمة وأساليب الرقابة المالية المطبقة داخل الدول ، واقتنصوا فرص سرعة نقل المال بالأساليب الالكترونية ، فأنشأوا وأداروا شركات تبدو في ظاهرها قانونية لكنها تعمل فعلياً في إطار جريمة غسل المال .

وتشير الدراسات الميدانية في المستويات القطرية والإقليمية والدولية إلى أن الجرائم المالية المتصلة بغسل المال هي أكثر الجرائم نمواً في العالم لارتباطها الوثيق بكافة أشكال الفساد والجرائم المنظمة عبر الحدود .

ولا تزال النظم والتدابير لمكافحة جريمة تبييض المال محدودة ، علماً بأن التطورات الناتجة من الأنظمة المالية العالمية في عصر العولمة قد جعلت القدرة على اكتشاف وحجز المال غير المشروع أمراً في غاية الصعوبة ، غير أن ذلك ليس بمستحيل إذا تضافرت الجهود في كافة الأصعدة الإقليمية والدولية ، وخلصت النوايا لتفعيل الاتفاقيات والأنظمة التي تحد من أخطار ومهالك غسل المال الذي يدعم ويغذي ويروج لمفاسد متعددة ويحمي شبكات الجريمة المنظمة .

١. ٣ التخطيط في إطار الدولة لمواجهة الفساد العالمي

لقد عنيت الأجزاء السابقة من هذه الدراسة باستكشاف ظاهرة الفساد وآثارها السلبية على كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى كل الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية . كما بينت تأثير

العولمة المباشر في تعولم الفساد، واتساع دائرته، وبالتالي اطراد آثاره التدميرية. وخلصت الدراسة إلى إبراز الجهود التي تم التخطيط لها وإنشاء المؤسسات المعنية بتنفيذها لمواجهة الفساد العالمي على كافة الأصعدة .

ويهدف هذا الجزء من الدراسة لإبراز أهمية التخطيط في إطار الدولة لمواجهة الفساد العالمي بكل أشكاله وألوانه. ذلك جهد في رأينا يستوجب رؤية متكاملة تعني بالتخطيط لمواجهة ومكافحة الفساد العالمي بالاستعانة بأربعة محاور أساسية وهي :

١ - بناء منظومة النزاهة على مستوى المجتمع .
٢ - بناء وتطوير وتجديد الأنظمة والتدابير الإدارية الداعمة للنزاهة والعدالة .

٣ - إنشاء المؤسسات المستقلة الهادفة لمكافحة الفساد الإداري .

٤ - الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتبني رؤى ومشروعات المؤسسات الدولية الهادفة لمواجهة الفساد في كافة أشكاله ومستوياته .

أولاً: بناء منظومة النزاهة على مستوى المجتمع: في إطار هذه المنظومة ينبغي وضع الاعتبار الواجب لهذه المكونات والمقومات الأساسية:

١ - التزام القيادة السياسية في كل مستوياتها بمحاربة الفساد في جميع الكيانات السياسية والأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإصدار القوانين التي تحرم الفساد وأن تحرص على تطبيقها بحزم .

٢ - العمل على توافر بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية تؤدي في إطارها الخدمات دون أية تدخلات غير مرغوب فيها .

- ٣- تأمين سيادة القانون واستقلالية القضاء .
- ٤- تأكيد حرية الصحافة بنشر الحقائق وانسياب المعلومات وعدم التعقيم على جرائم المفسدين أياً كان مستواهم .
- ٥- تثقيف الجمهور وإعلامه بالقوانين المعمول بها . وتنمية الوعي العام بأخطار الفساد وضرورة مجابهته في جميع الجهات .
- ٦- بث ثقافة مجتمعية تعظم من قيم الشفافية ، والنزاهة ، والإتقان ، والأمانة ، والصدق والعدالة .
- ٧- تمكين مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالممارسات المهنية من مباشرة الرقابة والمتابعة للنظم والممارسات بالقدر الذي يؤمن استيفائها لمقومات النزاهة والعدالة .
- ٨- العمل على توافر بيئة إجتماعية في المدارس والمكاتب والمنازل تحض على إحترام حقوق الآخر ، والمنافسة الموضوعية ، واحترام النظم والقواعد التي تمكن من محاربة الفساد قولاً وفعلاً .
- ٩- تفعيل دور التجمعات المهنية مثل الغرف التجارية والإتحادات الصناعية والجمعيات الرقابية لمباشرة دورها الرقابي ، ومجابهة الفساد ، وتأمين النزاهة في كل الممارسات .
- ١٠- العمل لتوافر القنوات الفعالة لتمكين الجمهور من عرض شكاواهم المتعلقة بالخدمات العامة غير الملائمة أو غير العادلة ، وتحديد سقف زمني للأجهزة المعنية للرد على هذه الشكاوي .
- ١١- تأمين حق المواطن في الحصول على المعلومات الرسمية التي تهمه ، وواجب أجهزة الحكومة أن توفر هذه المعلومات ببسر ، علماً بأن

هذه المعلومات لا تقتصر على القرارات والوثائق الرسمية فقط بل يجب أن تشمل الطريقة أو الطرائق التي اتبعتها الحكومة أو الإدارة العامة للتوصل إلى هذه القرارات .

١٢ - العمل بإقرار الذم المالية للممتلكات والإستثمارات فوق سقف معين للمسؤولين الحكوميين ، وبما فيها المبالغ بأسماء المعالين ، والإقرار بالمصالح المتناقضة إن وجدت لدى موظفي القطاع العام ، والتأكيد على ضرورة خضوع موظفي الخدمة العامة وكذلك المسؤولين السياسيين للمساءلة عن مصادر هذه الممتلكات .

ثانياً: بناء وتطوير الأنظمة والتدابير الإدارية الداعمة للنزاهة والعدالة :
وتهدف هذه الأنظمة الإدارية لدعم وتنمية التوجهات الإيجابية للموظفين ، وحضهم على النزاهة فى أداء مهامهم ، ومنها :

١ - التركيز فى البرامج التأهيلية والتدريبية لكل المستويات الوظيفية على تأصيل وتطوير أخلاقيات ومسئوليات الوظيفة العامة .

٢ - إعتتماد نظام التدوير الوظيفى Job Rotation خاصة فى الوظائف ذات العلاقة المباشرة مع الجمهور ، وتقتضى طبيعتها اللجوء إلى السلطة التقديرية فى بعض الأحيان .

٣ - مراقبة ومتابعة عمليات اتخاذ القرارات بما يمكن من توزيع العمل وتطوير نظم المساءلة بهدف الحد من ممارسات الفساد .

٤ - وضع منهجية متكاملة تقوم على مراحل وخطوات محددة لطرح المناقصات ، وتوقيع العقود الخاصة بالمشروعات العامة .

٥ - تبسيط الإجراءات ، وتفادى التعقيدات والقيود البيروقراطية .

- ٦ - تقييد السلطات التقديرية الواسعة .
- ٧ - مراجعة القوانين لإجراء التعديلات التشريعية والإدارية لتعزيز نظم المساءلة القانونية والمالية والإدارية للحد من فرص الفساد .
- ٨ - تحسين الأجور ما كان ذلك ممكناً بالقدر الذي يؤدي إلى إنخفاض الحافز الدافع للفساد .
- ٩ - القيام بإصلاحات دورية في قطاع الخدمات العامة ، وبما يشمل المراجعة في ضوء الممارسات ، الوضع الذي يعين في مراجعة الهياكل التنظيمية وتجديد أنظمة إدارة المعلومات ، وتطوير أنظمة المراجعة الإدارية والمالية .
- ١٠ - إيجاد أنظمة محددة ودقيقة لمكافحة الفساد الإداري ، وتحريم كل مظاهره كالرشوة والمحسوبية والاختلاس وسوء استخدام السلطة وغيرها ، ومراجعة هذه الأنظمة دورياً .
- ١١ - إتاحة فرصة التظلم بوسائل سريعة وحاسمة .
- ١٢ - تبادل المعلومات الخاصة بتقنيات وقوانين محاربة الفساد ، وتبادل المواد والوثائق التي صدرت على المستوى الإقليمي والدولي في هذا الشأن .
- ١٣ - مصادرة الممتلكات التي تم الحصول عليها بطرق فاسدة وغير مشروعة .
- ١٤ - التعاون المشترك على المستوى الإقليمي والدولي لمحاربة الفساد ، والسعي للاستفادة في إطار المقياس المعياري Bench- Marking من الأجهزة التي أثبتت الكفاءة والفعالية في محاربة الفساد .

ثالثاً: إنشاء المؤسسات المستقلة الهادفة لمواجهة ومكافحة الفساد الإداري: يأتي في طليعة هذه المؤسسات مؤسسة الرقيب الإداري أو ما يعرف أحياناً بمكتب الادعاء العام والتحقيق في الشكاوي، وهو يمثل جهداً إبداعياً بادرت به السويد عام ١٨٠٩ في محاولة للتوفيق بين جوانب المعادلة الصعبة: السياسة، والإدارة، والمساءلة. لقد رأت السويد قبل غيرها من البلاد في عام ١٨٠٩ أن البيروقراطية تلعب دوراً أساسياً، وأن نفوذها وسطوتها تزيد يوماً بعد آخر، وسيظل هذا الدور ينمو ويتضخم مع كل صبح جديد. ومادامت الإدارة الحكومية ضرورة لا يمكن لأي بلد متحضر الاستغناء عنها يصبح الحل الوحيد استحداث نظم تواكب تطورها وتراقب سلطاتها. لهذا رؤي أن نظام الرقيب الإداري (Justitie Ombudsman) هو النظام الأفضل الذي يحفظ حق المواطن وذلك عن طريق البحث في الشكاوي التي تقدم اليه عن ظلم وقع في أي جهاز حكومي. كما أن له الحق في تفتيش المكاتب الحكومية كي يضمن الإنصاف في جميع المسائل التي يعالجها الموظفون في عملهم اليومي.

في ضوء هذا التصور أثبت نظام الرقيب الإداري فعالية في السويد، وكسب ثقة بلاد أخرى، فطبقته فنلندا في عام ١٩١٩ ثم الدنمارك في عام ١٩٥٥، ونيوزيلندا في عام ١٩٦٢، ثم المملكة المتحدة، وبعدها الولايات المتحدة، وبعض الدول النامية ومنها جزر فيجي وموريشوس، وغيرها.

والرقيب الإداري مستقل استقلالاً كاملاً عن الحكومة. ولا يقتصر إستقلاله عن الحكومة فقط، بل حتى البرلمان، وهو الوحيد الذي

يقرر القضايا التي يريد بحثها وليس لأحد الحق في نصحه لإنتهاج طريقة معينة . ونجد أن السلطات التي منحت للرقيب الإداري في السويد لم تتغير منذ وضعها ، وهي كما أشرنا تشمل الهيئة القضائية والخدمة المدنية .

ولكى يقوم الرقيب بعمله على الوجه الأفضل فقد أعطى الحق في الإطلاع على جميع الوثائق والمكاتبات الحكومية حتى السري منها . كما أن له الحق في حضور أي إجتماع أو مناقشة يراها ضرورية لاستكشاف أبعاد جديدة في أي قضية يقوم بدراستها . وللرقيب التفويض الكامل لإجراء أي تفتيش يراه مناسباً لكي يلمس بنفسه كيفية سير الحياة اليومية في دواوين الحكومة .

وقد منح القانون الحق للرقيب الإداري لتقديم توصياته بشأن أي تشريع يرى أن فيه بعض العوائق التي ينبغي تلافيتها لأنها تحول دون التطبيق التنفيذي السليم ، وعادة ما تكون هذه التوصيات المتعلقة بالتشريع مسجلة في تقرير الرقيب الإداري السنوي الذي يقدمه للبرلمان . ونجد في هذا التقرير تلخيصاً لأهم القضايا التي نظر فيها في غضون العالم ، وتحديداً للجوانب التي يوصي بتطويرها مستقبلاً . وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يتم توزيعه على جميع المؤسسات الحكومية لكي تتمعن فيما قدم الرقيب من توصيات . ويعتقد المراقبون أن هذا التقرير السنوي قد كان له عظيم الأثر في تكييف الخدمة المدنية والهيئة القضائية على الوجه الأفضل . وما ذلك إلا لأنه يؤثر تأثيراً فعلياً في سلوك رجال الخدمة المدنية فمنهم من يتخذ الحيطة لكي لا يقع في الخطأ ، ومنهم من يراقب التطورات المتجددة التي يشير إلى ها التقرير في أثناء تحليله للقضايا وما اتخذ بشأنها من توصيات .

وإنه لمن الالهية بمكان كبير أن نثبت أن مؤسسة الرقيب الإداري العديد من المزايا ومن أهمها:

١- إن الكثير من القوانين التي توضع لتنظيم الأعمال التنفيذية غالباً ما تصاغ في أسلوب عام، يتيح الفرصة للاجتهادات المختلفة في التفسير والتطبيق. ومن هنا تنبع أهمية دور الرقيب الإداري في صياغة تفسير موحد يمكن انتهاجه، ويساعد في ذلك نقده للقضايا التي نظر فيها، وحرصه على تقديم التوصيات إذا كان ذلك ضرورياً لوضع تشريع جديد. نضيف إلى ذلك أن المصطلحات القانونية واللغة التخصصية التي قد تستعمل في مثل هذه القوانين التي تنظم العمل الإداري لا تكون ميسورة الفهم بالنسبة لأشخاص متوسطي الثقافة ناهيك عن الأغلبية الساحقة التي مازالت عندها المصطلحات المتخصصة طلسمًا يصعب فك رموزه. وإذا تركت مثل هذه الجماعات على حالها فربما نالها الظلم دون أن تدري إلى رفعه شيئاً. إن من مزايا الرقيب الإداري في هذه الحالة أن يكون حامي حقوق الفرد العادي فهو المدافع والرقيب على حقوقه.

٢- يتميز نظام الرقيب الإداري على نظام المحاكم الإدارية المتبعة في كثير من دول غرب أوروبا بأنه أكثر سرعة وإيجابية، فهو أسرع من المحاكم الإدارية في الوصول إلى النتائج، لأن المحاكم عادة تهتم بالجانب القانوني أكثر من تتبعها للعمل الإداري اليومي، وبذلك يكون استخلاصها لنتائج القضايا الإدارية أكثر عسراً ومشقة، ويحتاج إلى زمن أطول نسبياً. والرقيب الإداري أكثر إيجابية لأن النقد الذي يقدمه، والتوضيح الذي يفصله لا يوجد في حكم المحاكم لأن المحكمة تعني في أحكامها بقانونية الأمر أو عدمه،

والعقوبة التي يلاقها المخطئ. يضاف إلى ذلك أن المحاكم دائماً في حاجة للشاكي الذي يقدم القضية، بينما نجد أن القضايا التي يعالجها الرقيب الإداري ليس بالضرورة أن يكون مصدرها الشاكي المحدد، بل يمكن أن تكون مبنية على ملاحظات الرقيب الإداري أثناء تفتيشه لمكاتب الحكومة، أو من إطلاعه واستماعه إلى أجهزة الإعلام المختلفة التي تعبر عن الرأي العام. وتجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن نذكر أن هنالك إحساساً بين بعض الأفراد بأن القضاء امتداد فعلي للبيروقراطية لذلك يفضلون عليه الرقيب الإداري.

٣- يخلق نظام الرقيب الإداري شعوراً عميقاً بالثقة بين المواطن العادي وبين رجال الخدمة المدنية والقضاء. إن في رفض الرقيب الإداري للشكاوي المتزايدة غير المدعومة بالوقائع والمستندات، وغير الواقعية التي تصل إلى ه من آن لآخر، قفلاً للباب أمام الشائعات التي تمس المسؤولين ومكاتب الدولة.

جوهر الموضوع أن نظام الرقيب الإداري يأتي في طليعة المؤسسات المستقلة المعنية بمواجهة الفساد الإداري. إنه جهد إبداعي بادرت به السويد في عام ١٨٠٩ للتوفيق بين جوانب المعادلة الصعبة: السياسة والإدارة والمساءلة. وقد نظرت العديد من الدول المتقدمة والنامية في مزايا نظام الرقيب الإداري فاهتدت بهذه التجربة المتميزة في إنشاء نظم مماثلة. والرأي عندي إننا في الدول العربية، والتي استشرى فيها الفساد، بحاجة ماسة وعاجلة للنظر في تجربة الرقيب الإداري في الدول الاسكندنافية بهدف الاهتداء بها لإنشاء نظم مماثلة تعيننا

في إرساء دعائم المساءلة، وبناء وتطوير كفاءة وفعالية الأداء في كل أجهزة ومؤسسات الدولة .

رابعاً، الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتبني رؤى المؤسسات الدولية الهادفة لمواجهة الفساد العالمي : إن الاتفاقيات الإقليمية والدولية الهادفة لمواجهة ومحاربة الفساد في كافة أشكاله تبرز حقيقة أن هذه الآفة قد أصبحت بمثابة الوباء الذي اخترق كل الدول، وأصبح لا بد من التصدي له، وتضافر كل الجهود لمواجهةته وتحجيمه والعمل على إزالة كل أسبابه وآثاره التدميرية . وتتمثل الخطوة الرئيسية في هذا الشأن في الانضمام والمصادقة على كافة الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية الهادفة لمواجهة الفساد العالمي، والعمل في ذات الوقت لاتخاذ كل التدابير والإجراءات التي تضع نصوص هذه الإتفاقيات والمواثيق الدولية موضع التنفيذ الفعلي .

وتأتي في صدارة هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم التوقيع عليها في المكسيك في ديسمبر من عام ٢٠٠٣ . وقد اعتمدت هذه الاتفاقية توصيفاً للأعمال الإجرامية المعبرة في الوقت الحاضر عن السلوك الفاسد، الوضع الذي أتاح للدول المصادقة والمنضمة لهذه الاتفاقية إمكانية معالجة كل الأشكال المتعددة للفساد حالياً، وما يمكن أن يجد مستقبلاً .

ومن جانب آخر فإن منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قد عيّنت بإعداد وإبرام إتفاقيات خاصة للتصدي لمواجهة الفساد المتمثل في الجرائم المنظمة العابرة للحدود، ومنها الاتفاقيات والمواثيق المعنية بمواجهة ومحاربة تجارة المخدرات، والاتجار بالإنسان، والتجارة غير المشروعة في السلاح،

وكل أوجه الإحتيال والفساد الماثلة والمتوقعة في تبييض المال . ولا جدال ، أن المصادقة والانضمام والعمل بموجب هذه الاتفاقيات لا غنى عنه لأي دولة تريد أن تقوم بدور ملتزم وجاد في محاربة كل أشكال الفساد العالمي .

يضاف إلى ذلك أن الأصدقاء الإقليمية ، في كافة أرجاء العالم ، قد أبدت اهتماماً مطرداً لمحاربة الفساد العالمي . ويبدو ذلك واضحاً في العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ومنها على سبيل المثال : اتفاقية الدول الأمريكية لمناهضة الفساد لعام ١٩٩٦ ، والعديد من الاتفاقيات والمواثيق الأوروبية والآسيوية ، والمبادرات الإفريقية لمكافحة الفساد في إطار اتحاد الدول الإفريقية وبالتعاون مع المنظمات الدولية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وما يماثلها من الوكالات المتخصصة بمنظمة الأمم المتحدة .

وتظل الضرورة ماثلة على مستوى الدول العربية لتفعيل كل الإتفاقيات الثنائية والإقليمية التي أبرمتها لمواجهة الفساد ، ووضعها موضع التنفيذ الفعلي . كما عليها من جانب آخر النظر في الثغرات التي يظل منها الفساد على نحو جديد وغير مسبوق . ومن هذه الثغوب التي تقوض في معظم الأحيان جهود الدول العربية في مواجهة الفساد عدم تكامل معايير الولاية القضائية . يثبت ذلك د . داود خير الله بقوله : (يكتسب طرح إشكالية عدم تكامل معايير الولاية القضائية في بعض الدول العربية أهمية إضافية في ظل العولمة الاقتصادية ، وتحول الشركات الكبرى من وطنية إلى غير وطنية . فتكامل هذه المعايير من شأنه أن يُضيق الخناق على مرتكبي أفعال الفساد بحيث يمكن السلطات المختصة من ملاحقتهم بغض النظر عما قد يلجأون إلى ه من وسائل احتيالية للنفاز من قبضة الإختصاص القضائي لسلطة دولة ما . فكثيراً ما نرى مرتكبي جرائم الفساد يستفيدون من ثغرات

تشريعية توفر إمكانية تملصهم من ولاية القضاء ، إما لنقص في قواعد الولاية القضائية ، وإما لتوزيع أركان وأفعال جرائم الفساد المنظم بين أكثر من دولة^(١).

ومن زاوية أخرى ، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة حرص العديد من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة لمساعدة الدول الأعضاء بالخبرات إذا طلبت المساعدة لمواجهة ومكافحة الفساد . ويأتي في طليعة هذه المنظمات ، المؤسسات المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD) ، وغيرها . إنه لمن الضرورة بمكان كبير أن تعنى الدول العربية باستراتيجيات هذه المؤسسات ، وما يمثّلها من مؤسسات إقليمية على المستوى العربي والإفريقي لزيادة قدراتها وإمكاناتها وإثراء تجاربها في مواجهة الفساد العالمي .

ولا بد لنا أيضاً الإشادة بالجهود الرائدة والمبتكرة لمنظمة الشفافية العالمية التي كان لأبحاثها ودراساتها وتقاريرها السنوية عظيم الأثر في مواجهة الفساد العالمي ، فضلاً عن مساعداتها الفنية التي تقدمها لمنظمات المجتمع المدني في كل الدول لزيادة قدراتها وإمكاناتها لمحاربة الفساد . إن حفز وتشجيع الدول العربية للمجتمع المدني لإنشاء منظمات قومية مماثلة National Chapters وتأمين صلاتها وتفاعلها مع منظمة الشفافية العالمية من شأنه أن يثري ويعضد جهودها في التصدي لمواجهة الفساد العالمي .

(١) د . داود خير الله : نفس المرجع السابق ، ص (١٠٦).

خاتمة

شهد العالم منذ منتصف القرن الماضي اتساعاً لدائرة الفساد، وإزدياد حلقاته، وترابط آلياته، وعمق تأثيره السلبي الخطير على كل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وفي مختلف الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية. ويعود هذا الانتشار السرطاني للفساد في المكان الأول لنتائج العولمة القائمة على زيادة وتوسيع التكامل الاقتصادي العالمي بالقدر الذي يجعل عزل الاقتصادات الوطنية عما حولها أمراً مستحيلاً. لقد أصبح عالم اليوم بمثابة قرية كونية تعيش نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات في تبادل وتكامل، وما عاد بإمكان أي دولة أن تعيش كجزيرة منعزلة بمعزل عن تأثير التحولات والتغيرات العالمية.

إن الفساد وما يتصل به من جرائم منظمة قد تفاقم وإزدادت آثاره المدمرة عمقاً، وعلى كافة الأصعدة في ظل العولمة وتحت مظلة التطور التقني المتصل والمتمثل في وسائط الاتصالات الإلكترونية. أتاح هذا الوضع للمفسدين فرصاً أكبر للحراك السريع، وللتمويه، ولعقد الصفقات، ولمزيد من التنسيق بين بؤر ومافيات الجرائم المنظمة المتمثلة في التجارة غير المشروعة للسلاح، وفي التجارة بالإنسان، وفي تجارة المخدرات، وفي تبييض المال الناتج عن كل هذه المفاسد. لكل ذلك فقد تجاوز الفساد في عالم اليوم الممارسات الفردية، وأصبحت ممارساته تتم من خلال أطر شبكية تمثل مافيات منظمة. ولهذا فقد صارت الممارسات الفاسدة نظاماً مؤسسياً يتشكل في إطار تلك المنظومات الشبكية.

إزاء هذا الوضع أصبحت ظاهرة الفساد وما تستبطنه من ممارسات غير مشروعة وجرائم مخترقة للحدود بين الدول، في موقع الصدارة وموضع

الإهتمام على كافة الأصعدة القطرية والإقليمية والدولية بغية استكشاف السبل والوسائل، وإبرام الاتفاقيات، ووضع الإستراتيجيات والخطط لمواجهة كافة أوجه الفساد. لقد تضافرت جهود الحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات والوكالات الدولية والإقليمية بغية ابتداع ما يمكن من اتفاقيات، وتدابير ونظم وإجراءات لمواجهة وتحجيم الفساد.

إن المنظور الأساسي لهذه الدراسة يقوم على تقصي ظاهرة تعولم الفساد، واستكشاف آثاره التدميرية على كافة المحاور والمستويات، وتوضيح الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً لمواجهة ومكافحته. كما عنيت الدراسة أيضاً بتحديد بعض المحاور العملية التي يمكن أن تنتهجها الدول العربية بغية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي على مختلف أشكاله.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

خير الله ، داود ، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، نوفمبر ٢٠٠٤ .

سرور ، فتحي ، العولمة والفساد والجريمة المنظمة ، الإهرام الإقتصادي ، العدد (١٦٠٠) ، ٩ سبتمبر ١٩٩٩ .

السيد ، مصطفى كامل ، (محرر) : الفساد والتنمية ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ١٩٩٩ .

شحاتة ، إبراهيم ، وصيتي لبلادي ، القاهرة ، دار الملايين للنشر والتوزيع ١٩٩٧ .

الطيب ، حسن أبشر ، إشكالية الإصلاح والتطوير الإداري ، الكويت ، ذات السلاسل ١٩٨٩ .

عبد اللطيف ، عادل ، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، نوفمبر ٢٠٠٤ .

الفضيل ، محمود عبد ، مفهوم الفساد ومعايره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، نوفمبر ٢٠٠٤ .

فوزي ، سامح ، المساءلة والشفافية : إشكالات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٩٩ .

لاكوم ، بيير ، الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ١٩٩٩ .

يوت اليوت ، كيمبرلي آن ، الفساد والإقتصاد العالمي ، ترجمة محمد جمال
إمام ، القاهرة ، مركز الغهرام للترجمة والنشر ، عام ٢٠٠٠ م .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Adam Bouloukos & others: A Transnational Organized Crime
in Europe and North America: Towards a Framework
for Prevention in: Report on the Sixth United Nations
Survey on Crime Trends and Criminal Justice Systems,
(New York, Criminal Justice Press 2003) P. 176.

Ann M. Florini, The Politics of Transparency, Paper prepared
for the Annual World Bank Conference on
Development Economics, Washington D.C, April 28-
30, 1999.

Resolution 51/99 Action against Corruption, Resolution
adopted by the General Assembly, 1997.

W. Pattii Amaah & others, Combating Corruption, (Washington
D.C. World Bank, 1999) P. (2).

خصوصية التخطيط لدرء أزمات العولمة

أ. د. عامر خضير الكبيسي

١ . التخطيط لمواجهة أزمات العولمة

المقدمة

لم يسبق لظاهرة ناشئة أو لفكرة جديدة أن فرضت نفسها على الكتاب والمنظرين بهذه السرعة والقوة كالذي فعلته وفرضته ظاهرة العولمة . ويكفي للتدليل على ذلك الوقوف على قائمة الكتب والمقالات التي نشرت حولها في كل اللغات خلال السنوات الخمس الأخيرة . غير أن ذلك لم يمنع استمرار الجدل والنقاش المعمق بين المؤيدين والمعارضين لها على مختلف المستويات والتخصصات وعبر جميع القارات (كير كبرايد، ٢٠٠٤م، ص ٤٠).

ومن الطبيعي أن يكون للمعنيين بشئون الحكم والإدارة وللمهتمين بالقضايا المجتمعية والأمنية نصيب في مناقشة الأبعاد الإيجابية والسلبية التي نجمت عن تطبيقات العولمة ورؤية محددة لكيفية التعامل معها والتكيف مع متطلباتها واحتواء ضغوطها وإفرازاتها بعد أن لاحت في الأفق تباشير الأزمات والتحديات التي ستصاحبها خلال العقدين المقبلين على أقل تقدير .

ولكي لا تؤخذ المجتمعات النامية ومنها أقطارنا العربية على حين غرة أو تفاجئ مؤسساتها الإدارية والأمنية بآثارها ومضاعفاتها دون تحسب أو توقع ، يصبح التخطيط من الضرورات التي تحظى بالأولوية وتستحق الاهتمام من قبل القيادات السياسية والإدارية والأمنية .

وانطلاقاً مما تقدم تأتي ورقتنا العلمية هذه لتركز على مفهوم العولمة والتعريف بالآراء التي يطرحها المؤيدون والمعارضون لمعطياتها ولآثارها، ولتشخيص أهم الأزمات التي سترافقها، ولتطرح التخطيط كمنهج للوقاية ولل علاج لإفرازات العولمة ولأزماتها .

١. ١ العولمة : مالها وما عليها

أعطيت للعولمة تعريفات عديدة تتباين في شكلها وفي مضمونها بتباين المواقف منها بالتأييد أو بالرفض . فالذين يؤيدون العولمة ويدعون لها ويروجون لاجابياتها يرون أنها لا تخرج عن كونها خليطاً أو حصيلة للمضامين وللخصائص التالية (جاكسون ، ٢٠٠٣ ، الكيسي ، ٢٠٠٥ م) :

١ - إنها مجموعة لأفكار ولبادئ عقلانية وعصرية بديلة لأخرى قديمة وتقليدية .

٢ - إنها حزمة خيارات للإصلاح والتجديد لمختلف نواحي الحياة ونظمها .

٣ - إنها هوية كونية لضم جميع البشر أينما وجدوا على ظهر كوكب الأرض .

٤ - إنها مرجعية عالمية قائمة على التجرد من الماضي وتفعيل الحاضر والتحسب للمستقبل .

٥ - هي ثورة اجتماعية وتقنية وتنظيمية لعصر ما بعد الصناعة .

٦ - هي منهج اقتصادي لتعظيم دور القطاع الخاص والتخفيف من أعباء الحكومات .

٧ - هي ليبرالية جديدة وحادثة لما بعد الامبريالية والحادثة .

٨ - هي آخر فكرة لإقامة عالم بلا حدود ولتبشر بنهاية التاريخ .

٩ - هي فلسفة سياسية لإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم منظمات المجتمع المدني .

والتأمل في هذه التعريفات لا يمكنه إلا أن يستبشر خيراً بقدم قطار العولمة . فهي خيار جاهز واستراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى مد يد العون

والمساعدة لدول العالم الثالث لكونها ستوظف الموارد والطاقات المتاحة عالمياً من خلال إدارتها بقوى السوق وتحريرها من إدارة الدولة البيروقراطية المقيدة لحركة السلع والأموال والأفراد. وفي ظلها سينتعث القطاع الخاص، ويقوى دور المنظمات السياسية والاجتماعية والاتحادات المهنية، وتكون الانتخابات وصناديق الاقتراع هي الطريق الآمن لتداول السلطة، وتكون الشفافية هي السبيل لمكافحة الفساد ومراقبة أداء النظم السياسية والإدارية والحد من الاحتكار والاستغلال والاستثمار بالمال العام.

أما الوجه الآخر للعولمة فيتمثل في التعريفات التي يطرحها المعارضون لها والرافضون لمنطلقاتها والمنتقدون لما تكشف عنها من ملامح أو ظهر منها من أعراض وآثار. فالعولمة عند هؤلاء تعبر عنه الخصائص والمواصفات التالية كما يطرحها هؤلاء و (بكار، ٢٠٠٠م، أنور، ٢٠٠٤م):

- ١- العولمة هي الاسم الحركي للأمركة ولهيمنة القيم الغربية.
- ٢- هي إعادة تنظيم للحياة لتعظيم النموذج العلماني.
- ٣- هي تهميش للسيادة الوطنية ولهيمنة الشركات العملاقة.
- ٤- هي تيار أيديولوجي لتسويق الاستعمار القديم بقوالب جديدة.
- ٥- هي حركة يتستر خلفها المحافظون الجدد لتقويض الفكر الأصولي المهدد للرأسمالية.
- ٦- هي الحلقة الأخيرة للصراع بين الحضارات لفرض إرادة القطب الواحد.
- ٧- هي جهد مخطط لاخترق الآخر وسلبه إرادته وإعادة تشكيل وعيه.
- ٨- هي التوظيف الفعال للقوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية للدولة العالمية

وفرض نفوذها على الدول الأطراف (بوكسبرغر وكليمننتا،
١٩٩٩م).

وعولمة هذه خصائصها وهذه مقاصدها لا يمكن إلا أن تكون شراً ووبالاً
على الفقراء والضعفاء الذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية
والذين يشكلون قرابة الثلثين من سكان المعمورة ومنتشرون في أكثر من مائة
وخمسين دولة آسيوية وأفريقية إضافة لدول أمريكا اللاتينية . إذ يرى اصحاب
وجهة النظر هذه أن العولمة أيديولوجية غازية تدعمها قوة عسكرية رهيبية وتمولها
ثروة اقتصادية كبيرة وتدعمها شبكات إعلامية تهيمن على الأرض والفضاء لا
يمكن أن تكون عقلانية في أهدافها وإنسانية في سلوكياتها ومتزنة في طموحاتها
خاصة حين تكون ميكافيلية في نهجها وذرائعية في تفسيراتها كما هو واضح
في تصرفاتها وسياساتها .

وهناك من يقف وسطاً بين وجهتي النظر أنفتي الذكر ممن يرون أن للعولمة
إيجابيات يمكن إذا أحسن توظيفها واستثمارها أن تسهم في تحسين بعض
الأحوال وحل بعض الاشكاليات . وأن لها سلبيات وأخطار قد تنجم عن
إساءة تطبيقها أو استغلالها لصالح طرف على حساب آخر ولذلك يدعون إلى
ضرورة التعامل معها بواقعية وبحذر شديد من أجل مضاعفة عوائدها
وتقليل إفرازاتها والحد من أزماتها للحد الأدنى . وهذا هو الموقف الوسط
الذي تكاد تتبناه النظم والحكومات المحافظة والمعتدلة التي تحرص على احتواء
هذه الهجمة الشرسة للعولمة واتقاء المضاعفات التي تترتب على رفضها
ومقاومتها . ويُعد التخطيط بكل أشكاله وأساليبه وفقاً لوجهة النظر هذه من
بين الآليات الواقية من بعض مخاطر العولمة والمعالجة لبعض سلبياتها وأضرارها
حين يتعذر منعها (الجميل ، ٢٠٠٠م ، ص ٨٦) .

١. ٢. الأزمات المحتملة للعولمة

تعرف الأزمات بأنها أحداث مفاجئة وغير سارة تنجم عنها أضرار وإشكاليات يتعذر تجاهلها. وبنفس الوقت يصعب معالجتها بيسر أو بدون جهد ومشاركة من قبل الأطراف المعنية بها. وكثيراً ما تحدث صدمة تفقد المتأثرين بها توازنهم وتجعلهم في حيرة من أمرهم.

وقد تكون هذه الأزمات سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو أمنية في طابعها غير أن آثارها تتجاوز نطاقها الذي اتسمت به لتعم وتشمل القطاعات والمجالات الأخرى بسبب التداخل والترابط العضوي بين النظم وبيئتها أو تعدد الأطراف المجتمعية المتأثرة بها.

ومع أن بعض الأزمات التي تظهر هنا وهناك لا يمكن التحسب لوقوعها وأن لكل قطر خصوصيته وظروفه التي تسهم في حدوث الأزمات وتكرارها فإن البعض الآخر من الأزمات قد يقع في دائرة التوقع، مع بقاء الاحتمالات حول درجة تحققها أو حجم أضرارها غير مؤكدة في العديد من الحالات (خطاب، ٢٠٠٣م، ص ٥١).

وفي ضوء ما تطرحه العولمة من توجهات ومنطلقات وما تتطلع له من تغيير وإعادة هيكله لمختلف النظم والسياسات والبنى السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، يمكن توقع بعض الأزمات التي يجدر بالدول النامية بوجه عام أن تحسب لها الحساب وتعد لها الخطط، وتضع لها البرامج التي تمكنها من التكيف مع التحديات المرافقة لها وتقليل الآثار السلبية الناجمة عنها أن تعذر تجنبها.

وفي أدناه نماذج من الأزمات التي تقع ضمن دائرة التوقع والتحسب نظرحها على سبيل المثال لا الحصر خاصة وأن بعضها قد تحقق فعلاً في بعض الأقطار بينما بدت الملامح للبعض الآخر تلوح في الأفق .

١ . ٣ . ١ لأزمات السياسية

كتلك التي تنجم من هيمنة القطب الواحد وتصاعد الضغوط التي تُفرض على الدول النامية بوجود إشاعة الديمقراطية والشفافية وتمكين منظمات المجتمع المدني والأقليات من المشاركة في الحياة السياسية واعتماد الانتخابات لتداول السلطة .

فقد يؤدي الأصرار على فرض هذه التوجهات والتدخل الخارجي بشؤون المجتمع قبل أن تهيبء المستلزمات البيئية والبنى التحتية الضرورية لهذه الإصلاحات إلى إضعاف السيادة الوطنية وتعريض وحدة الصف للخطر ، وزعزعة ثقة المواطن بنظامه السياسي . وقد يؤدي ذلك إلى إفراغ المفاهيم الجديدة من مضامينها لتصبح مجرد شعارات لا طائلة من تطبيقها لعدم الإيمان بجوهرها أو توفر مستلزماتها .

ولذلك يصبح التخطيط للتنمية السياسية ولتفعيل المشاركة الجماهيرية من المتطلبات الأساسية التي تخفف من حدة هذه الأزمات ، ويسهم في وضع البرامج المتوسطة والبعيدة المدى الكفيلة بتعميق الوعي السياسي وإقامة المنظمات المهنية والإعلامية التي تعرف المواطنين بواجباتهم وحقوقهم وتحسن قدراتهم على ممارسة العملية الديمقراطية وتعرف بمستلزماتها وبمراحل تطبيقها لكي لا يؤدي التعجل والضغط الخارجي إلى انحرافها وخروجها عن مسارها الصحيح ، فتشيع الفوضى وعدم الاستقرار ويصبح العنف السبيل إلى وقف هذه الظواهر السلبية قبل استفحاليها وحدوث ما لا تحمد عقباه .

١. ٣. ٢. الأزمات الإدارية

كتلك التي تنجم عن الفساد الذي يصاحب خصخصة المشروعات الحكومية وتعظيم دور القطاع الخاص وتسريح الأعداد الكبيرة من موظفي الدولة بحجة تخفيف العبء عن الموازنة العامة. كما تسهم بطالة الخريجين في إنعاش الوساطات والولاءات على حساب الكفاءة في عمليات التعيين والتسريح في أجهزة الخدمة المدنية. ويؤدي تقليص الخدمات والسلع المدعومة إلى تنافس المواطنين ودفع بعضهم إلى تقديم الرشاوي وإفساد ضمائر الموظفين، الذين يدفعهم التضخم ومحدودية الرواتب إلى استغلال مواقعهم. وقد أكدت الدراسات والبحوث التي نشرت مؤخراً على تصاعد معدلات الفساد الإداري المتمثلة في تواطؤ العاملين في الأجهزة الأمنية والمدنية في عمليات التهريب والتهرب الضريبي وإجراء المناقصات وتوقيع العقود مع الشركات الأجنبية التي أسهمت العوالة في توسيع دائرة نشاطها واختراقها للمواقع القيادية العليا في العديد من الدول النامية. إضافة لتورط بعض المسؤولين في عمليات دفن النفايات الصلبة والسائلة السامة على أراضي دولهم مقابل العمولات الكبيرة (الكيسي، ٢٠٠٥م).

وإزاء هذا الواقع وما يتوقع أن يحدث من أزمات إدارية أخرى يصبح لزاماً على النظم الإدارية أن تعتمد التخطيط الإداري لإعادة توزيع القوى العاملة على القطاعات المختلفة وإعادة تأهيلها في ضوء الاحتياجات المتجددة، ومراجعة سياسات الرواتب والأجور وسياسات التحفيز والانتماء لتحسين موظفي الدولة من إجراءات الفساد ورفع مستويات أدائهم من خلال التدريب والتعليم الذاتي المستمر وتمكين القيادات الشابة من توظيف طاقاتها الإبداعية في مواجهة المشكلات والأزمات الطارئة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني (أبو الفضل، ٢٠٠٤م).

١. ٣. ٣. الأزمات الاقتصادية

وهي تلك الاشكاليات التي ترافق عمليات التحول إلى اقتصاديات السوق وحرية التجارة الخارجية والانضمام للاتفاقيات الدولية والإقليمية والالتزام بسياسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الخارجية والبنك الدولي . وقد استشعرت هذه المنظمات ما يرافق التزاماتها وقراراتها الموجهة للدول النامية المدنية من أزمات ومضاعفات سلبية بما فيها الفساد الذي اتهم به بعض المسؤولين والقياديين فيها . مما اضطرها إلى التعاقد مع مراجعين ومدققين مستقلين للنظر في الدعاوى المرفوعة حول عمليات الرشاوى والعمولات والاختلاسات التي تورط بها بعض مسؤولي هذه المنظمات .

كما أدت عمليات التجارة الإلكترونية وحرية التجارة والاتجار بالمخدرات وبالأعضاء البشرية والهجرة غير المشروعة إلى تفشي عمليات غسل الأموال وتزوير العملة والتلاعب بأسعار صرف العملات الوطنية مقابل العملات الصعبة مما أدى إلى تراجع قيمتها الحقيقية وتنامي معدلات التضخم وتدني مستويات العيش لعموم المواطنين ، وتضرر الطبقات الوسطى من الموظفين وصغار التجار والكسبة (هرست وطومسون، ٢٠٠٠م) .

كما تأثرت بعض الصناعات الوطنية والمنتجات الزراعية التي كانت تتمتع بالحماية بمنافسة خارجية شديدة أعاققت صادراتها بعد أن أصبحت ملزمة بمعايير الجودة الشاملة واتفاقيات الايزو الدولية .

ومن شأن أي من الظواهر والإفرازات المشار لها أعلاه أن تحدث أزمات اقتصادية مختلفة وحادة تتمثل في الكساد أحياناً وفي التضخم أحياناً أخرى . كما تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والميزان التجاري ومستويات الدخل الفردي ومستويات المعيشة في هذه الأقطار . وقد كان للعمولة دور مباشر في

مضاعفة بعض هذه الأزمات على المدى القصير على أمل أن تجني هذه الأقطار فوائد العولمة على المدى البعيد وهذا ما لا يلوح بالافق (كيركبرايد، ٢٠٠٤م). ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الاقتصادي للحد من الآثار السلبية لهذه الأزمات ولوضع السياسات العامة والخطط الاستراتيجية الموجهة لعمليات التنمية المستدامة والآليات الضابطة لدور القطاع الخاص وتوفير المناخ الاقتصادي المشجع لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية دون المساس بسيادة الدولة على مواردها الاقتصادية أو التضحية بحقوق الأجيال القادمة والوقوع في فخ القروض والديون وما يترتب عليها من التزامات (Jepson, 2004, p.3020).

١. ٣. ٤. الأزمات الأمنية

وعلى الرغم من أن لأغلب الأزمات السياسية والإدارية والاقتصادية الآفة الذكر مضاعفات وإفرازات أمنية قد تكون بالغة الخطورة، فإن للأزمات ذات الطابع الأمني تأثيرها الأشد على معظم نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

ومعلوم أن العولمة بوجه عام وردود الفعل التي نجمت عنها، ومنها أحداث الحادي عشر من سبتمبر بوجه خاص قد أفرزت العديد من الظواهر التي تسببت في إشاعة العنف سواء في العلاقات ما بين الدول أو ما بينها وبين الفئات والمنظمات التي سعت إلى رفض الاحتلال الأجنبي أو مقاومة تواجدته على أراضيها عن طريق العمليات المسلحة وحرب العصابات. فكان الإرهاب هو المصطلح الذي تبنته الولايات المتحدة وحلفائها كشعار تتستر به لتوسيع دائرة نفوذها، ونشر قواتها وقمع كل من يقف بوجهها أو يتخلف عن تنفيذ مطالبها. ولا تقتصر الأزمات الأمنية على موجات الإرهاب والشغب والمظاهرات وما أحدثته من تهديد للأمن وترويع لعموم المواطنين وإنما تجاوزته بظهور ما

يسمى بالجرائم المنظمة والجرائم المستحدثة التي تنوعت وتعددت أساليبها ومجالاتها وصارت تستخدم أحدث التقنيات وتتنقل عبر القارات ، فشغلت الأجهزة الأمنية وأعاقت عمليات التنمية واستنزفت المليارات من المال العام ناهيك عن الخوف والقلق وعدم الاستقرار الذي أشاعته في النفوس والضحايا التي أوقعتها في الأرواح (خطاب ، ٢٠٠٣م).

ومن المؤسف أن تكشف بعض الأحداث وبعض الأزمات عن تورط أو تستر البعض من رجال الأمن في تنفيذ أو تسهيل النشاط الإرهابي أو في تمرير جرائم التهريب والاتجار غير المشروع أو في أعمال السلب والنهب ، والاعتصاب ، والتزوير ، والاختيال ، والخطف وتهديد السياح الأجانب لدوافع سياسية تارة أو للحصول على الفدية أو لإشباع غرائزهم وأطماعهم الشخصية بطرق غير مشروعة (جاكسون ، ١٤٢٣هـ ، ص ٣٨٣).

وهناك من ينسب ذلك لسوء انتقاء المرشحين للعمل في الأجهزة الأمنية أو لضعف برامج تأهيلهم وتحصينهم ، بينما ينسبه آخرون إلى سوء أوضاعهم المعاشية وتدني مرتباتهم وعدم توفير الحد الأدنى من ظروف العيش الكريم لأسرهم . ويظل من يؤكد العلاقة بين هذه السلوكيات المنحرفة والعمولة الثقافية التي أسهمت في إضعاف القيم لدى الشباب وروجت لثقافة الاستهلاك والإثراء السريع ووقعتهم في شبك المروجين للمخدرات وباعة الهوى ، ففقدوا توازنهم وتورطوا في جرائم السرقات والابتزاز وفرض الأتاوات فأصبحت هذه الفئة متهدة للأمن بدلاً من أن تكون حامية له . ولا شك أن وجود هذه العناصر داخل الأجهزة الأمنية يعد مصدراً للعديد من الأزمات الأمنية التي يصعب أحياناً كشفها .

وعلى الجانب الآخر تأثرت فئة محدودة من رجال الأمن بالأفكار والمفاهيم الرافضة للعمولة لكونها تجد في هيمنتها خطراً يهدد المجتمعات ويفقدها هويتها .

فوقعت في شباك الداعين للمقاومة وللجهاد وتأثرت بالدعوات المتطرفة التي وظفت حماسها وأفرغت طاقاتها في قتل الأبرياء من أبناء وطنهم . فكان لا بد من وقف هذه الظواهر ومنع وقوعها واتخاذ السبل الكفيلة ضد أي اختراقات في صفوف رجال الأمن واستنهاض هممهم وتقوية ولائهم وانتمائهم لأوطانهم ولأجهزتهم الأمنية . وهذا لا يتحقق بدون تخطيط لإدارة الموارد البشرية الأمنية ليكفل حسن انتقاء عناصرها وتدريبهم وتحسينهم وتحسين مستويات عيشهم ليكونوا في مستوى المسؤولية الأمنية الملقاة على عاتقهم .

من كل ما تقدم تتضح خصوصية الأزمات المرافقة للعولمة عن الأزمات الأخرى . فهي تتسم بشمولية الآثار والأضرار التي تنجم عنها ، لكونها تمس شرائح المجتمع المختلفة وتعرض المصلحة العامة والمال العام للمخاطر الجسيمة . وأن مواجهة هذه الأزمات لا تقتصر على جهة محدودة بل يتطلب مشاركة جماهيرية واسعة إضافة إلى تضافر جهود النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية معاً . فالتضخم وتقلبات أسعار الصرف وتراكم الديون وفوائدها ، وغسل الأموال القذرة ورفع الدعم عن السلع الغذائية ، وهي نماذج للأزمات الاقتصادية للعولمة تختلف عن غيرها من الأزمات الناجمة عن السرقات أو عن الغش والتزوير في بعض الوثائق والمستندات أو إفلاس شركة عامة أو خاصة (إبراهيم ، ٢٠٠٥م ، ص ٧٨) .

كما أن أزمات العولمة غالباً ما يمتد ضررها وأثرها خارج الحدود القطرية ليعم عدداً من الدول . وقد يظل خطرهما مؤثراً لسنوات أو لعقود بعيدة . فتراجع القيم الأخلاقية وانتشار ثقافة الاستهلاك والكسب السريع ودفن المواد الملوثة في المياة الإقليمية لا يمكن معالجتها بالطريقة التي تطفأ بها الحرائق أو تعالج بها الفيضانات .

ومن هنا تأتي أهمية تضافر الجهود الدولية ودور منظمات هيئة الأمم المتحدة المتخصصة والتجمعات الإقليمية والجمعيات العلمية والإنسانية والجامعات ومراكز البحوث والاتحادات والنقابات والمؤسسات الإعلامية للتصدي لما يمكن أن تفرزه العولمة من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي .

١ . ٤ التخطيط الموجه لأزمات العولمة

التخطيط بمعناه العام هو تصوير للمستقبل وتهيؤ لمستلزماته وإعداد لتحدياته ووقايته من أزماته ومعالجة لأشكالياته . ولذلك يُعد من الوظائف الأساسية للقادة وللمدراء ، والتخطيط منهج مؤسسي للمنظمات ، وأسلوب علمي وعملي تمارسه جميع المستويات ، من أجل تحديد أهدافها وأنشطتها ووسائلها واتخاذ قراراتها (مصطفى ، ١٩٩٩ م ، ص ٥٥-٧٠) .

وبقدر تعلق الأمر بمواجهة أزمات العولمة ينبغي التمييز بين الأنواع التالية من التخطيط وهي :

١ . ٤ . ١ التخطيط الاستراتيجي

الذي يهدف إلى طرح الرؤى المستقبلية وتحديد رسالة المنظمة وأهدافها البعيدة المدى ، والتنبؤ بأهم الأزمات والأشكاليات التي ستواجهها قبل وقوعها ، ورسم السياسات والخطط البديلة لمواجهة المواقف المتوقعة ودرجات احتمال تحققها .

ويتحقق ذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ، وتشخيص نقاط القوة والضعف فيها ، ومقارنة الفرص المتاحة بالتهديدات المحتملة ، ووضع التصورات التي تحول دون وقوع الأزمات قدر الإمكان . وممارسة التخطيط

الاستراتيجي يستلزم المشاركة وتكوين فرق العمل وتوظيف أحدث وأدق المعلومات ، وتعبئة الطاقات الفكرية وتشجيع الإبداع من أجل استشراف المستقبل والتدخل لصنع الأحداث ورسم المسارات الآمنة وفقاً لتطلعات الجماهير ورغبات العاملين واستجابة لمتطلبات الظروف المحلية والدولية المحيطة .

ومهمة التخطيط الاستراتيجي هنا تتمثل في الوقاية (Proactive) من حدوث الأزمات أو منع وقوعها باتخاذ الاحتياطات التمهيدية أو بالتحكم في الظروف التي تسهم في تبنيتها وتشجيعها ، أو باحتواء القوى الضاغطة باتجاهها وتحييد الأطراف والمتغيرات المستفيدة منها .

١. ٤. ٢ التخطيط التكتيكي

ويهدف إلى معالجة الأزمات فور وقوعها (Reactive) والتخفيف من آثارها ومخاطرها ومعالجة الأضرار الناجمة عنها وتقليل الخسائر البشرية والمادية والمجتمعية المترتبة عليها . ويتحقق ذلك بالتركيز على العمليات التنفيذية والتشغيلية وتنظيم الخطوات الإجرائية وتهيئة الوسائل التقنية الكفيلة بتهدئة الأوضاع والاستماع للآراء والمقترحات التي تطرحها الجهات المعنية والمتضررة من الأزمات وما يرافقها من أحداث .

ويستلزم التخطيط التكتيكي حشد الجهود وتعبئة الموارد والاستفادة من تجارب الأزمات السابقة المماثلة واستثارة حماس وإمكانيات منظمات المجتمع المدني ومخاطبة الرأي العام لتهدئة المشاعر والرد على الإشاعات وتعريف الجمهور والزبائن بما ينبغي فعله ، وما ينبغي تجنبه حماية لمصالحهم .

١. ٤. ٣ التخطيط عبر السيناريوهات

وهذا النمط من التخطيط يكون أكثر ملاءمة لاستشراف الأزمت المحتملة الوقوع وتحديد مستويات خطورتها وبالتالي طرح البدائل المختلفة الملائمة لهذه الاحتمالات. وهذا يعني أن السيناريوهات قد تكون أداة للتخطيط الاستراتيجي حين تبادر الجهات المختصة والمسؤولة إلى التفكير بما سيقع على المدى البعيد من أزمت كما يمكن أن تكون السيناريوهات أداة للتخطيط التكتيكي حين تقع الأزمت ويراد تشخيص البدائل المتاحة لمواجهتها وللحد من آثارها وأخطارها.

ويقصد بالسيناريو ذلك التصور أو تلك الرؤية المقترحة كإطار للتعامل مع الأزمت المحتملة أو الأزمت القائمة والتي في ضوءها يتم وضع البرنامج أو تصميم الخطة التفصيلية التي تعتمد إزاء المواقف المختلفة. ومن السيناريوهات ترسم شجرة القرارات وتحدد المستلزمات، وتتم جدولة العمليات والنشاطات وتوزع المسؤوليات والصلاحيات للجهات المشاركة في التنفيذ وترجمة الخطط وفقاً لمعطيات السيناريو الذي يتم اختياره.

ويفترض وفقاً لهذا النمط من التخطيط أن تكون هناك ثلاثة سيناريوهات مختلفة لكل أزمت متوقعة. يمثل السيناريو الأول الرؤية المتفائلة أو الرؤية الأشد احتمالاً، ويمثل السيناريو الثاني الرؤية المتشائمة أو الأضعف احتمالاً بينما تمثل الرؤية الثالثة السيناريو الوسط بين التفاؤل والتشاؤم أو بين الاحتمال الأقوى والأضعف.

وقد تصنف السيناريوهات إلى:

١ - السيناريو الأسوأ: الذي يفترض حدوث أكثر الأزمت أو الحوادث استبعاداً وأقلها تخطيطاً وإعداداً، وأن وقوع هذه الأزمت يحدث

في أسوأ مكان وأسوأ زمان . أو أن الأزمة التي وقعت لم توضع
بالاعتبار وأن تفسيرها يظل غامضاً حتى بعد وقوعها ، كما أن خسائرها
وأضرارها تكون بالغة إضافة للصدمة التي تحدثها .

٢- السيناريو الأفضل : الذي يفترض حدوث ما كان متوقفاً أو مخططاً
لمواجهته وطبقاً للمتغيرات والظروف المحددة سلفاً وفي الزمان المتوقع
والمكان الذي كان محتملاً . ولذلك تكون الاستعدادات والمستلزمات
لمواجهة هذا النوع من الأزمات قد تم استحضارها وتعبئتها مما يقلل من
خسائرها المادية والمعنوية .

ولتفعيل هذا النوع من التخطيط على مستوى الأجهزة والمنظمات ينبغي
تحفيز العاملين وتشجيعهم على التفكير الإبداعي والاستباقي وإطلاق الخيال
وتعصير العقول وطرح التساؤلات حول ماذا لو حدث . . . كذا وكذا؟

١ . ٥ . التوصيات

ومن كل ما تقدم يوصي الباحث بما يلي :

١- أن تقوم الجامعات والمؤسسات التربوية والعلمية المختلفة ، إلى جانب
مهامها التقليدية المتمثلة في نقل العلم وتعميق المعرفة ، في رصد
المستقبل واستشراف أحداثه وتوقعاته والتمهيد له وإعداد الأجيال
القادمة التي ستنهض بمسؤولية الحماية والتنمية لأقطارها . وهذا
يستلزم مضاعفة الموارد المالية المخصصة للجامعات وللبحث العلمي
بحيث لا تقل عن (٥ ، ١٪) من الناتج القومي ، علماً أن هذه النسبة
تصل إلى (٣٪) في أغلب الأقطار المتقدمة في حين أن هذه النسبة في
أقطارنا العربية الحالية لا تتجاوز (٢٣ ، ٠٪) من الناتج القومي . ومن
الطبيعي أن يؤدي هذا البون الشاسع إلى تكريس تبعيتنا العلمية والتقنية

والحضارية لمن يعدون العدة للمستقبل ، ويسبقون غيرهم في توليد
المستجدات الفكرية والتقنية .

٢- أن تعنى الوزارات والمؤسسات الحكومية المدنية بالتحول من الاهتمام
بوضع الإجراءات واصدار التعليمات ، ومن التركيز على خطوات
ومراحل التنفيذ في أدائها ، إلى وضع الاستراتيجيات ورسم
السياسات وصياغة البرامج الهادفة إلى تنفيذها . وبذلك تستطيع هذه
المؤسسات ربط أدائها اليومي باهدافها المستقبلية وتقييم ما تحقق منها
وفقاً لرؤية واضحة وتتجاوز سلوكيات التخبط العشوائي والتهيان في
المسارات الفرعية والانشغال بالجزئيات على حساب الكليات . وهذا
يتطلب تطوير وتجديد القيادات ، ورفد المؤسسات بدماء جديدة ، لها
رؤية وتؤمن برسالة ولديها قدرات ابداعية تمكنها من المنافسة والتفوق
ومواجهة الأزمات والتحسب لها قبل وقوعها . وإعداد هؤلاء القادة
يستلزم بناء وإرساء مدارس ومعاهد عصرية ، ومراكز تدريب
متخصصة تعني بالقيادات العليا والكوادر والأطر التنفيذية والإشرافية
المعنية بتحقيق الأهداف من خلال الآخرين وعلى توظيف الطاقات
المتاحة بكفاءة وفاعلية .

٣- الانفتاح على التجارب الرائدة للآخرين في مختلف مجالات الحياة ،
وعلى المستجدات العلمية والتقنية بهدف تحليلها واستخلاص الدروس
منها والانطلاق من حيث وصلت له ، وتمكين النخب والجماعات
المعنية بقضايا التطوير والتنمية المستدامة من معايشة هذه التجارب
والاقتداء بها واتخاذها مؤشراً لتقييم منجزاتها لكي لا تظل مجتمعاتنا
تعمل بمعزل عما يحيط بها ومتخلفة عن مواكبة التقدم الحاصل حولها .
ويتحقق هذا الانفتاح بعقد الاتفاقيات الثنائية وتبادل الخبراء وبتكوين
فرق العمل المشتركة والأخذ بفكرة التوأمة بين المؤسسات الوطنية

والمؤسسات الأجنبية المتقدمة مع مراعاة الحفاظ على الخصوصية والهوية الذاتية والثوابت الوطنية والقومية التي تضمن السيادة والكرامة وتبادل المصالح على قدم المساواة لكي لا يكون هذا الانفتاح مدخلاً للانبطاح للآخر أو للاستسلام لبرامجه ومشاريعه الحضارية، بعيداً عن تطلعات الأمة وأهدافها الحضارية.

٤- وإذا كان دعاة العولمة لا يكشفون صراحة وعلانية عن الأبعاد والمقاصد النهائية التي يهدفون إليها، وأنهم ينفون ما يقال عن خطرهما على العقائد والأديان أو على السيادة الوطنية والقومية للنظم والحكومات، إلا أن ما تكشف من ممارساتها وسياساتها يؤكد إصرارهم على أنهم ماضون باتجاه التدخل في شئون الدول النامية تحت ذرائع وشعارات الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. وأنهم مصرون على غسل عقول النخب والجماعات الملتزمة بعقائدها والحريضة على هويتها بذريعة اجتثاث الفكر الأصولي الذي يتهمونه بالعنف والإرهاب. ولكي لا تؤخذ هذه المجتمعات وهذه النظم وهذه النخب على حين غرة وتخدع مرة أخرى بعد خديعة سايكس بيكو التي قيل أنها ستحرر الشعوب من نير الاستبداد والطغيان العثماني، فإن الواجب يقضي بضرورة استلهام دروس وعبر الماضي وتوظيفها في رسم معالم المستقبل، والعمل سوية لتفويت الفرصة على الطامعين والمستعمرين الجدد. وهذه لا يتحقق إلا بالتخطيط الاستراتيجي الذي يحدد المخاطر والتحديات والأزمات التي تخفيها العولمة، وترسم الخطط والبرامج التي تقي الأمة وشعوبها من خطرهما الداهم وفقاً لمقولة لا يلدغ المرء المؤمن من جحر مرتين. فهل يا ترى أن أجهزتنا وقياداتنا قد وعت الدرس وأنها أعدت السيناريوهات للأزمات التي جاءت بها العولمة أو التي لا تزال في طريقها إلينا؟.

المراجع

- إبراهيم، حسن عبد الحافظ (٢٠٠٥م)، «غسيل الأموال القذرة» مجلة الأمن والحياة، العدد ٢٧٠.
- أبو الفضل، فتحي وآخرون (٢٠٠٤م)، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة. مكتبة الأسرة، القاهرة.
- استيغلتيز، جوزيف (٢٠٠٣م)، خيارات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، بيروت.
- أنور، أحمد (٢٠٠٤م)، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة.
- بكار، عبد الكريم (٢٠٠٠م)، العولمة : طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، والتعامل معها، دار الإعلام، دمشق.
- بوكسبرغر، جيرالد، وكليمنتنا، هارالد (١٩٩٩م). الكذبات العشر للعولمة، بدائل دكتاتورية السوق. ترجمة عدنان سلمان، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق.
- جاكسون، روبرت (٢٠٠٣م)، ميثاق العولمة : سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، تعريب فاضل جتكر. مكتبة العبيكان، الرياض.
- الجميل، سيار (٢٠٠٠م)، العولمة والمستقبل : استراتيجية تفكير. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- الخضيري، محسن (٢٠٠١م)، العولمة الاحتجاجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- _____، (٢٠٠٣م)، إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

خطاب، عبد العزيز عبد المنعم (٢٠٠٣م)، إدارة الأزمات الأمنية : دراسة تطبيقية على أحداث الشغب . النسر الذهبي للطباعة، القاهرة .

الشعلان، فهد أحمد (٢٠٠٤م)، القيادات وإدارة الأزمات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض .

الكبيسي، عامر (٢٠٠٥م)، الفساد والعولمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية .

كيركبرايد، بول (٢٠٠٤م)، العولمة : الضغوط الخارجية . تعريب رياض الابرش، مكتبة العبيكان، الرياض .

مركز بيمسك (٢٠٠٢م)، إدارة الأزمات : التخطيط لما قد لا يحدث . الخبراء المهنيين للإدارة، القاهرة .

مصطفى، أحمد سيد (١٩٩٩م)، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي . مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة .

هيرست، بول وجراهام طوميسون (٢٠٠٠م)، ما العولمة ؟ الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الكويت .

Jepson, Edward (2004). Nature and sustainable development : A strategic challenge for planners. Journal of Planning Literature. Vol. 19, No

الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة

د. أنور ماجد عشقي

١ . الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة

١. ١ العولمة وتحدياتها الأمنية للأمة العربية

مقدمة

العولمة تمثل واحداً من أهم التحديات الحضارية، فهي لا تعدو عن كونها فرض نمط من أنماط الحضارة على باقي الأمم والشعوب، فإذا كانت الحضارة هي ما نفكر، فإن المدنية هي ما نطبق، لأن الحضارة كما يقول (ارنولد توينبي) المؤرخ البريطاني الكبير (ماهي إلتجسيد لفكر الأمة).

لقد تحول العالم اليوم من الصراع بين الأيديولوجيات إلى الصراع بين الحضارات، الصراع اليوم بدأ بين العولمة كثقافة غربية أمريكية توظف لمخططات الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية ورعاية لمصالحها على حساب مصالح الحضارات الأخرى وثقافة عربية إسلامية عميقة الجذور، لكنها تخلفت عن مواكبة العصر، فالأمة العربية وحدث نفسها في مواجهة العولمة، ولا بد من وجود استراتيجية أمنية عربية لمواجهة العولمة، وكي لا تذوب الأمة في العولمة، فإنها مطالبة بأخذ ما فيها من علم ومعرفة مما لا يتعارض مع ثوابت الثقافة العربية والإسلامية.

فالعولمة إلى جانب الثقافة تقوم على عولمة اقتصادية، وعولمة سياسية، وعولمة عسكرية، وعولمة أمنية، وعولمة تقنية.

١. ١. ١ عولمة الأمن الأمريكي

إن الحضارة الأمريكية إذا جاز هذا التعبير، ما هي إلا حضارة غربية اكتسبت مكوناتها من مختلف الحضارات الإنسانية، ثم صبغت بصبغة

أمريكية ، فهي اليوم تحتفظ لنفسها بحق السيادة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وتداعي الشيوعية ، فحاولت أمريكا أن تفرض الثقافة الغربية ، وبشكل خاص قيم الأمريكية على مختلف الأمم والشعوب اعتقاداً منها بأن السلام لن يتحقق إلا بانتشار القيم الديمقراطية الغربية ، وهو ما جاء في كتاب (العولمة وأبعادها الاستراتيجية) ، لهذا ارتبط الأمن القومي الأمريكي بالسياسة الخارجية الأمريكية ، وبشكل خاص في العقد الأخير من القرن الماضي ، لكنه بلغ ذروته مع أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م التي فجرت الصدام مع الإرهاب الدولي .

بعد منتصف السبعينات بدأت الخطوط العريضة لسياسة الأمن القومي لدى الإدارة الأمريكية الجديدة في الظهور ، فلم تحدث هناك تغيرات جذرية في سياسة الرئيس فورد ، لكن الرئيس جيمي كارتر قدم بعداً واسعاً للاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ، فأوجد ما يعرف بالتوازن النووي والتقليدي مع المعسكر الاشتراكي ، وسعى في نفس الوقت إلى التعاون الاقتصادي والسياسي مع الاتحاد السوفيتي .

وضع المخططون الاستراتيجيون في الولايات المتحدة الأمريكية التهديد في أعلى سلم الأولويات ، فكان التهديد الذي يتنبههم يشمل في مفهومهم مختلف الدول التي تشكل الخطر الأعظم على سلامة وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية ، واعتبر التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة هو الذي يشمل الأصدقاء والحلفاء مثلما يشمل الأعداء المحتملين . وحيث أن الاقتصاد العالمي يعمل ديناميكياً بشكل غير عادي ، فإن توازن القوى الكوني لا يصلح أن يكون قاعدة للاستراتيجية القومية .

١ - التحول في المعتقد العسكري

ترسخ المعتقد الاستراتيجي للولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية فيما يعرف باسم (استراتيجية الرعب المتوازن) الذي يدخل في مفهومه الإرهاب المرتبط بالمعسكر المعادي، وظل كذلك دون تغيير حتى عام ١٩٨٢م.

بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوخى تصعيد كفاءتها العسكرية للمستوى المتوازي مع كفاءة الاتحاد السوفيتي، أصبحت منذ عام ١٩٨٢م تعتمد على استراتيجية التفوق النووي على الاتحاد السوفيتي البائد عبر التطور التقني المتقدم لمواجهة الصواريخ النووية السوفيتية.

من هنا تطور مفهوم المعتقد الاستراتيجي، وانتقل من دلالاته العسكرية المحضنة إلى دلالة سياسية تقوم على الأيديولوجية الفكرية الأكثر أهمية داخل حدود جغرافيتها السياسية، بحيث أصبحت هذه الأيديولوجية قادرة على التحكم في الواقع السياسي والاجتماعي لبلد أو جماعة بشرية معينة، وأصبحت تلعب دوراً أساسياً في صياغة ضمير الجماعة، وفكرها الذي يواجه الأطراف التي تشكل تحديات لها، فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تتجه نحو الانفراد، مما يهددها بالعودة إلى العزلة النفسية التي قد تفرض عليها عزلة جغرافية، إن الولايات المتحدة اختارت الاعتصام خلف حجب دفاعية ايجابية استراتيجية، تربطها بسلامة الحرم السكاني والبشري مما استتبت لها أعداء كثر، ساهمت الآلة الإعلامية في إيجادهم، كما ساهمت في ذلك سياستها الاستقلالية تجاه دول العالم، بالإضافة إلى التحيز لإسرائيل.

لقد تقدم صناع السياسة الأمريكية بدراسات عديدة استطاعت توجيه السياسة الأمريكية نحو قناعة بأن قدر الولايات المتحدة والشعب الأمريكي يكمن في امتداد الأمن القومي للأمة من نصف الأرض الغربي إلى آلاف الأميال بعيداً عن الأراضي الأمريكية، وكي تتمكن أمريكا من الحفاظ على الأمن القومي لأراضيها وشعبها، ألزمتها ذلك السعي للحفاظ على الاستقرار والسلام في عدد من المناطق البعيدة في أوروبا والشرق الأدنى والأقصى .

هذه الدراسات، ساهمت في ترسيخ الاعتقاد بأن أمن الولايات المتحدة يمتد ليشمل أمن القارة الأوروبية من سواحل بحر قزوين حتى شواطئ المحيط الأطلسي، وفي المقابل فإن استقرار مجموعة دول المحيط الهادي، وعلى رأسها اليابان تأتي في المرتبة الثانية، يليها الشرق الأوسط، وعلى رأسها إسرائيل .

٢ - الحرب الاستباقية

وعلى الرغم من أن حكماء أمريكا الاستراتيجيين، رأوا أنه ينبغي أن تحافظ واشنطن خلال القرن القادم على سياستها في عدم السماح بانفجار أي نوع من النزاعات الإقليمية، إلا أننا نجد الإدارة الأمريكية الجديدة قد جازفت بتفجير صراع عرقي، في ظل مضمون الإرهاب متخذة من استراتيجية الردع للدفاع عن أمنها، وهو ما عرف بمصطلح (الحرب الاستباقية) مما اعتبره بعض المحللين الأساس الاستراتيجي للقرن الحادي والعشرين، وربطوه بالزعامة الأمريكية التي نجدها تسعى للسيطرة على العالم خلال القرن القادم .

إن مخاطر وتهديدات القرن الحالي تكمن في تغيير مفهوم الردع إلى مفهوم الحرب الاستباقية، واستبدلت العدو الاشتراكي بالإرهاب، هذا الاستبدال جعل الولايات المتحدة الأمريكية تواجه ثلاثة أنواع من التهديد وفق منظورها هي :

١- الدول التي لا تزال تمتلك الإمكانيات اللازمة لتهديد المصالح الأمريكية على مستوى أقاليم العالم، ويأتي على رأس هذه الدول الصين وروسيا.

٢- التهديدات الدولية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتهريب السلاح والمخدرات، وتزييف العملات، وفقدان السيطرة على هجرة اللاجئين، وأخيراً التهديدات البيئية.

٣- الحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الدول الخارجة على القانون التي عرفت باسم (الدول المارقة)، والتي يمكنها استخدام هذه الأسلحة لتهديد المصالح الأمريكية، أو تهديد المواطنين الأمريكيين في الداخل.

هذه التهديدات دفعت بنظرية الأمن القومي إلى اتجاه آخر يكمن في تخطى حشد السلاح الرادع إلى الانتشار الواسع للقوات الأمريكية على مساحة واسعة من العالم، حتى لو لم تكن هذه القوات قادرة على التدخل في حالة الضرورة.

يضاف إلى ذلك السعي إلى تأسيس شبكة عالمية لمواجهة الإرهاب، ودعم اتفاقات تبادل المجرمين، وإعادة النظر في بعض الأوضاع القانونية والدولية، التي توفر لهم الدعاية والحماية والتصدي للدول الراعية للجماعات الإرهابية.

٣- الإجراءات اللازمة لمحاربة الإرهاب

لقد اعتمدت الولايات المتحدة عدة إجراءات لمحاربة الإرهاب هي :

- ١- عدم تقديم تنازلات للإرهابيين مهما كانت الضغوط عليها .
- ٢- ممارسة الضغوط على الدول الراعية للإرهاب .
- ٣- استخدام كافة الوسائل والأدوات القانونية والعسكرية لمعاقبة الإرهابيين .
- ٤- معاونة الحكومات التي تخوض غمار المواجهة مع الإرهاب .

١. ١. ٢. عوامة الأمن وتوازن القوى

في أعقاب الحرب الباردة سادت عدة توقعات من أهمها دخول الأمن في سباق العوامة بعد أن اتضح معالمها الاقتصادية والثقافية والتقنية ، وبعد أن تحددت أبعادها العسكرية والسياسية .

إن السبب في هذا الاعتقاد هو ظهور القاعدة التي تقول إن نظاماً اقتصادياً محلياً كان أو عالمياً لا يمكنه العمل دون حماية عسكرية إلى جانب الحماية السياسية اللتين توفران له المناخ الأمن ، لهذا أصبح الأمن عنصراً متوازناً للعناصر الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية .

١. ١. ٣. مستقبل البيئة الأمنية في العالم العربي

مع نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ ازدادت حدة التوترات والمخاطر المهددة للاستقرار السياسي في الشرق الأوسط ، كما أدى النزاع بين الدول العربية إلى حدوث اختلال في الأمن والاستقرار ، ونجم عن ذلك توترات وقلقل وحروب في الأمن السياسي في المنطقة العربية .

لقد أدى انهيار عملية السلام على أرض فلسطين، وما أعقبه من موجات عنف إلى إشعال مشاعر العداة للغرب في سائر أنحاء المنطقة، كما أن انتشار أسلحة الدمار الشامل قد زاد من احتمالات الصراع بين البلدان المتنافسة .

١ . ١ . ٤ سقوط العراق والجوار الاستراتيجي :

إن سقوط بغداد، وتواجد القوات الأمريكية بكثافة في المنطقة، كون ما يعرف بالجوار الاستراتيجي، فقد كانت الدول في المنطقة تنقسم إلى قسمين، دول مهددة تشكل خطراً على دول أخرى تقع تحت التهديد، ما دفع بهذه الدول إلى التركيز على أمنها الخارجي، فوفرت لذلك الميزانية الكافية لشراء السلاح من الخارج، وبوصول القوات الأمريكية وتواجدها في العراق والخليج تحولت الدول التي تمارس التهديد إلى دول تشعر بالتهديد، ما أدى إلى تغيير خطابها السياسي، وهذا ما أشاع الاطمئنان لدى الدول التي كانت تشعر بالتهديد، وحدا بها إلى تقليص إنفاقها على الأمن الخارجي والتوسع فيما يتعلق بالأمن الداخلي والتنمية، كما أن الدول المهتدة بدأت تتخلى عن تهديداتها لما يجاورها من الدول لهذا نجد أن سوريا انصاعت للخروج من لبنان، وإيران خفت من لهجتها تجاه دول مجلس التعاون، والتراجع عن تخصيص اليورانيوم للأغراض الحربية، وإسرائيل قبلت بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

١ . ١ . ٥ التطورات المحلية

إن التطورات التي حدثت في الحقبة الأخيرة قد ساهمت في الإحساس بعدم الأمن والاستقرار في المنطقة، فقد بدأ جيل جديد من القادة في بتسلم

السلطة في بعض البلدان دون أن يكون لهؤلاء القادة قدرات أو مهارات قيادية كافية ، ودون استناد لقواعد تأييد شعبية ، كما أن التوسع في تعليم المرأة أدى إلى إشاعة روح التحدي لدى القوى الاجتماعية والتقليدية المتسلطة ، كما أصبح التطور التقني في مجال المعلومات مثل الفضائيات بالغ التأثير من خلال ما يطرح أمام الجمهور من آراء ووجهات نظر متباينة حول الأمور السياسية والاجتماعية .

هذه التطورات سوف تؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فالآثار البعيدة لهذه التحولات سوف تكون إيجابية في المنظور الديمقراطي والعدالة وحقوق الإنسان ، إلا أنها قد تورث في المدى القريب اضطرابات سياسية واقتصادية ، بالإضافة إلى تهديد للأمن والاستقرار إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه المتغيرات .

١. ١. ٦. عدم الاستقرار ومخاطره

إن عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية سوف ينجم عنه أخطار كبيرة ليس على الدول العربية وحدها ، بل على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص .

فالعالم العربي لعب دوراً رئيسياً في سياسة الولايات المتحدة أكبر مما كان عليه من قبل ، فالولايات المتحدة تعتمد على شركائها الاستراتيجيين في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية ومصر وقطر وإسرائيل في محاربة الإرهاب ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل الدول التي صنفتها بالمارقة ، فخرسان بعض الشركاء الأساسيين نتيجة لتغيير الأنظمة أو ازدياد وتيرة العداء لأمريكا ، يمكن أن يحد من قدرة الولايات المتحدة على مكافحة

الإرهاب في العالم العربي . مما قد يؤثر على استقرار أسعار النفط وامتداداته ، وبشكل خاص للدول الأوروبية التي تعتمد بشكل رئيسي على نفط الشرق الأوسط . . إن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة قد يضر باقتصاد كثير من دول العالم .

١ . ٢ . النظرة المستقبلية للأمن القومي العربي

تولى مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية دراسة الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي لاستشراف التهديدات والمخاطر المستقبلية للاستقرار الأمني ، والآثار المحتملة ، وهذه الدراسة قام بها فريق من المركز (Mesc) برئاسة اللواء الركن متقاعد الدكتور أنور ماجد عشقي ، وقد ركز بصورة خاصة على الآتي :

١ . ٢ . ١ . بطة الإصلاح ومحدوديته

ذكرت الدراسة أن العالم العربي تنتشر فيه النظم الفردية التي وقعت تحت ضغوط القيام بالإصلاح السياسي لمواكبة المتغيرات على الساحة العالمية ، وذلك بالتخفيف من الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام وأدوات التعبير العامة ، فاستجابت بعض الدول لهذه الضغوط فمنحت مواطنيها حرية التعبير ، وحرية الاجتماع ، لكن خطواتها نحو الإصلاح الديمقراطي كانت بطيئة ومحدودة ، فركزت بعضها على مستوى تطوير المؤسسات الديمقراطية مثل المؤسسات والمجالس التشريعية المنتخبة ، كما عمدت بعض هذه الدول إلى السماح لمواطنيها بالمشاركة في بعض المؤسسات المدنية التي تبقى مرتبطة بالدولة ، ولا تمثل مصالح ذات جذور واسعة ، لكن الاستمرار في منح الحريات سوف يزيد من شهية الجمهور ، وينمي لديه المطالبة بالإصلاح السياسي ، ويمكن أن يؤدي إلى تغيير ديمقراطي بعيد المدى .

١. ٢. ٢. التردّي الاقتصادي والأمني

فشلت محاولات الإصلاح الاقتصادي، كما باءت محاولات إيجاد فرص العمل واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العالم العربي بالخسران، وقد حالت الديون الباهظة على بعض الدول العربية بالإضافة إلى الضرائب الكبيرة والفساد الحكومي دون النمو الاقتصادي، وأصبحت معظم هذه الدول تعاني من البطالة، والفقر، والطلب الكبير على المياه النقية، والامدادات المحلية بالمواد الغذائية، وسوف يفاقم النمو السكاني من هذه المشاكل في السنوات القادمة مما يضطر هذه الدول إلى استيراد الغذاء بشكل أكبر، فيضطرها إلى الاستثمار في مشاريع فنية مكلفة للحصول على المياه.

إن التدهور الاقتصادي سوف يقلل من ثقة الجمهور في قادتهم، مما يزيد من احتمالات عدم الاستقرار، كما أن الشباب الفئاض بدون عمل سوف يتحول إلى أرض خصبة للتطرف ودعاة التخريب.

إن الإصلاحات اللازمة لتحسين الاقتصاد مثل الأنظمة الحكومية المنوعة والقليلة التي تصدرها بعض الدول العربية والمحاسبة والمراقبة المتزايدة قد تؤدي إلى عدم استقرار الأنظمة بسبب ما تحدثه من إغضاب لأصحاب المصالح ومراكز النفوذ.

ومركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية يرى ضرورة تشجيع المؤسسات الخيرية للتحويل إلى مؤسسات تنمية غير ربحية، مما يمكنها من استيعاب الشباب والخريجين، وتخفيف الخدمات على المواطنين من خلال إنشاء المستشفيات والمدارس وغيرها.

والمملكة من أكثر المرشحين لهذا الدور بسبب عدم تقبل السعوديين للفوائد البنكية، مما ساعد في ارتفاع أرباح البنوك بشكل يفوق التصور، وهذا ما يفتح المجال للقروض بدون فوائد للشباب الذين يتقدمون بمشاريعهم غير الربحية ذات الجدوى الاقتصادية، فيحصلون على ما يؤهلهم للحصول على قروض دون فوائد، مما يساعد على نشر هذا النوع من المشاريع التي تمتص الشباب الذي لا يجد عملاً.

١. ٢. ٣. تنامي الأمن الداخلي:

إن المؤسسات العسكرية في العالم العربي سوف تركز بشكل أكبر للسيطرة على الأوضاع الداخلية بدلاً من الدفاع الخارجي، وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من حدة التهديدات الداخلية، مما يضطرها إلى تكريس أهم مواردها للمهام البوليسية مثل قمع المظاهرات، وسوف تسعى الأنظمة إلى إحكام سيطرتها، مما يكون على حساب صلاحيات قوات الحدود، وستكون القوات المسلحة أقل فاعلية في الدفاع الخارجي، وسيكون لهذا المنحى والاتجاه النمطي نتائج ذات أبعاد معقدة مما يتطلب مزيداً من الأعباء على الدول الصديقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها التي تتولى الدفاع الخارجي لتوفير الفرص اللازمة للدولة العربية للتفرغ لكسر شوكة الجماعات الإرهابية داخل الحدود، مما يقلل من شراء السلاح للدفاع الخارجي، وتوفير الميزانية المناسبة للدفاع الداخلي.

وهذا يتطلب من وزارات الداخلية والمخابرات إعادة النظر في نظامها الإداري، وتوزيع المهام، ولا بد من التحول إلى الإدارة الاستراتيجية، حتى لا تكون هناك ارتباكات إدارية.

١. ٢. ٤. القيادات الجديدة وسلبياتها

خلال العقد الماضي تسلمت السلطة في العالم العربي قيادات جديدة وشابة أقل خبرة، وأكثر جهلاً باللعبة الدولية، فقد تغيرت القيادات السياسية في كل من الجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا وقطر والإمارات العربية المتحدة وفلسطين، وهناك قيادات متوقعة في مصر مما يجعلها في حاجة إلى التركيز على بناء التأييد الشعبي لأنظمتهم مما يدعوهم إلى التخفيف من حدة الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم التأييد في تقديم التنازلات العربية لإسرائيل في محادثات السلام القادمة، وهؤلاء القادة قد يرتكبون أخطاء في السياسة الخارجية، أما بالمبالغة في تقدير قوة بلدانهم أو لتملق شعوبهم أو بمحاولة تخويف خصومهم أو بالاعتماد على التأييد الدولي الذي يتبين لهم فيما بعد أنه لا يمكن الاعتماد عليه، هذه الحسابات السياسية الخاطئة قد تؤدي إلى إحداث قلاقل وتوترات بين الدول، مثل ما يحدث في قطر اليوم.

إن على الدول العربية التخفيف من كراهية شعوبها للولايات المتحدة الأمريكية، والإقلاع عن الشعارات المستفزة مثل حرق العلم الأمريكي، وشم الأمريكيين، ولا بأس من انتقادهم، بل يجب أن يكون ذلك.

١. ٢. ٥. أهمية الطاقة في الأمن القومي

يمتلك العالم العربي ٧٠٪ من احتياطات النفط والغاز، وبهذا يسيطر على السوق الدولية للطاقة، ولا بد من توظيفه سياسياً واستراتيجياً، ومع هذا فلا بد من الأخذ في الحسبان، ومن المتوقع أن تتحول الولايات المتحدة وأوروبا إلى النفط الروسي في السنوات القادمة، وهذا يقتضي ممارسة

الجذب لهذه الدول وإجادة اللعبة السياسية، وإذا نظرنا إلى ازدياد الحاجة لدى الصين والهند وكوريا للبتروول العربي، لكن الولايات المتحدة لا ترغب في توجه الدول العربية لهذه الأسواق لأن الصين وكوريا وروسيا من الدول المصدرة لأسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ، مما يسهل عملية نقل هذه التقنيات إلى الدول العربية، وصعوبة السيطرة الأمريكية عليها. فعلى الدول العربية أن ترسم سياسة استراتيجية للنفظ ليكون أداة لتحقيق الأمن القومي.

١. ٢. ٦. تكنولوجيا الاتصالات والأمن القومي

إن التقنيات المتقدمة كالإنترنت يشاع استخدامها في الدول العربية لدى الشرائح الأكثر ثراءً وثقافة، أما الفضائيات والفيديو والفاكس، فهي الأكثر انتشاراً، ولهذه الوسائل الأثر السياسي العميق، لأنها تسمح بالتداول السريع والرخيص للمادة المطبوعة خارج سيطرة الإعلام الحكومي والأجهزة الأمنية كما أنها لا تخضع لدور النشر المنضبطة، فهذه الوسائل تزود الجمهور بالآراء المتعددة حول السياسة والأحداث الدولية، كما توفر المنابر المتاحة للنقاش والحوار، مما يضطر الحكومات إلى اتخاذ خطوات أكثر للعمل على اجتثاث الفساد، كما يمكن أن ترد الحكومات على هذه التغيرات بأن تصبح أكثر تسلطاً، وقد تتجه نحو التهيب والقوة، كما تحاول منع الجمهور من الوصول إليها، مما قد يخلق نوعاً من الصدمات أو لوناً من ألوان الضيق والتمرد.

وهنا يجب أن تدرس هذه القضايا بعناية، وأن يجري التعامل معها نفسياً ودينياً والعمل على إغناء الحس الوطني لدى الجماهير كسبيل من أهم السبل الوقائية.

١. ٢. ٧. الاستمرار في تطوير أسلحة الدمار الشامل

لقد زادت إمكانيات الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وسعي الدول العربية إلى الحصول عليها، وذلك بسبب التهديدات الإسرائيلية، والتهديدات الإيرانية المتوقعة.

إن استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة يترك آثاراً خطيرة، ويورث تهديدات للأمن القومي العربي، كما يحد من حرية الولايات المتحدة الأمريكية في التصرف، إن حصول الجماعات الإرهابية عليها قد يهدد أمن الدول العربية وأصدقائها، لهذا يجب أن تتعاون الدول العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية لمنع انتشار هذه الأسلحة في الدول العربية ودول الجوار، ونزعها من إسرائيل بحلول السلام، ولا يتأتى ذلك إلا بحصول الفلسطينيين على دولتهم المستقلة.

إن الإرهاب البيولوجي يوشك على الظهور في الساحة الدولية، ما يغير من موازين المكافحة والحرب على الإرهاب، وهو ما حذرت منه فرنسا في ٢٠ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١ مارس ٢٠٠٥م.

١. ٢. ٨. التوازن بين الاستقرار السياسي والإصلاح

إن التجربة الديمقراطية في العالم قد بينت أن التحول إلى الديمقراطية قد يؤدي إلى فتح الأبواب أمام القوى الأصولية لإشاعة الاضطرابات والفوضى، لكن الالتزام بالثوابت الإسلامية، وفتح أبواب الحوار يخفف كثيراً من التحديات الأصولية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى تحقيق الاستقرار السياسي في الدول الصديقة حتى لو كان ذلك على حساب الإصلاح الديمقراطي،

لكنها اليوم وبعد أحداث ١١ سبتمبر وجدت أن الاستقرار السياسي دون إصلاحات ديمقراطية قد هياً الأجواء للتطرف والإرهاب .

وللمحافظة على الأمن القومي في الدول العربية لابد من التحول الحكيم للإصلاح الديمقراطي مع إيجاد التوازن اللازم مع الاستقرار السياسي .

١ . ٣. الأمن العربي في عصر العولمة:

ليس لباحث في الاستراتيجية الأمنية أن يكون بمنأى عن البحث في التحديات التي تواجه الأمة ، وليس عليه أن يتجاهل مفهوم الأمن القومي ورسالته كما تبلورت في الدراسات الاستراتيجية ، لأن الأمن القومي ما هو إلا إيجاز شامل لمجمل التحديات التي تواجهها دولة موحدة أو عدة دول في أمنها ومصالحها أما الأمن فهو فقدان الشعور بالخوف والتهديد وانتفاء للاحساس بالخطر ، وهو الذي يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الاقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح ، والقيم ضد التهديدات الداخلية والخارجية .

١ . ٣. ١ الأمن القومي والتفكير الاستراتيجي : National Securityty

and Strategic thinking

يجمع المفكرون الاستراتيجيون على أن الأمن القومي يجب أن يحتل مكانته في التفكير الاستراتيجي السياسي والعسكري ، لهذا جعلت الدول من أمنها القومي هدفاً استراتيجياً أعلى ، لأن التحديات التي تواجه الأمم تختلف باختلاف العصور والأزمان فتتأثر بالحوادث والمتغيرات

والاختلافات ، لهذا يجب أن لا يجزأ الأمن القومي العربي ، وأن يكون موحداً بعيداً عن الاختلافات .

١ . ٣ . ٢ الأمن القومي والسياسة الخارجية : National Security and Foreign Policy

يعتبر الأمن القومي المحور الأساسي للسياسة الخارجية للدولة والأمة ، لأن السياسة الخارجية هي السلوك الخارجي الذي تتبعه الدولة انطلاقاً من مفهومها لأمنها القومي ، ويؤكد بعض الاستراتيجيين على ضرورة النظر في مجمل العلاقات الدولية من وجهة نظر أمنية ، ولتحقيق الأمن القومي العربي لا بد من توحيد الأسس للسياسة الخارجية .

١ . ٣ . ٣ الأمن القومي والتحديات : National Security Challenges

تواجه الدول تحديات عديدة لأمنها الداخلي وأمنها الخارجي ، فالأمة العربية تواجه صراعاً مريراً مع إسرائيل ، هذا الكيان الذي زرعه بريطانيا ليفصل شرق الأمة العربية عن غربها لمنعها من الوحدة ، ولإثارتها ضد بعضها كما فعل اليهود طوال قرن ونصف من الزمان في المدينة المنورة قبل الهجرة بين الأوس والخزرج حتى جاء الإسلام وأرسى عليه الصلاة والسلام قواعد الأمن القومي ، من خلال إصلاحات جذرية ، فوضع الصحيفة التي كانت تعتبر أول دستور في التاريخ يحتوي على ٤٥ مادة دستورية جمع بها كل الفرقاء ، وحدد مسؤولياتهم ، وبهذا أنهى عقوداً من الصراع في المدينة المنورة ، كما آخى بين المهاجرين والأنصار للقضاء على التناقضات الثقافية ، وبهذا حول النبي ﷺ الانتماء من القبيلة إلى الانتماء إلى الوطن ، فالإصلاح هو أول دعائم الأمن القومي .

كل ذلك أنهاه النبي صلى الله عليه وسلم في عام واحد . بعدها استعد لمواجهة التحديات الخارجية، كان التحدي في البداية من قريش ، فكانت غزوة بدر وأحد، ثم تحولت التحديات الخارجية إلى الجبهات الثلاثة في غزوة الخندق ، فكان من الجنوب كفار قريش كأعداء تقليديين للنبي صلى الله عليه وسلم ، ومن الشرق بني أسد وعطفان ، وهم أشبه بالمرتزقة يهاجمون المدينة في مقابل إنتاج خيبر ، ومن الشمال كان اليهود في خيبر وفدك ووادي القرى وتيما ، فكانوا قوة تحريض وتمويل .

إن الأمن القومي يعتبر المحور الأساسي للسياسة الخارجية سواء كان للدولة أم للأمة ، لأن السياسة الخارجية هي السلوك الخارجي الذي تتبعه الدولة انطلاقاً من مفهومها الذاتي لأمنها القومي وأساليب حمايته والدفاع عنه ، ويؤكد الاستراتيجيون وجوب النظر في مجمل العلاقات الدولية من وجهة الأمن القومي .

١ - التحديات الخارجية: External Challenges:

تواجه الأمة العربية صراعاً مصيرياً مع إسرائيل كما تواجه أطماعاً من دول الجوار بالإضافة إلى التحديات من بعض الدول الكبرى بسبب موقعها الاستراتيجي ومكامن الطاقة ومواردها الأولية .

٢ - التحديات الداخلية: Local (Interior) Challenges:

تمثل التحديات الداخلية الخطر الأكبر ، وهذا يتطلب الاهتمام بالوحدة الوطنية ، لهذا يتطلب الأمر وجود أهداف استراتيجية توحد جميع فئات المجتمع كما توحد الدول التي تتكون منها الأمة ، ولا بد من إزالة التناقضات بين الدول العربية ، فالدول الأوروبية لم تنه حالة العرب بينها إلا بعد أن بحثت في القوائم المشتركة وأنهت العدوان فيما بينها .

واليوم تشكل المطامع العربية أهم التحديات بالإضافة إلى الإرهاب التي أخذ يتهددها من الداخل والخارج .

٣ - تحديات التنمية : Developmental Challenges

إن من أهم التحديات التي تواجه معظم الدول العربية هي مشاكل التنمية بكل صورها الاقتصادية والاجتماعية، فالعلاقة بين التنمية الأمن علاقة وثيقة، فالأنماط التي تتخذها التنمية من حيث الشكل وتهيئة الموارد الاقتصادية والتشريعية في المجتمعات تنعكس آثارها على الأمن .

٤ - التخطيط الأمني : Security Plan

لا تزال الدول العربية تتعامل أمنياً بردود الفعل، فغياب التخطيط الأمني الشامل يشكل قلقاً للأمة، كما يؤكد على عجز الأمة في التخطيط القومي للأمن العربي، وذلك بسبب انعدام مراكز الدراسات الاستراتيجية، فالمراكز التي تحمل هذا المسمى هي مراكز لا تخضع للمعايير العلمية، فهي أقرب إلى الاستشارات منها إلى الدراسات الاستراتيجية .

لهذا كانت دراسة الأمن القومي كفيلة بفتح الأبواب أمام كل الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتطلب طرحها للحوار بين رجال الفكر وصناع القرار إي بين ما يملكون الأفكار، ومن يملكون تطبيقها .

١. ٣. ٤ تطور المفاهيم للأمن القومي

في أعقاب الحرب العالمية الثانية عاشت الأمة العربية مرحلة دامت خمسين عاماً، سادتها مدرسة أمنية اعتمدت (المفهوم العسكري الاستراتيجي للأمن)، وهذه المدرسة تربط بين الأمن القومي والقوة

العسكرية، فالأمن يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة أما بعدم التضحية لتجنب الحرب أو بالمحافظة على مصالحها بالحرب، وهذا التصور ينتمي إلى مدرسة الكاتب الأمريكي (وولتر ليبمان) الذي طرح نظريته عام ١٩٤٣ عندما قال: (إن الدولة ستكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وتكون قادرة عند التحدي على المحافظة على تلك المصالح بالحرب)، وهذا يدل على أن الأمن مرتبط بقدرة الدولة لحماية مصالحها المشروعة سواء بعدم التضحية لتجنب الحرب أم بالمحافظة عليها بالحرب.

وعلى هذا فإن المصالح تعتبر لصيقة بأمن الدول، وبناءً عليه تكون الدولة على استعداد لخوض الحرب دفاعاً عن كيانها ومكتسباتها.

أما دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية الصادرة عام ١٩٦٧ فتقدم مفهوماً آخر للأمن القومي يظهر في التعريف الذي اعتمده دائرة المعارف إذ تقول: (يعني الأمن القومي قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية).

وإذا نظرنا إلى دائرة المعارف البريطانية وجدنا أنها تعرف الأمن القومي في مادة الأمن الدولي International Security هو (إن الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة عليها بواسطة قوة أجنبية).

فالأمن القومي يرتبط ارتباطاً كاملاً بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهوم الردع والقوة، كما أن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي تهديدات ذات طابع عسكري، ومصدرها على الدوام خارجي، ومن ثم يجب مواجهتها من خلال تعظيم القوة العسكرية على أن تكون الدولة على استعداد لمواجهة أي تهديد عسكري، فمسؤولية الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة الأمن والمخابرات التابعة للدولة.

ومع هذا فإن هذا المفهوم تعرض لعدة انتقادات أهمها التهديدات التي تواجهها الدول والمجتمعات، وبشكل خاص الدول النامية، فالتهديد ليس عسكرياً على الدوام، بل هناك تحديات أخرى لا تقل عنها أهمية مثل عدم الاستقرار السياسي، وعدم التكامل الاجتماعي، والحروب الأهلية، والجوع، وفشل خطط التنمية، كما ارتبطت بذلك تأثيرات التقدم العلمي والتقني في مجالات الحرب، وأدوات الاتصال، وازدياد التبادل التجاري والاقتصادي، فالتهديد العسكري ليس هو التهديد الوحيد في العلاقات الدولية.

ومن أبرز الذين انتقدوا المفهوم العسكري للأمن هو وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا الذي أصبح فيما بعد رئيساً للبنك الدولي الذي أبرز المفهوم الاجتماعي للأمن في كتابه (جوهر الأمن) فقد قال: (الحقيقة أن الإنسان المعاصر لا زال يتصدر الحرب والسلام في نفس العبارات التفكيرية كما كان يفعل أجداده ويبدو أن الأجداد فشلوا فشلاً ذريعاً في تجنب الحرب وإقرار السلام، فنحن لا نزال نميل إلى الافتراض بأن العنصر العسكري هو الذي يحقق الأمن)، وذكر بأن جوهر الأمن ينبع من وجود نظام متناسق للمعتقدات والمبادئ المشتركة في المجتمع، وهذه العناصر هي الأساس الحقيقي للأمن، وليس المعدات العسكرية، ففي الدول النامية التي تواجه تحديات عملية التنمية والتحيز الاقتصادي والاجتماعي، فإن الأمن ينبع أساساً من التنمية. فالأمن ليس هو المعدات العسكرية، وأن كان يتضمنها، والأمن ليس هو القوة العسكرية، وأن كان قد يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، وأن كان قد يشملها، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، لهذا نجد أن الأمن قد أصبح عزيزاً في الدول النامية بسبب عدم التنمية.

ولأن الأمة العربية في مجملها دول نامية فإن ضعف التنمية يتسبب كثيراً في غياب الأمن القومي، فالإصلاح السياسي يحقق الأمن، لأن الإصلاح السياسي يتوخى رفع الظلم وتحقيق العدالة بين المواطنين، وهذا ما أكد عليه القرآن الكريم: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (سورة الأنعام)، وكذلك الأمن الغذائي والتنموي، فالله عز وجل يقول في سورة قريش: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، فاليابان تشعر بالأمان دون أن يكون لها جيش قوي، وكذلك الحال في الدول الاسكندنافية وسويسرا كما أن التسليح القومي وحده لم يوفر الأمن للاتحاد الروسي بسبب غياب العدالة، وعدم توفر الاقتصاد القوي، ومع هذا فإن القوة العسكرية تشكل ضرورة أساسية.

١. ٣. ٥ مفهوم الأمن القومي وتطبيقه على الأمة العربية

ارتبط مفهوم الأمن القومي بالدولة، لأن سياسات الأمن تتطلب أمور ثلاثة:

- ١- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.
 - ٢- تحديد التحديات التي تواجه الدولة التي تتكون منها الأمة، والوصول إلى اتفاق عليها.
 - ٣- رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح والقيم اللازمة لمواجهة المخاطر المتوقعة.
 - ٤- بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات.
- إن تحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد يتطلب الاتفاق مع دول الجوار. وهذا لا يتأتى إلا

من خلال خطة استراتيجية بعيدة المدى تتفق عليها الدول العربية، بحيث تفضي في النهاية إلى وحدة سياسية تتخذ الطابع الفدرالي عندها يمكن تحقيق الأمن للوطن العربي .

١. ٤ صياغة المنهج الاستراتيجي للأمن القومي العربي

الأمة العربية قوة عظمى لديها الامكانيات المادية والبشرية ما يمكنها من تشكيل كيان قومي لتصبح من أهم الكيانات التي تسهم في المجتمع الدولي كقوة فاعلة ومؤثرة، وقد أدرك كامبل بانار مان رئيس وزراء بريطانيا ذلك مع بداية القرن العشرين، فقال: (هناك شعوب في الشرق الأوسط لها كل مقومات الوحدة، فمتى ما اتحدت فستشكل خطراً يهدد مصالح الغرب، ولا بد من وجود حاجز بشري يفصل شرق هذه الشعوب عن غربها)، فكانت إسرائيل .

فالأمة العربية بالإضافة إلى ما تمتلكه من مقومات الوحدة التي لا يتسنى لأمة على وجه الأرض من حيث اللغة والدين والتاريخ المشترك والثقافة والقيم الروحية والآمال والآلام المشتركة، فهي تتمتع بموقع استراتيجي إذ تحتل بمرکز الأرض (Cantral Land) كما أن لديها كل مقومات الأمن من قوة بشرية، وموارد أولية، ومياه، وزراعة، وطاقة بكل أنواعها النفطية والشمسية . لهذا نجدها تواجه تحديات خارجية تطمع في ثروتها، وتحويل دون وحدتها، لهذا قسمت إلى كيانات مستقلة أمكن السيطرة عليها، وهي النظرية التي وضعها أرسطو للأسكندر المقدوني قبل ميلاد المسيح حينما أرشده إلى أنه لا يمكن السيطرة على الدول التي فتحها إلا بتقسيمها إلى كيانات سياسية تتصارع فيما بينها .

إن الأمة العربية في سبيل تحقيق أمنها الوطني لا بد أن تقوم على قاعدتين : وحدة الهدف ووحدة القرار :

١. ٤. ١ وحدة الهدف

لا بد للأمة العربية أن يكون لها هدف قومي واحد ، فالنبي ﷺ لم يتمكن من توحيد المسلمين رغم تفرقهم إلى كيانات وأفراد إلا بتوحيد الهدف القومي ، فعندما نزلت عليه الآية : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (سورة الشعراء) جمع بني هاشم على العشاء ، فقال لهم : (كلمة واحدة تحكمون بها العرب وتسودون بها العجم) ، فقال له أبو لهب : عشر وأبيك ، فقال عليه السلام : (لا إله إلا الله محمداً رسول الله) ، فرد عليه أبو لهب قائلاً : والله لا نطبق ذلك .

هذا الهدف هو الذي وحد صفوف المسلمين وجمع شملهم ، وواجهوا كل التحديات عبر تاريخهم ، فالأمة العربية لا بد لها من هدف قومي واحد ، فهل نستورد هذا الهدف من الولايات المتحدة الأمريكية التي أقامت وحدتها على (الأمن القومي) ، أم من إسرائيل التي أنشأت هذا الكيان تحت هدف (أمن إسرائيل)؟

فالهدف القومي هو الذي يتمثل فيه الولاء بحيث تذوب فيه كل الأهداف الإقليمية إذا ما تعارضت بحيث يكون تحقيقها تحقيقاً للهدف القومي الكبير .

إن الأمة العربية تتوفر لها كل مقومات الدولة العظمى Super Power ولكن التناحر وتصادم المصالح هو الذي يضعف هذه الأمة ويبدد مصالحها ويفرق كلمتها ، لقد أصبحت بعض الدول العربية تنظر إلى الأمة من خلال مصلحتها الذاتية طمعاً في السيطرة على باقي الدول وتطاولاً لإثبات الوجود .

إن صياغة الهدف القومي يتطلب بناء القوة الذاتية للأمة، وهي القوة التي تعتمد على عاملين السياسة والاقتصاد. فالعامل السياسي يتطلب وحدة للقرار السياسي وتكوين الأجهزة القادرة على صياغته وتفعيله، وقدرة الأجهزة الصانعة له، فوحدة الهدف القومي تساعد على تسهيل مهمة اتخاذ القرار السياسي المطلوب، والوقوف في مواجهة المخاطر المحتملة والأحداث المتوقعة التي تترصد بالأمة، لكن الأمة العربية تقف عاجزة أمام هذه التحديات بسبب غياب القرار السياسي الموحد.

١. ٤. ٢ وحدة القرار السياسي

إن وحدة القرار السياسي هي التي توجه الأمة للتعامل مع التحديات التي تتعامل معها، وإعداد الخطط الاستراتيجية لحماية أمنها القومي، إن الأمة إذا لم تصنع قراراتها بنفسها فإن جهات خارجية تصنع بدلاً منها تلك القرارات، ولن تكون لصالح الأمة، بل لصالح الجهة التي تصوغ القرار. وتجربة مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومؤتمرات القمة تؤكد على إمكانية توحيد الأهداف وصياغة القرارات وتوحيدها داخل الأمة العربية، ولا بد من تخطيط استراتيجي مرحلي لأمد طويل خصوصاً وإن غياب القطبين يتيح الفرصة لتوحيد الجهود، داخل الأمة العربية.

١. ٥ الخلاصة

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي تكون الأمة العربية قد دخلت في مرحلة جديدة بعيداً عن التمزق الفكري والايديولوجي، لكنها في حاجة إلى إعادة حساباتها وتقديم تنازلات اقليمية لحساب الأمن القومي العربي.

والعولمة تشكل تحدياً كبيراً للأمة، لكنه تحد ليس بالخطورة التي قد تعصف بوحدتها، فالعولمة من أهدافها إنشاء شرق أوسط كبير يمتد من باكستان شرقاً إلى الأطلسي غرباً، وهذا المخطط وإن كان يحمل روح التحدي للأمة إذ أنه سوف يتسبب في ذوبان القومية العربية بسبب ضم بعض دول الجوار أمثال تركيا وإسرائيل وإيران وأفغانستان والباكستان، فهذه الدول فيما عدا إسرائيل هي دول إسلامية كما أن العرب يشكلون المساحة الأكبر، فبدون وحدة في القرار ووحدة في الأهداف، فإن الأمة العربية لن يكون لها وجود إلا في اللغة، وهذا يتطلب مواجهة هذه التحديات عن طريق الآتي:

١. ٥. ١ تفعيل دور الجامعة العربية

يجب تفعيل دور الجامعة العربية وإعادة صياغة نظامها بحيث تصبح قادرة على المساهمة في تحديد الأهداف وصناعة القرارات القومية، وهذا لا يتأتى من خلال الإدارة الحالية، بل لابد أن تدار بشكل استراتيجي، وأن تضع لها خطة استراتيجية تنتهي بوحدة الأمة على غرار الاتحاد الأوروبي، مع أن مقومات الوحدة في العالم العربي أكثر بكثير من عواملها سواء في الاتحاد الأوروبي أو حتى في الولايات المتحدة الأمريكية.

١. ٥. ٢ التكامل الاقتصادي

لابد أن يكون هناك تكامل اقتصادي عربي، فالدول العربية منقسمة إلى قسمين دول غنية يفوق دخلها بشكل نسبي بعض الدول الكبرى مثل الإمارات وقطر، ودول هي تحت مستوى خط الفقر كاليمن، مما يستدعي

التكامل الاقتصادي والاستثمار البيئي في سبيل دعم التنمية الاقتصادية داخل الأمة العربية .

كما أن العمالة الآسيوية أصبحت تهدد مستقبل دول الخليج خصوصاً إذا توسعت في العمل الديمقراطي ، وأصبح للعمالة الوافدة حظ في الانتخابات والترشيح ، فالعمالة العربية كفيلة بوضع حد لهذه التحديات .

١. ٥. ٣ تشجيع التعدد والثقافي العالمي

إن العولمة الأمريكية تمثل ثقافة واحدة ، وهو ما يكثف المواجهة مع العولمة ، فالتعدد الثقافي العالمي ، وذلك بوجود ثقافة فرانكفونية وهو ما تسعى فرنسا لفرضه داخل لبنان ، والثقافة الصينية ، وإن كانت محدودة كل ذلك يخفف الضغط على الثقافة العربية والإسلامية ، ويفتح الحوار بين الحضارات وليس فرض حضارة على أخرى .

١. ٥. ٤ تشجيع وإنشاء مراكز الدراسات الاستراتيجية

إن مراكز الدراسات الاستراتيجية هي التي تتولى على الدوام المساعدة على إعداد القرار سواء كان في القطاع الأهلي أو الحكومي ، هذه المراكز كفيلة بالبحث والدراسة وإجراء الحوار والتخطيط ولا بد من الاستعانة بها والتخفيف من الاعتماد على الاستشارات التي تبني على رأي الفرد .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، سعد الدين : النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ط ٣ بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢ .

الأيوبي ، هيثم : الأمن القومي العربي والوحدة العربية ، مقال شؤون عربية عدد (٤٢) سبتمبر ١٩٨٥ صفحة ١٤٨ ١٥٩ .

بشارة ، عبدالله : تجربة مجلس التعاون الخليجي ، بحث خطوة أم عقبة على طريق الوحدة العربية ، عمان : منتدى الفكر العربي ١٩٨٥ سلسلة الحوارات العربية .

جهاد ، عودة : نظرية الأمن القومي العربي مقال المستقبل العربي السنة ١٨ العدد ٧٨ .

حرب ، اسامة الغزالي ، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ، بحث ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٨ (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، محور العرب والعالم) .

سعيد ، عدلي حسن : الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه كتاب ١٩٧٧ .

شكير ، محمد لبيب ، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦ .

عشقي، أنور ماجد، العولمة وأبعادها الاستراتيجية، بيروت، دار الخضر،
إصدارات مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية
والقانونية ٢٠٠١.

مطر، جميل وهلال، علي الدين: النظام الاقليمي العربي: دراسة في
العلاقات السياسية العربية ط٣ بيروت مركز دراسات الوحدة
العربية ١٩٨٣ ط ١٩٨٦.

مكنامارا، روبرت، جوهر الأمن ترجمة يونس شاهين القاهرة: الهيئة
المصرية العامة للتأليف والنشر عام ١٩٧٠.

نقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من
منظور مختلف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧.

هلال، علي الدين، الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، مقال شؤون
عربية العدد ٣٥ يناير ١٩٨٤.

_____، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم ورقة
عمل منتدى الفكر العربي، عمان سلسلة الحوارات العربية ٢١
و٢٢ ابريل ١٩٨٦.

هويدي، أمين، أحاديث في الأمن العربي، بيروت: دار الوحدة ١٩٨٠.
_____، الأمن العربي في مواجهة إسرائيل.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Encyclopedia Britanica

Encyclopedia Americana

Arms Control: Reading from Scientific American. San
Francisco: W.H. Fremand and Co. 1973

Brezinski, zbigniew, Betwchtwo Ages:

America_s Role in the Technetrol Era. Newyork

Penquin Books 1970

Cordesman, Anthony H. The Gulf and The Search for Stratigic
Stability

Saudi Arabia Military Balance in the Gulf and Trends in the
Arab Israeli Military Balance, Boulder, Colo: West
view Press 1984.

الأمن الفكري في مواجهة العولمة

أ. د. عبد الرحمن بن إبراهيم الشاعر

١ . الأمن الفكري في مواجهة العولمة

المقدمة

تواجه المجتمعات البشرية على مختلف أنواعها ومشاربها واتجاهاتها وتوجهاتها موجة التداخل المعرفي والتجاذب الثقافي ما أحدث شرخاً في بنيتها الفكرية؛ وإن مثل هذا الشرخ يمكن أن يحدث تحولاً كمياً ونوعياً في ماهية وخصوصية تلك المجتمعات .

ورغم أن فكرة العولمة الثقافية ما زالت مرفوضة من قبل العديد من المجتمعات حتى الغربية منها، إلا أن آلية هذه العولمة أصبحت أقوى من الرفض وتجاوزاتها تفوق الحدود التي يرسمها هذا الرفض؛ بل لم تصبح خياراً يمكن التفكير فيه، بل واقعاً يجب التعامل معه .

والمجتمعات الإسلامية ليست بمنأى عن هذه التداخلات بل قد تكون أكثر المجتمعات تأثراً إذا ما سلمت بهذه التدخلات الفكرية والضعف أمام آلياته الطاغية، ورغم الطرح والتنظير المستمر لهذه المشكلة إلا أننا لا نجد - على حد علم الباحث - دراسة تضع آلية عملية ناجحة لإيجاد التوازن الفكري الموضوعي والحفاظ على الخصوصية التي لا تعيق التعامل وفهم الآخر . وتحاول هذه الدراسة الإسهام بهذا الطرح من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: مبرراتها وسبل المواجهة .

المبحث الثاني: مفهومه وأهميته .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- ١- وضع رؤية موضوعية لواقع العولمة .
- ٢- توضيح دور العولمة كآلية عملية لزعزة الأمن الفكري .
- ٣- توضيح اهتمام الشريعة الإسلامية في تعزيز الأمن الفكري .
- ٤- اقتراح نموذج توعوي للأمن الفكري .

منهجية الدراسة :

سوف تنهج الدراسة الأسلوب الوصفي النظري المعتمد على المصادر المعلوماتية متناولة الحقائق والمفاهيم بالتحليل والتقويم والمقارنة في مبحثين رئيسيين .

١. ١ العولمة : المبررات وسبل المواجهة

لقد استهدفت العولمة في بدايتها الاقتصاد نظراً لارتباط الشعوب المباشر بهذا النشاط ، ودور التقنية الحديثة في إحداث ثورة في السوق التجارية والصناعية ، ويطلق على التجارة الإلكترونية الوليد الشرعي لأنظمة المعلومات الحديثة التي جعلت منها ظاهرة عالمية غير تقليدية ، ومهدت الطريق أمام فكر تقني عولمي اجتاح المجتمعات المحافظة ، وأحدث خللاً في بنيتها الفكرية ، بل تجاوز ذلك الجانب الاقتصادي لينال من التعليم الذي يعاني اليوم من التدخلات الفكرية التي لا يستطيع النظام التعليمي التقليدي العمل بمنأى عنها .

وتشير الأدبيات إلى أن العولمة هي مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمع البشري ، وقد برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ، وأصبحت ممكنة بفضل ظهور تقنية المعلومات انطلاقاً من الحاسب الآلي والإنترنت الذي فتح آفاقاً واسعة أمام الشركات ليس لزيادة الإنتاج وتحسين النوع فحسب بل لغزو أسواق أكثر في العالم أجمع .

ومثل هذا الغزو أحدث فجوة في الأنظمة الاقتصادية في العالم الثالث كان لا بد من تحديدها والتعامل معها بعقلانية ، وبأسلوب علمي هدفه الاستثمار البشري . أما التنمية البشرية في العالم الثالث فلم تكن موجهة توجيهاً علمياً وموضوعياً لمقابلة الاحتياجات الفعلية ، كما أن جودة هذه الاستثمارات لم ترق إلى تحقيق مخرجات بشرية عالية الإنتاجية ، والمدخل السليم لهذه الخطة تقنية وثورة المعلومات ، فنحن نعيش اليوم حضارة المعلومات التي اهتمت بمفهوم العولمة الذي تجاوز في آثاره خصوصية الوعي الاجتماعي والثقافي ، مما حدا بالمجتمعات النامية والحريضة على كيانها وخصوصيتها إلى تبني ما يسمى بالتقنية الملائمة التي تصمم وفق عدد من الاعتبارات المحلية . ولكن هل التقنية الملائمة حل لمشكلة العولمة أم إثراء لها؟ .

يشير أمين (١٩٩٧م ، ص ٢٥) إلى أنه قد صاحب ظهور مصطلح العولمة متغيرات عالمية جديدة ، فقد انتهجت الشركات والقوى المهيمنة على مصادر القوة والاقتصاد والتكنولوجيا أساليب جديدة ومتنوعة مثل برامج التثبيات الاقتصادية والتصحيح الهيكلية على الصعيد الاقتصادي ، واستخدام أطباق التلفزيون وشاشات الكمبيوتر والإنترنت على صعيد المعلومات والأفكار ، وكذلك تغيير مصادر الكسب والربح لنشر أفكار تساعد على تحطيم موضوع الولاء والخضوع القديم للوطن وللأمة وإحلال

ولاءات جديدة وأفكار من نوع «نهاية الإيديولوجية» و«نهاية التاريخ» و«القرية الكونية» والاعتماد المتبادل .

إن العولمة هي القوة الرئيسة والفاعلة لقيادة المجتمعات إلى القرون التالية، هذا من الناحية الأمنية، أما من الناحية الفكرية فإننا نجد أن العولمة عامل رئيسي في التحولات السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية التي يشهدها العالم .

وإن إعداد الأفراد لمجتمع العولمة يتطلب شيئاً من التوازن في خطة الإعداد، وإن كان هذا الأمر صعباً أحياناً ولكنه غير مستحيل على من يسعى إلى إيجاد نظام اقتصادي اجتماعي تعليمي يحمل سمات الخصوصية والعالمية التي قد لا تخرج في بعض مفاهيمها وأدوات تطبيقها عن الفكر الإسلامي، ويمكن أن نحدد هنا منطلقات التعامل مع العولمة في ثلاث مراحل مستقلة :

- ١- مرحلة المعرفة التي تتصف بالقدرة على فهم الآخر والاستيعاب النظري للأفكار والمفاهيم والحقائق التي تتعلق بالفكر الدخيل .
- ٢- تحديد مواطن الترابط والتلاقي، والتنافر من منطلقات عقائدية واجتماعية وتراثية .
- ٣- اكتساب المهارة التلقائية الاستجابة والمعتمدة على القدرة على التحليل والتقييم .

وإذا ما أريد لهذه المنطلقات النجاح، لا بد من التغلب على الصعوبات الاجتماعية والنفسية والعضوية والإدارية والتطبيقية . وأن تكون تربية الأجيال وفق منطلقات وقيم إسلامية صحيحة .

تسعى النظم التعليمية في أي مجتمع من المجتمعات إلى أن يكون توجه هذا المجتمع أو اعتقاده هو الوصول بأفراد المجتمع إلى درجة من الصلاح، ووسيلة الوصول إلى هذا المفهوم وسبل المحافظة عليه تكمن في نشر الأمن وعدم اختراقه والتأثير فيه .

ويشير (الطلاع، ١٤٢٠هـ، ص ١٩) إلى أن السبيل الوحيد للوصول إلى ذلك تحقيق الأمن تحقيقاً كاملاً انطلاقاً من فحوى الأمن وخلاصته «السلامة والطمأنينة للجميع في كل مجال من مجالات الحياة» .

لذا فإن تحقيق الأمن بهذه الصورة يحتم على القيادات العليا إحاطة أفراد المجتمع به إحاطة تامة تتحقق من خلالها السلامة والطمأنينة المرجوة لهم .

وتتفاوت استجابات أفراد المجتمع للبيئة والعناصر التعليمية وانعكاساتها على الجوانب الإدراكية وفق المراحل العمرية . لذا فإن النظم التعليمية يجب أن تخطط وفق الأساليب العلمية والتربوية والنفسية ، بحيث يمكن من خلال هذا التخطيط تهيئة الفرد للتفكير العلمي الناقد إلى جانب تفجير طاقاته وقدراته العقلية مما يسهم في تحديد توجهاته وقدراته ومواهبه .

ومن المنظور الإسلامي يشير أعلام التربية الدينية الإسلامية للجوانب التربوية الإدراكية ومنهم ابن قيم الجوزية (الشاعر، ١٤٢٠هـ، ص ٤٤)، حيث أشار في اهتماماته التربوية إلى أنه عندما كان التشریف للإنسان بحمل الأمانة، وقد منحه الله عقلاً يميز به، وجعل الله العقل مناط التكليف حيث تتمثل حياة العقل في صحة الإدراك وقوة الفهم وجودته، وبالعقل يمكن إدراك العلاقات بين الأشياء وبين الأسباب ومسبباتها . ويضيف ابن القيم أن المعرفة الصحيحة هي روح العلم والعلم الصحيح هو روح العمل

المستقيم ، وما جاء به العلم لا يناقض ما جاءت به المعرفة ، بل المعرفة روح العلم ولبه وكماله ، وحقيقتها : العلم الذي أثمر لصاحبه مقصوده ، ولسان الابرار لا يخالف لسان المقربين إنما يخالف لسان الفجار .

ويذكر ابن خلدون في فصل الفكر الإنساني أن الله سبحانه وتعالى ميز البشر عن سائر الحيوانات بالفكر الذي جعله مبدأ كماله نهاية فضله على الكائنات وشرفه ، وذلك أن الإدراك وهو شعور المدرك في ذاته وهو خاص بالحيوان فقط بين سائر الكائنات والموجودات ، ويزيد الإنسان من بينها أنه يدرك الخارج عن ذاته بالفكر الذي وراء حسه ، فينتزع بها صور المحسوسات ويجول بذهنه فيها فيجرد صوراً أخرى ، والفكر هو التصرف في تلك الصور وراء الحس وجولان الذهن فيها بالانتزاع والتركيب . وللنشاط الفكري عند ابن خلدون ثلاثة أنماط :

- ١- العقل التمييزي الذي تحصل به المنفعة والمعاش ويدفع الضرر .
- ٢- العقل التجريبي الذي يفيد الآراء والآداب في معاملة بني جنسه .
- ٣- العقل النظري الذي يعنى بما وراء الحس ، والذي يستهدف تصوراً كلياً للوجود بفصله وأسبابه وعلله .

ويشير الطلاع (١٤٢٠هـ ، ص ٥٩) إلى أنه لو استعرضنا تاريخ الأمة الإسلامية لوجدنا أن الأمة الإسلامية أخذت من الأمم الأخرى ما يتناسب مع روح الإسلام في شتى أصناف المنتج البشري وخاصة ما يتعلق بالعلوم والمعارف ، أما ما كان متعارضاً مع روح الإسلام فأهملته وهمشته .

والواقع أنها سارت مسيرة مباركة تفوقت من خلالها على كافة الأمم الأخرى وشيدت صروحاً تعالت وعلت بها على غيرها إلى أن بلغت القمم في تطورها الحضاري آنذاك ، ولولا تراجع الأمة عن مسيرتها الميمونة بسبب

تخليها عن الإسلام وتهاونها في تطبيقه نظراً لتعرضها لخطط عدوانية استهدفت ثني هممتها عن مواصلة مسيرتها واستدراجها في ردها عن الإسلام إلى أن أسلكوها في المناهج الوضعية المغايرة له، ولولا ذلك لكان لها شأن عظيم.

ويشير التركي (١٤٢٣هـ، ص ٢٩) إلى أن المجتمع الآمن في نظر الإسلام وحكمه هو المجتمع الذي يشعر فيه الناس بحرمة الدين محفوظة مصونة، وكذا حرمة النفوس والعقول والأعراض والأموال. وهذه الأصول الخمسة تمثل مقاصد الحضارة الإنسانية في منهج الإسلام، وهي تسمى في اصطلاح الفقه الإسلامي بـ«المصالح الخمس»، أو «الكليات الخمس»؛ التي جاءت الشرائع الإلهية قاطبة تقصد إلى حفظها وتنميتها وصيانتها من الضياع، بما فرض الله فيها من الفرائض وحد من الحدود وحرم من المحارم، وليست شريعة الإسلام الخاتمة هي وحدها التي استقلت باستهداف المحافظة على هذه الكليات ورعايتها في الخلق، نعم تختص هذه الشريعة الغراء دون ما سبقها من الشرائع، بما أودع فيها من الرحمة والكمال والتيسير، بكونها مهيمنة على تلك الشرائع في طلب تحقيق المصالح على أكمل الوجوه وأتمها وأحكمها، وبهذا صلحت أن تعم الأزمنة والأمكنة والشعوب كلها.

ويضيف أنه يحصل الأمن على الدين؛ بأن تسلم العقيدة الإسلامية من الزيغ والشرك والضلال، ومن سائر البدع والأغاليط، وأن تسلم العبادات من الجهل بأحكامها ونسيانها، وكذا من التعاون بإقامتها على الوجه الذي شرعه الله سبحانه، وأن يكون المرء حرّاً مطمئناً، في نجوة من كل سوء، في أداء عباداته وما افترض الله عليه في دينه، لا يخشى أذى،

ولا يواجه صدمًا ولا مضايقة في القيام بصلاته ولا صيامه ولا حجه، ولا في أداء سائر ما افترض الله عليه .

وتعرف التربية الإسلامية بأنها التنشئة وفق معايير ومفاهيم إسلامية محددة . وقد حدد الأستاذ عبد الرحمن الباني عناصر التربية بما يلي :

١- المحافظة على فطرة الناشئ ورعايتها .

٢- تنمية جميع مواهبه واستعداداته ، وهي كثيرة ومتنوعة .

٣- التدرج في هذه العملية .

ويقول عبد الرحمن النحلاوي «لا تحقيق لشريعة الإسلام إلا بتربية النفس والجيل والمجتمع على الإيمان بالله ومراقبته والخضوع له وحده» (النحلاوي، ١٩٨٣) ومن هنا كانت التربية الإسلامية فريضة في أعناق الآباء والمعلمين ، وأمانة يحملها الجيل والجيل الذي بعده يؤديها المرءون للناشئين .

وللتربية الإسلامية مفاهيم ومعايير أساسية يُبنى عليها المنهج التربوي الإسلامي . كما أن لها قيما ومبادئ نابعة من القيم والمبادئ الإسلامية المتمثلة في الصبر والصدق والمراقبة والتعاون على البر والتقوى والأمانة وحسن الخلق والحلم والإيثار والرفق وآداب الطعام وحق الجار واحترام الكبير والعطف على الصغير والصدق في المعاملة ومكارم الأخلاق . ولنا في تراثنا الإسلامي الأمثلة والمواقف التي يمكن من خلالها اقتباس الأفكار الجيدة لغرس هذه القيم والمبادئ في نفوس الناشئين وتشكيل سلوكهم وفق التعاليم الإسلامية . فالانتماء للإسلام لا يكون بالهوية الإسلامية فحسب بل بالسلوك الإسلامي ، وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يتمثلون القرآن في جميع تصرفاتهم وسلوكهم اليومي ، وكان الواحد منه قرآناً يدب على الأرض .

ويرى إبراهيم (٢٠٠٣م، ص ٦) أن الثقافة وسيلة خطيرة وفعالة لأنها أكثر من غيرها قدرة على تثبيت التصورات والقيم والرؤى، وترسيخ المرجعيات الفكرية التي تصدر عنها المواقف، إلى ذلك قدرتها على اختراق الحواجز واجتياز المواقع. وبتوظيف وسائل الاتصال الحديثة أصبح من الصعب الحديث عن ثقافات غير قابلة للاختراق، فالثقافة المعاصرة بوجودها الإعلامية والإعلانية والفكرية والعلمية أصبحت عابرة للثقافات. وهذا التطور يؤدي إلى نتيجتين محتملتين: إما ذوبان الهويات الثقافية الأصلية إذالم تتشعب بالخصائص الشعورية والذهنية والتاريخية، وتكون- في الوقت نفسه- قادرة على تجديد نفسها، أو الانكفاء على الذات بسبب هيمنة الثقافات الأجنبية. وفي هاتين الحالتين تتعرض الثقافات لخطر الانقراض أو الاحتما بمفاهيم الماضي والانحباس في أسوار الانقراض الكبرى، وإنتاج صور متخيلة عن صور الشفافية الأولى كمعادل موضوعي لحالة الخوف من الثقافات الأخرى.

وهكذا تواجه الثقافات الأصلية تحديين في آن واحد: الذوبان أو الجمود. وهو أمر يعدل من قدرة تلك الثقافات على الوفاء بوعودها كأنظمة رمزية تختزن شؤون التفكير والتعبير.

والتربية الوطنية أحد أهداف التربية العامة، ويجب أن يغرس المنهج روح الانتماء الوطني في نفوس النشء، والانتماء غريزة حيوانية، فالفرد ينتمى إلى الأسرة والأسرة إلى المجتمع والمجتمع إلى الوطن. ولو استعرضنا الخصائص الفسيولوجية للنسق الحضاري في مجتمع مثل المجتمع السعودي نجد أنه يستند إلى نسق مرجعي من القيم الدينية مبني على الشريعة الإسلامية، وهذا النسق يفسر عدم ظهور صور الانهيار المعياري الذي يسود معظم المدن، ورغم أن صور الانهيار المعياري من خصائص الحياة الحضرية،

وتعد الضوابط الرسمية من أساس العلاقات الاجتماعية ، وتستمد الضوابط غير الرسمية دورها الفاعل من ارتباطها بالعقيدة الإسلامية والعرف الاجتماعي .

إن التطور الحادث في المجتمعات البشرية أوجب أن تكون تلك المجتمعات دائمة التغير في مختلف الجوانب ، ذلك التغير الذي يتطلب التكيف المستمر مع معطيات العصر التقنية . لذلك كان الإنسان دائم التطلع إلى مواكبة عملية التقدم العلمي والإفادة من تلك المعطيات ، إلا أن تطلع الإنسان إلى مواكبة الأمم المتقدمة يزامن عملية تقويم مستمرة لكل ما يرد إليه من تقنيات حديثة وهو لذلك يميز بين الغث والسمين ، ويختار ما يلائم احتياجاته التي هي بالتالي جزء من احتياجات المجتمع دون أن يؤثر في القيم والمفاهيم الإسلامية للمجتمع الذي يعيش فيه .

إن معطيات التقنيات كثيرة ومجالاتها متعددة ضربت جذورها في أعماق المجتمع فأخذت تغير في سلوك الفرد . والتغير في السلوك لا بد أن يواكبه شيء من الحذر ، فإذا كان تغيراً مرغوباً فهذا ما تسعى إليه المجتمعات بمعطياتها وأسلوب حياتها إلى الدرجة التي تواكب من خلالها التطور التقني ، وتواجه تحديات العصر وتسخر جميع إمكاناتها لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية الاستغلال الأمثل وبذلك تتجاوز حدود التخلف .

وتتحكم درجة الثقافة العامة بالقدرة على التمييز بين المعطيات التقنية الحديثة وتحديد حجم احتياجات المجتمع هذه التقنية والقدرة على تكيف الكثير منها لتلائم طبيعة متطلبات المجتمع . وحينما تفرض التقنية نفسها على المجتمع فإنه لا بد من التكيف وإعادة الترتيب الوظيفي للفرد ، والعمل على رفع كفاءته وتأهيله التأهيل المناسب .

وهذه الحقائق سالفه الذكر هي المنطلقات الحقيقية لإبراز دور التقدم العلمي في رفع كفاءة إنتاجية أفراد المجتمع من خلال البرامج التلفزيونية، وتشمل مجالات الصحة والزراعة والصناعة والتجارة والاتصال والتعليم وصياغة محتوى البرنامج التلفزيوني بأسلوب يخدم الجوانب التالية:

١- التفكير الابتكاري .

٢- التفكير الناقد .

٣- التفكير العلمي .

٤- الثقافة والتراث .

٥- البيئة والمجتمع .

١ . ٢. الأمن الفكري : مفهومه وآلياته

ومن محاسن هذه الشريعة الغراء أنها جاءت لحفظ الأمن للأفراد والمجتمعات والأمة، فالأمن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيمان بهذه الشريعة، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (سورة الأنعام). ومن أنواع الأمن: الأمن الفكري، بل هو لب الأمن وركيزته، لأن الأمم والأمجاد والحضارات إنما تقاس بعقول أبنائها وأفكارهم، لا بأجسادهم وقوالبهم، فإذا اطمأن الناس على ما عندهم من أصول وثوابت وأمنا على ما لديهم من قيم ومثل ومبادئ، فقد تحقق لهم الأمن في أسمى صورته وأجلى معانيه، وإذا تلوثت أفكارهم بمبادئ وافدة وأفكار دخيلة وثقافات مستوردة فقد جاس الخوف خلال ديارهم، ذلك الخوف المعنوي الذي يهدد كيانهم ويفضي على مقومات بقائهم (السديس، ١٤٢٥هـ، ص ٢، ٣).

ويرى السيديس أن الأمن الفكري يحقق للأمة الوحدة في الفكر، والمنهج، والغاية وهو المدخل الحقيقي للإبداع والتطور والنمو لحضارة المجتمع وثقافته (السديس، ١٤٢٥هـ، ص ١٥).

إلى جانب أهمية العناية بالتعليم وتربية النشء وتحصينه ضد الغزو الفكري الذي يستمد قوته من تطور وسائل نقله، هناك جهات عديدة معنية بالمحافظة على الأمن الفكري في ظل العولمة، وناقش هنا دورين مهمين من هذه الأدوار التي تعد مكملة للدور التربوي في المدارس والمساجد. هذان الدوران يتمثلان في دور الإعلام ودور الهيئات الأهلية. وقد أولت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية هذين الدورين اهتماماً بالغاً تمثل في تخصيص برامج بحثية لهما.

١. ٢. ١ دور الإعلام

الإعلام - سواء كهيئة مستقلة أو نشاط داخل هيئات أخرى - يسعى إلى نقل الحقائق والمعلومات التي تهتم أفراد المجتمع، إلا أن هذا التعريف محصور بالجانب المضيء للإعلام. في حين أننا نعيش في ظل تخططات إعلامية يصعب فرزها أو تصنيف أهدافها، فهي ليست مقصودة بما تحمله الكلمة من معنى، وفي الوقت نفسه ليست تلقائية، ولكن أكاد أجزم بأنها في مجملها انتقائية. والإعلام في وقتنا الحاضر لا يترك الأثر المنشود الذي يسعى إليه الإعلام المتزن.

والأمن بمفهومه العصري يعد مصدراً من مصادر المعرفة والثقافة والترفيه والحماية الشاملة والمقننة من الانزلاق والانسياق خلف الشهوات والشبهات والعنف والنيل من حريات الآخرين وحقوقهم المادية والفكرية.

ولذلك كان الأمن الفكري هاجس الجميع لاسيما المؤسسات التربوية والأمنية كونها مؤسسات مجتمعية تسعى إلى تهيئة الأسس الصحيحة للمناشط البشرية في بناء مجتمع يواكب المجتمعات المتطورة مع الحفاظ على النسيج والتناغم القيمي لهذا المجتمع ، وقد عقدت الندوات واللقاءات وورش العمل بغية تعزيز الأمن الفكري متخذين من التدخلات الثقافية والفكرية من خلال وسائل وتقنيات الاتصال مبرراً لوضع حد لهذه التدخلات والعود بالمجتمع إلى حالة الاستقرار الفكري والأمني الذي اعتاد عليه .

لقد تناول الطرح في هذا الموضوع جوانب عدة انصب معظمها على تأكيد أن مسألة الأمن الفكري مسألة إستراتيجية مفادها أن تفهم حقيقة أمن المجتمعات وبلوغه . فما هي الرؤية الواضحة والإستراتيجية الشاملة لمفهوم الأمن الفكري؟ وهل هذه الرؤية شاملة البعد الكوني أم قابعة داخل سياج الخصوصية؟

إن الجواب على هذين السؤالين يحدد مقومات ومفاهيم الأمن الفكري ، وتحليل تلك المفاهيم نجد أن الفكر الأمني منطلق أساسي للأمن الفكري . . . والفكر الأمني إذا ما أعد من قبل الهيئات إعداداً جيداً وهيئت له الظروف المناسبة وآليات تنفيذ فعالة ومتدرجة وفق مراحل الإدراك الإنساني ، فإن نتائجه حصيلة من المفاهيم والحقائق الأمنية المدعومة بأدوات علاجها وتجنبها يمتلكها كل فرد من أفراد المجتمع . وتظهر نتائجها على المدى الطويل وتأمين الانحراف الفكري الذي يعد من أخطر أنواع الانحراف .

كما يجب على الجهات التوعوية إذا ما وجدت وإذا ما أرادت وضع برنامج وقائي وعلاجي لهذه الظواهر أن تدرك بأن مراحل الانحراف تبدأ

بالعلم بالفكر الجديد، ثم الاقتناع بما فيه، ثم الإرادة والتنفيذ وفق ذلك الفكر. وهنا تكمن أهمية الفكر الأمني المتمثل في تقويم الفكر الصحيح، وبناء فكر علمي ناقد يمكن الفرد من تقييم ما يصل إليه من فكر ورصد أبعاده، ويمكنه كذلك من تحديد أدوات وآليات الحماية من الانحراف الفكري الذي يلزم الفرد معظم فترات حياته.

ويعد التخطيط السليم الأسلوب الأمثل الذي يُمكن من تسيير العمل من خلاله وفق خطط وبرامج محددة تستشرف المستقبل واحتمالاته، وتوظف الامكانيات المادية والبشرية لمواجهة متطلبات الأمن الفكري وفي مقدمتها الفكر الأمني.

ويستمد التخطيط السليم كفاءته وموضوعيته من نتائج الدراسات والبحوث الميدانية المقننة، ومن قواعد البيانات والمعلومات التي توفرها في عصرنا الحاضر تقنية المعلومات، حيث إن مجموعة الأفكار النظرية التي تُعد أساسية للآراء حول منهجية البحوث والدراسات، هي تلك التي تتعلق بالبيئة التي تحدث فيها معالجة المعلومات، والتي مؤاذاها سلسلة من الإجراءات تمثل مراحل المعالجة للظاهرة التي يفترض أنها تبرز من خلال تدخلات المعالجة البحثية ومخرجات التحليل الإحصائي.

وهناك نمط إعلامي لم تألفه المجتمعات العربية، ذلك هو البرامج الحوارية المباشرة التي أخذت القنوات الفضائية تتسابق في بثها للمشاهد العربي.

وأياً كان موضوع البرنامج الحوارية فهو لا يعدو كونه طرْحاً لوجهات النظر المتباينة التي تحكمها بعض الخلفيات الاجتماعية أو السياسية أو العقائدية لضيف أو ضيوف الحوار، ولم يكن في وقت من الأوقات غالباً

طرحاً علمياً واقعيًا وتقويماً منطقيًا وعلاجاً إجرائيًا لقضية أو ظاهرة سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية يرقى بالفكر البشري ويثري المخزون الفكري لدى المشاهد. ويحكم هذه التوجهات في الغالب طبيعة الأنماط السلوكية للمحاور من جانب والمدير الحوار من جانب آخر، فمنهم الواقعي، ومنهم العقلاني، ومنهم العاتب، ومنه المقتنع . . . وهكذا، كما يحكم كذلك توجه الضيف أو الضيوف محوران هما السعي إلى تحقيق الذات المشبعة بالقناعات الفكرية والسلوكية التي يراها صواباً، ومحور آخر يتمثل في الترقب والتربص بالآخرين؛ وحصيلة ذلك كله خروج عن المألوف واعتداد بالرأي وتشبث بالمبدأ وإن جانب الصواب.

وإن المتتبع الفطن يلحظ أن إعداد مثل هذه البرامج يتم من خلال تصميم مسبق للوصول إلى الهدف، وهو في الواقع ليس تصميمًا عشوائيًا طالما أنه يتصف بصفة معرفية تتمثل بالتوقع المسبق للهدف وبالتالي الوسائل التي توصل إلى ذلك الهدف. والتصميم نفسه يتصف بالمرونة حيث يخضع لبعض التعديل أثناء الحوار ليتوافق مع الظروف والمتغيرات التي تواجهه وهو في طريقه إلى تحقيق الهدف، لذا ينهج التصميم ثلاثة سبل تتمثل في اختيار أسلوب الحوار المؤدي إلى الاستجابة والكمية المعرفية الجدلية المعتمدة على نوع الأسلوب المختار للوصول إلى الهدف، والكفاءة أو المهارة في تنفيذ ذلك الأسلوب، وهنا يبرز دور المحاور في اختيار وتوجيه الحوار الوجهة المستهدفة من خلاله.

وإن ما يسهل دور المحاور في توجيه الحوار نحو الهدف المقصود هي المرونة التي يلمسها المحاور في ضيفه وهي - أي المرونة - وإن كانت نسبية إلا أنها مدخل جيد للمحاور يساعد في ذلك كون التركيب العضوي والنفسي لدماغ الإنسان يجعله مطواعاً قابلاً للتكيف فعاداته وأنماط تفكيره ليست

راسخة وثابتة؛ إضافة إلى أن الإنسان في الغالب يحدد قدراته من خلال توقعات وهمية، وقياس قدراته من خلال مقياس نراه معياراً وهو في الواقع مرتبط بعلاقاته بالآخرين .

وينهج المحاور الجيد الأسلوب النفسي لإحداث التباين بين إمكانات المتحاورين وهو بذلك يحدث فرصاً لا تخلو من مقومات فشل أحد المحاورين نتيجة للإجراءات الحوارية التي تتخذها بعشوائية في الغالب .

وفي الجانب الآخر ينهج المحاور أسلوب الإثارة بناء على ما يتوقعه من أحد المحاورين، وهذا التوقع بحد ذاته يكفي أن يدفع بسلسلة من الأحداث التي قد تؤدي فعلاً إلى تحقيق هذا التوقع، حيث تظهر سلبية المحاور على كل ما يقوله ويفعله ويعتقده، وقد لا يحقق المحاور هذا التوقع عندما يتضح له أن الطرف الآخر في الحوار مؤهل تأهيلاً كافياً لأن ينهج الأسلوب العلمي الموضوعي، وأن لديه المهمة والنشاط والالتزامات الضرورية التي أعدته إعداداً جيداً في رده ومدخلاته بكفاءة وموضوعية .

وإن التفكير الإيجابي هو الشرط اللازم لكل جهد ناجح لتحقيق الذات، فنحن كبشر محاطون في تفكيرنا بالعديد من الأفكار، والآراء والتجارب، والنظريات .

وقد نكون سلبيين لو سلمنا أمرنا إلى كل ما يحيط بنا لأننا بذلك سوف نحيط تفكيرنا بسياج من أفكار غيرنا .

وإنه من البديهي أن يتم التوجه نحو تنمية الفكر البشري الذي يهدف إلى تطوير المجتمع وإكسابه الخبرات العلمية والعملية ومهارات التفكير العلمي الناقد وأهمية مقومات القدرة على تسخير المعرفة واستغلال إمكانات التداخل والترابط المعرفي في محاولة التعامل مع المشكلات المعقدة .

وإن التفكير العلمي السليم المتسم بالواقعية والبعيد عن الخيال يجعل البرامج الحوارية في القنوات الفضائية وغيرها أكثر قبولاً، وما تفرزه من أثر اتصالي أكثر فاعلية وكفاءة. وأن مقارعة الحجة بالحجة أدعى إلى الوصول إلى الحقيقة، وعطر ذلك كله التحلي بأداب الحوار واحترام عقل المشاهد الذي لديه من المخزون المعرفي ما يؤهله لسبر أغوار الحقيقة وتجسيدها.

١. ٢. ٢. دور الهيئات الأهلية

تعد الهيئات والمؤسسات الأهلية أحد عناصر المنظومة الاجتماعية التي تعمل، وتستمد قوتها من مجتمعتها، وتضطلع بحقوق وواجبات تجاه هذا المجتمع. وتمثل الهيئات الأهلية صرحاً من صروح خدمة المجتمع إذا أعدت الإعداد الذي يعزز العلاقات العامة مع السوق الاستهلاكية أو الساحات التوعوية. والهيئات ليست إلا جماعة أو منظمة ترسم سياساتها على شكل رموز، وقواعد، ولغة، ومعان، ومعايير، وعادات، وشبكات تستهدف الفرد في المجتمع، وتحدث التوازن في المعادلة الفكرية التالية:

بيانات

فرد أو أفراد

فكر دخيل

سلوك

السلوك : استعمال لغة وأفعال غير لفظية بغية تحقيق الاتجاه المرغوب للفرد والمجتمع.

البيانات : هي ما يوجه للفرد والجماعة من رموز وقواعد وقيم ومعايير وعادات للوقوف على معوقات تحقيق السلوك القويم.

وتعمل الهيئات من خلال هذا المفهوم على تحقيق أهداف شخصية وأخرى اجتماعية كتقوية العلاقات بين الأفراد وتنويع أعمالهم ومنها الجمعيات الاجتماعية والنوادي الأدبية والرياضية، وتلك هيئات مرتبطة بالمجتمع ارتباطاً معنوياً وعضوياً .

وفي إطار العلاقات الاجتماعية تظهر - عادة - الأهداف بطريقة طبيعية لتفي بحاجات الفرد، في حين أن الأهداف على الأغلب لم يكن قد تم تحديدها بوضوح؛ حتى إن الأفراد المعنيين بها كانوا أحياناً غير قادرين على التعبير عنها. وفي الجانب الآخر نجد أن الهيئات الأهلية الكبيرة لها أهداف مقررّة ومحددة ونموذجية، وذلك من أجل خدمة المجتمع والمشاركة في تأمين متطلباته المهنية والاستهلاكية والقيمية، كذلك تتكون الشبكات المتبادلة لمعاملة البيانات في الهيئات الأهلية طبيعياً وغالباً تلقائياً، في العلاقات الاجتماعية وفي الجماعات، وفي الوحدات الاجتماعية حديثة التكوين، والتي لها أقل بناء تركيبي. وتحتل الهيئات الأهلية مكاناً مهماً في حياتنا، وبمجرد تكوين تلك الهيئات تظهر فوائدها العديدة ونتائجها وأثارها التي تتضمن مساعدتنا لمواجهة ومقابلة حاجاتنا الأساسية، وإرشادنا في إعداد خرائطنا المعرفية. والإسهام في النمو الفردي أي نمو الفرد، والمساعدة في تكوين ما يسمى شبكات الاتصال التي تتكون طبيعياً في الوحدات الاجتماعية الصغيرة، وفي الوحدات الاجتماعية الأكبر منها، حيث نجد أن شبكات الاتصال بين الأفراد تكون محددة بينما تكون رسمية في الجماعات والمنظمات الكبيرة، وغالباً ما تتكون شبكات الاتصال الرسمية لتنظيم عملية انسياب المعلومات بداخلها، والوظائف التي تقوم بها شبكات الاتصال الرسمية هذه هي :

١ - التنسيق بين الأنشطة المتبادلة للأفراد والوحدات الفرعية .

٢ - تسهيل تبادل المعلومات .

٣ - تسهيل عملية انسياب أو تدفق البيانات الموجهة بين النظام والبيئة الخارجية والجمهور .

وإن الهيئات الأهلية التي تتبنى شبكة من الاتصالات وفق إستراتيجية توعوية منظمة ، تعتمد على المستوى الثقافي للمجتمع ، والثقافات الأصلية والثقافات الفرعية ليست إلا نتاج النشاط البشري ، ضمن العلاقات والجماعات والهيئات والمجتمعات . والتخطيطات والصور الذهنية والقواعد وأنواع السلوك الذي يكتسبه المجتمع جاء نتيجة لتكيف الأفراد مع متطلبات الأنظمة الاجتماعية والفرص التي تتيحها ومنها الهيئات الاجتماعية .

وإن مناقشة الخصائص العامة للثقافات العامة والثقافات الفرعية تجعل فهمنا لفكرة الثقافة وعلاقتها بالاتصال أكثر وضوحاً ، إذ الحقيقة التي يجب أن تدركها هي أن الأنشطة الاجتماعية للهيئات الأهلية إذا ما أريد لها النجاح ترتبط بشكل أو بآخر بثقافة المجتمع المسيرة والمحصنة بالعقيدة الإسلامية . فالمسجد على سبيل المثال كمؤسسة دينية اجتماعية يقوم بأربع وظائف تجاه المجتمع :

أولاً : الوظيفة التعبدية ، فالمسجد أقيم لتقام فيه الصلاة جماعة ، ويتلا فيه القرآن الكريم ، ويعتكف فيه المعتكفون ، مما يعزز الوازع الديني تجاه مواجهة الانحرافات .

ثانياً : الوظيفة التوجيهية ، ويتم ذلك من خلال حلقات تحفيظ القرآن الكريم ، والدروس التي تلقى في المسجد ، وخطب الجمعة وقد ذكر

(الزيد، ١٤٢٥هـ) في دراسة له بعنوان (دور المؤسسات الدينية في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات) أن للمواعظ والدروس والخطب التي تلقى في المسجد الأثر البالغ في رد الزائغين والمنحرفين عن جادة الصواب وذلك بما تتضمنه تلك الخطب والدروس من تحذير من المخدرات وبيان أضرارها وعواقبها البالغة على الفرد والمجتمع .

ويمكن أن نضيف أن الصحف الجدارية، والنشرات التوعوية التي تصدرها بعض المساجد تقوم بدور فاعل في توجيه مجتمع المسجد وتوعية أبنائه .

ثالثاً : الوظيفة الرقابية، وهنا يذكر لنا (الزيد ١٤٢٥هـ)، الدور الرقابي للمسجد قائلاً إنها وظيفة لها أهميتها الكبيرة وحساسيتها الدقيقة التي لا يمكن أن تؤدي من غير طريق المسجد؛ والتي تتمثل في كون المسجد، ومن خلال إمامه هو النذير المبكر للمجتمع عن وجود سوء أو شر قادم يهدد مجتمع المسجد .

رابعاً : الوظيفة الاجتماعية، يتمتع أبناء الحي الواحد بوجود مكان يجتمعون فيه لأداء فروضهم الخمسة، ويتعاونون فيه، بل قد تتكون جماعة المسجد من أهل الحي ويكون لهم لقاء شهري أو أسبوعي يتعاونون فيه على حماية أبناء الحي ويقومون بالدور الرقابي على شوارعه ومنافذه .

ولهذا، فالمسجد يلعب دوراً فاعلاً في التفاعل الاجتماعي من منطلق عقائدي ينظم الحياة الاجتماعية .

وإن موضوع خدمة المجتمع الذي تجعله معظم الهيئات الأهلية أحد أهدافها لم يلق الاهتمام المطلوب؛ وإن كان هناك محاولات للإسهام في

تحقيق هذا الهدف إلا أنها محاولات خجولة، ولكن أستثنى من ذلك الهيئات المعنية بالسلوكيات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال تعد خدمة المجتمع في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية أحد أضلاع المثلث الذي يمثل أهداف الجامعات والكليات والمتمثل في التدريس والتدريب والأبحاث العلمية وخدمة المجتمع. فإذا أخذنا بجميع أنشطة الجامعات والكليات يمكن أن نلمس شيئاً من الأنشطة التي تقوم بواجبها تجاه خدمة المجتمع، أما إذا أردنا أن نبحت في تحقيق الضلع الثالث لمثلث الأهداف ونجسده كمطلب ومهمة تعلق على القطاعات الأكاديمية نجد أن الأمر لا يزال أقل من المأمول بمراحل. فنحن لم نلمس محاولة لتغيير الآراء والاتجاهات السائدة، نحو قضية معينة أو شخص أو منظمة، تستهدف تغيير سلوك الأفراد والجماعات أو إيجاد أنماط جديدة من السلوك. وإن ما نرجوه في هذا الصدد من الهيئات الأكاديمية التي تسعى صادقة لتجسيد مفهوم خدمة المجتمع مجموعة من الجهود العلمية المنظمة والمخططة الهادفة للمساعدة في تنمية وعي وإدراك أفراد المجتمع بالمشكلات والقضايا الاجتماعية التي تحيط بهم. وإن مثل هذه المبادرة من قبل الهيئات الأكاديمية من شأنها دعم جهود منظمات وهيئات أهلية أخرى للاضطلاع بدورها في أداء رسالتها لتنمية المجتمعات. وثمة جانب آخر يذكره الشنقيطي في حق الرعاية حيث يرى أنها تعريف الحق وتزيينه للناس بكل الطرق والأساليب والوسائل العلمية المشروعة، مع كف وجوه الباطل وتقييحه بالطرق المشروعة - بقصد جلب العقول إلى الحق وإشراك الناس في نوال الخير والهدى، وإبعادهم عن الباطل، وإقامة الحججة عليهم.

وإن المأمول من الهيئات الأهلية أن تُضمّن نشاطها لخدمة مجتمعها تكريس مفهوم الإعلام الأمني الذي يركز اهتماماته على تعميق الاهتمام

بجانب حيوي من جوانب الحياة من أجل تحقيق أهداف توجيهية وقائية رقابية وعلاجية .

والوعي الأمني يعني الإدراك الواعي ، لكيفية التعامل مع القضايا والأحداث ، التي تحقق الأمن والاستقرار للإنسان والمجتمع ، وتحافظ على سلامته ، ولذلك فهو إحساس بروح المسؤولية الخاصة والعامة نحو الإنسان والمجتمع ، وهو يعني المعرفة بالأشياء والأحداث الأمنية في الماضي والحاضر (المخرج ، ١٤٢٤هـ).

والأمن بمفهومه العصري : الحماية الشاملة والمقننة من الانزلاق والانسياق خلف الشهوات والشبهات والعنف والنيل من حريات الآخرين وحقوقهم وتعاطي المخدرات والمحرمات وأكل أموال الناس بالباطل والحماية الفكرية .

ولذلك كان الأمن الفكري هاجس الجميع ؛ لاسيما المؤسسات التربوية والأمنية كونها مؤسسات مجتمعية تسعى إلى تهيئة الأسس الصحيحة للمناشط البشرية في بناء مجتمع يواكب المجتمعات المتطورة مع الحفاظ على النسيج والتناغم القيمي لهذا المجتمع ، وقد عقدت الندوات واللقاءات وورش العمل بغية تعزيز الأمن الفكري متخذين من التدخلات الثقافية والفكرية من خلال وسائل وتقنيات الاتصال مبرراً لوضع حد لهذه التدخلات والعود بالمجتمع إلى حالة الاستقرار الفكري والأمني الذي اعتاد عليه .

ولقد تناول الطرح في هذا الموضوع جوانب عدة انصب معظمها على تأكيد أن مسألة الأمن الفكري مسألة إستراتيجية مفادها أن تفهم حقيقة أمن المجتمعات وبلوغه . فما هي الرؤية الواضحة والإستراتيجية الشاملة لمفهوم

الأمن الفكري؟ وهل هذه الرؤية شاملة البعد الكوني أم قابضة داخل سياج الخصوصية؟

وإن الجواب على هذين السؤالين يحدد مقومات ومفاهيم الأمن الفكري، وتحليل تلك المفاهيم نجد أن الفكر الأمني منطلق أساسي للأمن الفكري . . . والفكر الأمني إذا ما أُعد من قبل الهيئات إعداداً جيداً وهيئت له الظروف المناسبة وآليات تنفيذ فعالة ومتدرجة وفق مراحل الإدراك الإنساني؛ فإن نتائجه حصيلة من المفاهيم والحقائق الأمنية المدعومة بأدوات علاجها وتجنبها يمتلكها كل فرد من أفراد المجتمع، وتظهر نتائجها على المدى الطويل وتأمين الانحراف الفكري الذي يعد من أخطر أنواع الانحراف.

كما يؤمل من الجهات التوعوية في الهيئات الأهلية إذا ما وجدت وإذا ما أرادت وضع برنامج وقائي وعلاجي لهذه الظواهر أن تدرك بأن مراحل الانحراف تبدأ بالعلم به، ثم الاقتناع، ثم الإرادة والتنفيذ . . . وهنا تكمن أهمية الفكر الأمني المتمثل في تقويم الفكر الصحيح، وبناء فكر علمي ناقد يُمكن الفرد من تقييم ما يصل إليه من فكر ورصد أبعاده، ويمكنه كذلك من تحديد أدوات وآليات الحماية من الانحراف الفكري الذي يلزم الفرد معظم فترات حياته.

ولقد سعت الدول إلى وضع أدوار صاغت لها الأنظمة واللوائح والبرامج بدءاً بدور الإصلاح والرعاية الاجتماعية التي تضطلع بدور فاعل في التوعية والعلاج، وانتهاءً بالإصلاحات، وجميع هذه المراكز تسعى إلى إعادة المنحرف إلى جادة الصواب والمساعدة على تكيفه مع مجتمعه. والمأمول من هذه الدور والإصلاحات - كهيئات حكومية وأهلية - أن يكون لها دور فاعل في التوعية والوقاية من الوقوع في مغبة الانحراف السلوكي والفكري.

الخلاصة

يعد التخطيط السليم الأسلوب الأمثل الذي يُمكن الهيئات الأهلية من تسيير العمل من خلاله وفق خطط وبرامج محددة تستشرف المستقبل واحتمالاته، وتوظف الإمكانيات المادية والبشرية لمواجهة متطلبات التنمية الشاملة ومواجهة كافة أخطار الجرائم.

ويستمد التخطيط السليم كفاءته وموضوعيته من نتائج الدراسات والبحوث الميدانية المقننة، ومن قواعد البيانات والمعلومات التي توفرها في عصرنا الحاضر تقنية المعلومات، حيث إن مجموعة الأفكار النظرية التي تُعد أساسية للآراء حول منهجية البحوث والدراسات، هي تلك التي تتعلق بالبيئة التي تحدث فيها معالجة المعلومات، والتي مؤادها سلسلة من الإجراءات تمثل مراحل المعالجة التي يفترض أنها تبرز من خلال مدخلات المعالجة البحثية ومخرجات التحليل الإحصائي. وهذا ما نأمل في التخطيط الإعلامي للأمن الفكري، كما ينبغي على الإعلام المسموع والمرئي والمقروء ألا يجد الانحراف ويرسم سبل سلوكه من خلال ما يعرضه من مواقف درامية قد لا يعي المشرف عليها الأثر الذي ستركه لدى المشاهد والمتقمص في أغلب الأحيان للشخصيات الشريرة والمنحرفة عن جادة الصواب.

ونلخص هنا إلى وضع نموذج مقترح لبرامج التوعية المجتمعية على النحو التالي :

- مبررات النموذج

- ١- وضع خطة منهجية للبرامج التوعوية وفق متطلبات العصر.
- ٢- التوازن العلمي والموضوعي لتحقيق أهداف الإعلام المتزن.

- ٣- توحيد الجهود في المجال التوعوي من خلال هذا النموذج .
- ٤- إمكانية تقييم الأثر التوعوي من خلال هذا النموذج .
- ٥- إمكانية إدخال أو حذف أو تعديل النموذج وفق مخرجات التقييم .
- ٦- إمكانية تطبيق الأسلوب الانتقائي والتلقائي في النموذج على كل الإعلام الموجه في مجال التوعية .
- ٧- يأخذ النموذج بجميع العوامل الأساسية والمحيطية بالأعمال التوعوية ويوظفها لصالحه .
- ٨- إمكانية تطبيق النموذج في الهيئات جميعها بصرف النظر عن تخصصاتها .

- عناصر النموذج

- ١- الهدف التوعوي .
 - أ- في المجال المدني .
 - ب- في المجال المهاري .
 - ج- في المجال الوجداني .
- ٢- محتوى البرنامج التوعوي .
 - أ- مجموعة الحقائق والمفاهيم والقيم والممارسات الحالية .
 - ب- تحليل وتفسير ونقد صياغة الأهداف التوعوية .
 - ج- إبراز الممارسات السليمة والوجه المضنيء للحقائق والمفاهيم والقيم .
 - د- إجراء مقارنة معرفية وقيمية لما ورد في الأهداف التوعوية والمحتوى الإعلامي .

هـ- وضع توصيات ومقترحات عملية لإحداث النقلة التوعوية في تحقيق الأهداف من خلال الرسالة الإعلامية .

٣- أساليب ووسائل تطبيق النموذج

أ- البعد عن التوجيه المباشر .

ب- إعطاء أمثلة حية ومن الواقع ومدعمة بإحصاءات إن وجدت .

ج- البعد عن المبالغة الممقوته والتي لا يمكن استيعابها .

د- التوثيق وذكر الأدلة والبراهين ما أمكن .

هـ- توظيف تقنيات المعلومات والاتصال في تطبيق النموذج .

و- اختيار المكان والزمان المناسبين لتطبيق النموذج .

ز- إتاحة الفرصة - ما أمكن - للموجه إليهم البرنامج التوعوي

للمشاركة الفعلية بالطرح والمناقشة .

ح- ترك مساحة زمنية كافية لمناقشة طروحات الأفراد الموجه إليهم

البرنامج التوعوي .

٤- تقييم البرنامج التوعوي .

أ- الرجوع إلى أهداف البرنامج وتحليل المحتوى وأسلوب التنفيذ

وفق تلك الأهداف .

ب- رصد ردود الفعل المباشرة أثناء تطبيق البرنامج التوعوي .

ج- تطوير استبانة لقياس الأثر الاتصالي من خلال تطبيق البرنامج

التوعوي .

د- تحليل نتائج قياس الأثر .

هـ- إجراء التعديلات اللازمة على البرنامج .

المراجع

إبراهيم، عبد الله (٢٠٠٣م)، الحداثة والعمولة، «مجلة البحرين الثقافية»، العدد ٣٤.

أمين، جلال (١٩٩٧م)، العمولة والدولة «ورقة قدمت إلى ندوة العرب والعمولة»، مركز دراسات الوحدة العربية.

التركي، عبد الله بن عبد المحسن (١٤٢٣هـ)، الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

الزيد، زيد (١٤٢٥هـ)، دور المؤسسات الدينية في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

السديس، عبد الرحمن (١٤٢٥هـ)، الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز الأمن الفكري، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشاعر، عبد الرحمن بن إبراهيم (١٤٢٠هـ)، إنتاج برامج التلفزيون التعليمية، الرياض.

_____، (١٤٢٥هـ)، تقنية المعلومات والاتصال، دار ثقيف للنشر، الرياض.

الطلاع، رضوان (١٤١٩هـ)، نحو أمن فكري إسلامي، مطابع العصر، الرياض.

المخرج، فواز (١٤٢٤هـ)، إسهامات القطاع الخاص في تنمية المهارات في الإعلام الأمني. مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

موسى، مصطفى (١٤٢٥هـ)، الانحراف الفكري والإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

النحلاوي، عبد الرحمن (١٩٨٣م)، أصول التربية الإسلامية وأساليبها، دار الفكر، دمشق.